إدارة تقييم العمليات في البنك الدولي
مكتب تقييم العمليات في البنك الإسلامي للتنمية

# تونس: فهم عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الناجحة

## تقييم للمساعدات مشترك بين البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية

2005
البنك الدولي
واشنطن العاصمة

البنك الإسلامي للتنمية
جدة، المملكة العربية السعودية

http://www.worldbank.org/oed
http://www.isdb.org

© 2004 البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
الهاتف: 202–473–1000
موقع الإنترنت: www.worldbank.org
البريد الإلكتروني: feedback@worldbank.org

جميع الحقوق محفوظة
طُبع في الولايات المتحدة الأمريكية
الإصدار الأول، سبتمبر/أيلول 2004- 2005

تُعبّر النتائج والتأويلات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة عن آراء المؤلف (المؤلفين)، وهي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي أو الحكومات التي يمثلونها.

ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات المُدرجة في هذه المطبوعة. ولا تعني الحدود والألوان والمسمَّيات وأية معلومات أخرى مُبيّنة على أية خريطة في هذه المطبوعة أي حكم من جانب مجموعة البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد أو قبول لهذه الحدود.

**الحقوق والتصريح بالطبع النشر**

تخضع محتويات هذه المطبوعة لحقوق الطبع والنشر. وقد تُعتبر عملية طبع و/أو نشر أجزاء من هذه المطبوعة أو كاملها بدون إذن مخالفة للقوانين المرعية. علماً بأن البنك الدولي يشجع على نشر مؤلفاته ويمنح عادة الإذن اللازم فوراً.

لطلب الإذن باستنساخ أو إعادة طبع أي جزءٍ من هذه المطبوعة، يرجى إرسال الطلب وكامل المعلومات إلى مركز التصريح بحقوق النشر على العنوان: Copyright Clearance Center, Inc., 222 Rosewood Drive, Danvers, MA 09123, USA,
الهاتف: 978–750–8400 ، الفاكس: 978–750–4470 ، موقع الإنترنت: www.copyright.com

يرجى توجيه كافة الاستعلامات الأخرى عن الحقوق والتراخيص بالإضافة إلى حقوق التبعية إلى مكتب الناشر على العنوان: Office of the Publisher, World Bank, 1818 H. Street, N.W., Washington, D.C. 20433 ،
الفاكس: 202–522–2422، البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org

صور الغلاف تقدمه مكتبة الصور في البنك الدولي.

رقم التسجيل الدولي:
0-8213-6245-3
0-8213-6246-1 e-ISBN

Operations Evaluation Department
Knowledge Programs and Evaluation Capacity
Development (OEDKE)
E-mail: eline@worldbank.org
Telephone: 202-458-4497
Facsimile: 202-522-3125

World Bank InfoShop
E-mail: pic@worldbank.org
Telephone: 202-458-5454
Facsimile: 202-522-1500

مطبوع على ورق مُعاد تصنيعه

# جدول المحتويات


شكر وتقدير v

تَوْطِئَة vii

موجز تنفيذي ix

اختصارات وأسماء مختصرة xiii

1 عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تونس: التقدم المُحرَز وتحديات المستقبل 1

خلفية عامة 1

الفقر والأوضاع الاجتماعية 3

أعباء المديونية والمساعدات الخارجية 5

التصدي لتحديات العولمة 6

2 برنامج مساعدات البنك الدولي 9

إستراتيجيات مساعدات البنك الدولي 9

العمل الاقتصادي والقطاعي 11

الإقراض 13

3 الأثر الإنمائي لمساعدات البنك الدولي 17

تثبيت الاقتصاد الكلي، وتحقيق النمو، والإصلاحات الهيكلية 17

التنمية البشرية والتقدم المُحرَز في سبيل الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة 24

تخفيف حدة الفقر والتنمية الريفية 26

النتائج، وقابلية الاستمرار، وتنمية القدرات المؤسسية 29

4 أداء الجهات المساهمة 31

الدور المركزي الذي تسهم به تونس 31

أداء البنك الدولي 32

الجهات الشريكة الأخرى في مجال التنمية 33

العوامل الخارجية 35

37 5 التوصيات

39 الملاحق

41 ألف: الملاحق الإحصائية

79 باء: قائمة بالأشخاص الذين تم الالتقاء بهم في تونس أثناء البعثة (والذين تمت مقابلتهم من موظفي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)

83 جيم: دليل منهج تقييم المساعدات القُطرية الذي تعتمده إدارة تقييم العمليات

87 دال: سجل إجراءات الإدارة

89 المرفقات

89 1 البنك الإسلامي للتنمية ـ تقييم المساعدات القُطرية المُقدمة إلى تونس

93 2 تقرير من اللجنة المعنية بالفعالية الإنمائية (CODE)

97 الحواشي الختامية

99 ثبت المراجع

الإطارات

7 1–1 برنامج إعادة هيكلة وتحديث مؤسسات الأعمال التجارية (Mise à niveau Program)

11 1–2 إستراتيجيات البنك الدولي

23 1–3 التقدّم الذي أحرزته تونس في سبيل الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة

الجداول

3 1–1 تنويع الصادرات التونسية، 1980–2001

3 2–1 المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي

4 3–1 اتجاهات الفقر وعدم المساواة في تونس، 1990–2000

4 4–1 مختارات من مؤشرات التنمية البشرية في تونس وبلدان مقارنة

6 5–1 تونس: صافي الإيرادات من الموارد المالية الخارجية، 1991–2001

13 1–2 توزع ارتباطات البنك الدولي حسب القطاعات (السنوات المالية: 1990–2003)

14 2–2 القروض المقترحة والفعلية من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، السنوات المالية: 1997–2002

14 3–2 نتائج تقييمات إدارة تقييم العمليات لمشروعات جرى تقييمها في الآونة الأخيرة حسب القيمة

18 1–3 تونس وبلدان مقارنة: مؤشرات نصيب الفرد من الدخل

21 2–3 عمليات الخصخصة حسب القطاعات، بملايين الدنانير التونسية

28 3–3 مشروع تنمية مناطق الشمال الغربي الجبلية في تونس: نتائج مختارة من مسح استقصائي تم إجراؤه في عام 2000

الأشكال

10 1–2 ارتباطات ومدفوعات وتحويلات البنك الدولي

21 1–3 مؤشرات مناخ أنشطة الأعمال لكل من: تونس، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

25 2–3 توسيع نطاق نظام التعليم في مراحل ما بعد التعليم الأساسي

26 3–3 صافي معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية

26 4–3 معدل الامية

26 5–3 معدل وفيات الرضّع

# شكر وتقدير

يتقدم Fareed M. A. Hassan - رئيس فريق العمل المُكلفً بوضع هذا التقرير - بالشكر والتقدير إلى السيدات والسادة: Adil Kanaan ، و Elaine W. Ooi ، و Isabelle Tsakok (استشاريون) على ما قدموه من إسهامات. كما يشكر كلاً من Ibrahim A. Elbadawi و Jorge Garcia-Garcia اللذان قاما باستعراض هذا التقرير، و Gonzalo Salinas على إتاحة المعلومات الإحصائية، و Janice Joshi على المساندة الإدارية التي قامت بها.

يُعتبر هذا التقييم ثاني عمل يتم بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، وذلك في أعقاب التقييم المشترك للبرنامج الخاص بالأردن. ويجدر التنويه مع الامتنان بالمساندة التي قدمها كل من: Bader Eddine Nouioua المستشار بإدارة تقييم وتدقيق العمليات بالبنك الإسلامي للتنمية، و Djelloul Al-Saci رئيس مكتب تقييم العمليات بالبنك الإسلامي للتنمية. كما يشكر كلاً من Gregory K. Ingram مدير عام إدارة تقييم العمليات، و Ajay Chhibber مدير في إدارة تقييم العمليات، و Kyle Peters مدير أول وحدة التقييم القُطري والعلاقات الإقليمية بإدارة تقييم العمليات (OEDCR) على ما أتاحوا من إرشادات عامة، بما في ذلك القدر الكبير من مساهمات استفاد منها الفريق في وضع هذا التقرير.

ويخص بالشكر المعنيين من بين مسؤولي الحكومة التونسية على مساعداتهم القيّمة، وهيئات المجتمع المدني وممثلي الجهات المانحة الذين تمت مقابلتهم في تونس. واستفاد هذا التقرير أيضاً استفادة كبيرة من المقترحات المفيدة والبناءة التي قدمها معنيون كثيرون من موظفي البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق النقد الدولي.

*Gregory K. Ingram* : مدير عام إدارة تقييم العمليات
*Ajay Chhibber* : مدير في إدارة تقييم العمليات
*R. Kyle Peters* : مدير أول، التقييم القُطري والعلاقات الإقليمية : بإدارة تقييم العمليات
*Fareed M.A. Hassan* : رئيس فريق العمل

# تَوْطِئَة

**يُعتبر تقييم المساعدات القُطرية هذا المعني بتونس ثاني عمل يتم بالتعاون مع مكتب تقييم العمليات في البنك الإسلامي للتنمية، وذلك في أعقاب التقييم المشترك الذي قامت به إدارة تقييم العمليات [البنك الدولي] ومكتب تقييم العمليات [البنك الإسلامي للتنمية] للبرنامج الخاص بالأردن. وقد اضطلعت هاتان المؤسستان بتقييم مشترك لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها تونس منذ عام 1990 والتحديات التي تواجهها. وسيكون هناك تقريران منفصلان، حيث جرى بالتوازي إعداد تقييم برنامج المساعدات من كل مؤسسة على حدة. واستفاد هذا التقرير من المشاورات والتعليقات التي قدمها معنيون من موظفي مكتب تقييم العمليات، واتفق التقييمان بصفة عامة في تحليلاتهما. وتم إرفاق الموجز التنفيذي لتقرير البنك الإسلامي للتنمية (المرفق 1).**

قامت بعثة مشتركة من إدارة تقييم العمليات ومكتب تقييم العمليات بزيارة تونس في سبتمبر/أيلول 2003. ومما سهّل هذه الزيارة الترتيبات التي قام بها المعنيون من موظفي وزارة التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي التونسية. وهنا يجب التنويه بكل العرفان بما أبدوا من تعاون وما قدموا من مساعدة.

يقع تنظيم هذا التقرير على النحو التالي: يقيّم الفصل الأول عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس والتحديات في المستقبل. ويُعتبر هذا الفصل قاسماً مشتركاً بين جميع تقارير التقييم التي يضطلع بها كل من البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية. في حين تناولت الفصول اللاحقة بالبحث فعالية مساعدات البنك الدولي في معالجة هذه التحديات. ويعرض الفصل الأخير التوصيات التي خلص إليها هذا التقرير.

قام Fareed M.A. Hassan (رئيس فريق العمل) بكتابة تقييم المساعدات القُطرية هذا، مع مساهمات من كل من: Djelloul AlSaci (البنك الإسلامي للتنمية)، و Adil Kanaan و Isabelle Tsakok و Elaine W. Ooi (استشاريون). وأتاح Gonzalo Salinas و Janice Joshi التحليلات الاحصائية والمساندة الإدارية.

قام Ibrahim Elbadawi و Jorge Garcia-Garcia بإجراء استعراض لهذا التقرير كنظراء. ويجدر التنويه مع الامتنان بالمساعدة التي قدماها من حيث التعليقات المفصلة على المسودة الأولى من هذا التقرير. علماً بأنه جرى أخذ هذه التعليقات والتعليقات الأخرى التي تلقاها الفريق أثناء اجتماع استعراض عقده جهاز إدارة تقييم العمليات في الاعتبار أثناء عملية التقييم هذه.

كما كان للتعليقات التي تلقاها الفريق من جهاز إدارة المنطقة المعنية في البنك الدولي أثر في هذا التقرير. وتم تضمين استجابة هذه المنطقة لسجل إجراءات الإدارة في الملحق (دال). وجرى إرسال نسخٍ من مسودة هذا التقرير إلى الحكومة التونسية لاستعراضها، ولم يتلقَّ الفريق أية تعليقات مكتوبة بشأنها.

# موجز تنفيذي

**تم إعداد تقييم المساعدات القُطرية هذا بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، حيث تم إجراء تقييمٍ مشتركٍ لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها تونس منذ عام 1990 والتحديات التي تواجهها. وجرى تقييم برنامج المساعدات من البنك الدولي بالتوازي مع تقييم برنامج المساعدات من البنك الإسلامي للتنمية.**

نجحت تونس في التحوّل من اقتصاد يقوم على تصدير الموارد [الطبيعية] ولاسيما النفط والغاز إلى اقتصاد يعتمد على تصدير السلع المُصنَّعة وتقديم الخدمات. وأضحى هذا الاقتصاد الآن مدفوعاً - بصفة رئيسية - بصادرات: المنسوجات والسلع الكهربائية والميكانيكية، والمواد الغذائية المُجهزة، فضلاً عن السياحة والأنشطة ذات الصلة، وإنتاج الزيتون والحبوب. ويشهد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نمواً مطرداً، حيث ازداد من 3 في المائة سنوياً في فترة السنوات 1985–1990 إلى أكثر من 5 في المائة سنوياً في فترة السنوات 1996–2002. وبات التونسيون حالياً - مع بلوغ نصيب الفرد من الدخل 2000 دولار أمريكي سنوياً - يتمتعون بمداخيل حقيقية تبلغ أكثر من مثلي ونصف الدخل الحقيقي الذي كان لآبائهم قبل 30 عاماً. ووقعت تونس على اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي تنص على حرية التجارة في الصناعات التحويلية بحلول عام 2008. ويُعتبر الاتحاد الأوروبي شريكاً تجارياً رئيسياً لتونس، فهو مصدر نسبته 67 في المائة من تدفقات رؤوس الأموال إلى تونس، كما أنه يشكل شريحة كبيرة من سوق السياحة التونسية، إضافة إلى أن به أكبر جالية من المغتربين التونسيين. ومن شأن هذه الهيمنة أن تجعل الاقتصاد التونسي عرضة للتأثر بأية تطورات سلبية قد تقع في الاتحاد الأوروبي.

أدّى معدل النمو المرتفع إلى تسهيل تحسّن مرموق في المؤشرات الاجتماعية، وهبوط نسبة الفقراء من 40 في المائة في عام 1970 إلى 4 في المائة في عام 2000، ويتركز وجود الفقراء في المناطق الريفية بشكل رئيسي. ولكن، مع تضمين فئات السكان المعرضة لخطر الفقر والواقعة مباشرة فوق خط الفقر، فإن نِسْبَة الفقراء ستزداد بمقدار 6 في المائة لتصل إلى أكثر من 10 في المائة. ولا تزال لمعالجة كل من مواطن الضعف والفقر في المناطق الريفية أولوية مماثلة لأولوية مطابقة تقديرات كل من البنك الدولي والحكومة التونسية لتوزّع أعداد الفقراء فيما بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وتُعتبر المؤشرات الاجتماعية في تونس - في المتوسط - أفضل حالاً من مثيلاتها في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أنها تُعتبر أفضل حالاً أيضاً من مثيلاتها في البلدان الأخرى الواقعة في الشريحة الدنيا من فئة البلدان المتوسطة الدخل. وتتصدر تونس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال الإنصاف بين الجنسين. وترتبط التحديات التي تواجهها تونس بكلٍ من: الحفاظ على معدل النمو المرتفع، وزيادة التكامل مع الاتحاد الأوروبي، وتحسين كفاءة الخدمات الاجتماعية في مواجهة مدى تعرّضها للصدمات الخارجية، ومستوى مديونيتها، إضافة إلى البيئة التي تتزايد فيها المنافسة والتي من المرجح أن تواجهها تونس في المستقبل.

واستهدفت إستراتيجية البنك الدولي - التي يعتمدها منذ عام 1990 والقائمة على مجموعة واسعة النطاق من الأنشطة التحليلية والاستشارية المؤثرة - مساندة تثبيت الاقتصاد الكلي، والإصلاحات الهيكلية المحبذة للسوق بغية تشجيع النمو، فضلاً عن البرامج الاجتماعية والتنمية البشرية.

وتُعتبر هذه الإستراتيجية وَثِيقَةُ الصِّلَةِ بأولويات الحكومة حسبما يتضح من سلسلة خطط التنمية الوطنية. كما اتسق ازدياد التركيز على القطاعات الاجتماعية مع الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة ومع تأكيد تونس على تنمية الموارد البشرية. ويُعتبر برنامج قروض البنك الدولي إلى تونس كبير الحجم، سواء من حيث نصيب الفرد منه أو كنسبة من حافظة القروض إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حيث بلغ متوسط ارتباطات الإقراض السنوية لفترة السنوات المالية 1990–2003 ما قيمته 200 مليون دولار أمريكي سنوياً (أو 20 دولاراً أمريكياً بنسبة الفرد سنوياً)، وهو ما يمثل أكثر من 25 في المائة من حافظة القروض إلى هذه المنطقة. غير أن متوسط صافي المدفوعات السنوية لم يتجاوز 27 مليون دولار أمريكي سنوياً، وكان صافي التحويلات سلبياً لمعظم هذه الفترة. وشكّل الإقراض المستند إلى السياسات ـ جنباً إلى جنب مع مختلف برامج الجهات المانحة ـ 40 في المائة من إجمالي القروض، وقد تناول تنمية كل من: التجارة والقطاع المالي والقطاع الخاص. وساندت القروض لأغراض الاستثمار بشكل رئيسي مشروعات التنمية الريفية والتنمية البشرية. وعمل البنك كأداة تحفيز هامة في تعبئة الموارد واستقطب حوالي دولارٍ أمريكي واحدٍ مقابل كل دولارٍ أمريكي من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

ونظراً للمساندة المحكمة التوقيت والفعالة التي أتاحها البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى، نجحت تونس في تفادي حدوث أزمة في ميزان مدفوعاتها في أواخر عقد الثمانينيات من القرن العشرين، كما نجحت منذ ذلك الحين في الحفاظ على سجلٍ قوي من استقرار الاقتصاد الكلي وتحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي مرموق. وتتمثل السمات الرئيسية لذلك النجاح في: الالتزام بالإصلاحات، وتحقيق اتفاق سياسي واسع النطاق في الرأي، ووجود قاعدة متطورة من الموارد البشرية، واستقرار بيئة الاقتصاد الكلي. ونجحت البرامج التي اعتمدها البنك في تشجيع إصلاحات السياسات. وتم تحقيق إصلاحات كبيرة في القطاع المالي، وإزالة العوامل المثبطة من أمام الاستثمار وخصخصة مؤسسات الأعمال العامة. وكذلك تم تخفيض التعريفات الجمركية، وأضحى الاقتصاد التونسي الآن أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي. وشهدت الصادرات من السلع المصنعة نمواً مطرداً، إذ ازدادت نسبتها لتصل إلى 80 في المائة من إجمالي الصادرات التونسية. كما شهدت السلامة العامة للجهاز المصرفي تحسّناً حسبما يتضح من التقدّم المحرز في نسب مخصصات التحوّط. وحدث تقدّم أيضاً في عملية الخصخصة في القطاع المصرفي.

أسهمت مساعدات البنك أيضاً في التقدّم الكبير الذي تحقق في القطاعين الريفي والاجتماعي. وتمثّل الإسهام الكبير للبنك في مجال القطاع الريفي في وضع قطاع الزراعة التونسية على طريق التحرير الاقتصادي، ومساندة تدابير الإصلاح التي أسهمت في زيادة إيرادات المزارع في المناطق النائية، وتحسين استمرارية إدارة شؤون الموارد. وأحرزت تونس ـ في ظل المساندة التي أتاحها البنك ـ تقدما مرموقاً في جميع المجالات المشمولة في الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، واستطاعت بالفعل الوفاء ببعض هذه الأهداف ـ ومن المرجح أن تفي تونس بالأهداف الأخرى بحلول عام 2015. فعلى سبيل المثال، بحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين، كان تقريباً كافة الأطفال التونسيين قد التحقوا بالمدارس، مما يعني نجاح تونس في تحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة وهو المتعلق بتحقيق التعليم الابتدائي الشامل. وبصفة عامة، تلقت نتيجة برنامج مساعدات البنك تقديرات مُرضية على أساس شدة ملاءمتها وفعاليتها. وتمت زيادة تدعيم القدرات المؤسسية نتيجة المساندة التي أتاحها البنك الدولي، ويُعتبر أثر مشروعات البنك على تنمية القدرات المؤسسية كبيراً.

على الرغم من التقدمّ الكبير المحرز في مجال التنمية والنتائج المُرضية لبرنامج مساعدات البنك، فإن من شأن النواقص الموجودة في بعض المجالات ـ إلى جانب البيئة الأكثر تنافسية والتي من المرجح أن تواجهها تونس في المستقبل ـ أن تفرض مخاطر على قدرتها على تعزيز أدائها الملحوظ في مجال التنمية. ويُعتبر كل من المعدل المنخفض لاستثمارات القطاع الخاص وافتقار مجمل الاستثمارات إلى الكفاءة مؤشرين على أنه من الصعب بدون تعميق الإصلاحات استمرار معدل النمو الذي تحقق في السابق. ويُعتبر تشجيع تنمية القطاع الخاص من بين المجالات التي لا يزال التقدم المُحرَز فيها أقل من توقعات البنك، إذ لا تزال الحكومة تلعب دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي. ففي القطاع المالي، لا تزال البنوك العامة كبيرة الحجم من حيث أصولها، وتشكل القروض المتعثرة عبئاً ثقيلاً على كاهل هذا القطاع، حيث تثير مخاطر على استقرار القطاع برمته. وفي مجال سياسات التجارة، لا تزال أسعار التعريفات الجمركية أعلى مما في بلدان منافسة، وما زال ينبغي فعل المزيد ـ ضمن الإطار الشامل لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ـ للتأكد من إزالة التمييز ضد التجارة مع الأطراف الأخرى غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

من بين المجالات الأخرى التي ينبغي تعزيزها في برنامج الحكومة، والتي يتحتم على البنك أيضاً أن يوليها مزيداً من الاهتمام الكفاءة الشاملة والاستمرارية المالية

للإنفاق الاجتماعي، وذلك نظراً لأن مستوى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية لا يزال مرتفعاً. ويقتضي توسيع نطاق التعليم ـ ما بعد التعليم الأساسي وانخفاض معدلات الالتحاق في مرحلة التعليم الأساسي بسبب التغيّرات الديموغرافية ـ ضرورة تحسين الكفاءة. وفي القطاع الريفي، فإن من المهمّ معالجة قضايا كحيازةِ الأراضي، وتمويل الأنشطة الريفية، والتنمية الريفية غير الزراعية، والبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي، حيث كانت برامج مساعدات البنك أقل نجاحاً في هذه المجالات. وأخيراً، أدت النتائج الإنمائية الإيجابية السابقة إلى تعزيز وجود طبقة متوسطة كبيرة الحجم، والتي ستصر على زيادة مشاركتها في عملية التنمية. وفي الماضي، استطاعت تونس أن تدير باقتدار الاحتمالات الاقتصادية المجهولة وأيضاً الاحتمالات السياسية الإقليمية المجهولة، وذلك من خلال: الحفاظ على استقرارها الاجتماعي واستقرار الاقتصاد الكلي، والتنويع التدريجي لقاعدة صادراتها، وزيادة وثوق العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. وفي ضوء سجلها في السابق، من المرجح استمرار هذه الإنجازات.

ويوصي هذا التقييم بأن يواصل البنك الدولي مساندته لتحسين البيئة أمام تنمية القطاع الخاص وتعزيز قدرته على المنافسة، وذلك في الوقت الذي تسعى فيه تونس إلى زيادة مستوى اندماجها في الاقتصاد العالمي، والذي من المرجح أن تواجه فيه مناخاً تتزايد فيه المنافسة في غضون السنوات القليلة القادمة. ومن شأن اعتماد نهجٍ يستند إلى تحقيق النتائج ـ مع وجود مؤشرات متفق عليها وقابلة للرصد بشأن الإنتاج والنواتج، ومتضمّنة في إطار محسّن للرصد والتقييم ـ المساعدة على خلق قاعدة ارتكاز لبرنامج مساعدات البنك الدولي في المستقبل. وسيتحتم على البنك الدولي على وجه الخصوص: (1) مساعدة تونس على اعتماد انفتاحٍ في التجارة مع الاتحاد الأوروبي وبقية بلدان العالم؛ (2) المساعدة على تحسين بيئة الأعمال التجارية من خلال إصلاح اللوائح التنظيمية والجهاز القضائي بما في ذلك اعتماد تدابير تستهدف تخفيض تدفقات ورصيد القروض المتعثرة؛ و(3) تشجيع خصخصة مؤسسات الأعمال التجارية ومؤسسات القطاع المالي. كما ينبغي أن تسعى برامج البنك في المستقبل إلى (4) المساعدة في تعزيز المؤسسات الريفية لمساندة كفاءة أسواق المستلزمات والمنتجات (على سبيل المثال، حيازة الأراضي وتمويل الأنشطة الريفية) مع المحافظة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي من خلال تحسين توجيه أنشطة شبكات الأمان. وينبغي على البنك الدولي ـ بعد 21 عاماً لم يجر فيها أي استعراض للقطاع الزراعي بأكمله ـ أن يضطلع بإجراء استعراض من هذا القبيل بغية إثراء معلومات برامجه في المستقبل. وأخيراً، ينبغي على البنك أيضاً أن يسد الفجوات التي يعاني منها عمله الاقتصادي التشخيصي والقطاعي الأساسي من خلال إنجاز: استعراض الإنفاق العام (PER) ، وتقييم المساءلة المالية القُطرية (CFAA)، واستعراض تقييم التوريدات القُطرية (CPAR). ومن شأن استعراض الإنفاق العام ـ على وجه الخصوص ـ المساعدة في بناء القدرات على ترتيب أولويات الإنفاق العام، وإتاحة أساسٍ للتدابير اللازمة لمعالجة توسيع نطاق التعليم على نحوٍ يتسم بالكفاءة.

Gregory K. Ingram

Gregory K. Ingram

المدير العام ـ إدارة تقييم العمليات

# اختصارات وأسماء مختصرة

| | |
|---|---|
| AAA | الأنشطة التحليلية والاستشارية |
| AAL | قرض تكييف قطاع الزراعة |
| AFD | الوكالة الفرنسية للتنمية |
| AfDB | البنك الأفريقي للتنمية |
| ASIL | قرض استثماري لقطاع الزراعة |
| BNA | البنك القومي للفلاحة |
| BNP | بنك باريس الوطني |
| CAE | تقييم المساعدات القُطرية |
| CAS | إستراتيجية المساعدة القُطرية |
| CEM | مذكرة اقتصادية قطرية |
| CFAA | تقييم المساءلة المالية القُطرية |
| CPAR | استعراض تقييم التوريدات القُطرية |
| ECAL | قرض تكييف لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة |
| EFRSL | قرض لمساندة إصلاح مؤسسات الأعمال والقطاع المالي |
| EIB | المصرف الأوروبي للاستثمار |
| ESW | عمل اقتصادي وقطاعي |
| EQIP | برنامج تحسين نوعية التعليم |
| EU | الاتحاد الأوروبي |
| EUAA | إتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي |
| FDI | الاستثمار الأجنبي المباشر |
| FSD | تنمية القطاع المالي |
| GDP | إجمالي الناتج المحلي |
| GNI | إجمالي الدخل القومي |
| GNP | إجمالي الناتج القومي |
| GOT | حكومة تونس |
| GSM | نظام الاتصالات النقالة |
| IBRD | البنك الدولي للإنشاء والتعمير |
| IDB | البنك الإسلامي للتنمية |
| IMF | صندوق النقد الدولي |
| INS | المعهد الوطني للإحصاء |
| ITPAL | قرض تكييف سياسات قطاعي الصناعة والتجارة |
| KfW | الوكالة الألمانية للتعمير |
| M&E | الرصد والتقييم |
| MDG | الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة |
| MEDA | برنامج «ميدا»: الإجراءات المالية والفنية المصاحبة لعملية إصلاح الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في إطار الشراكة الأوروبية – المتوسطية |
| MFA | اتفاق المنسوجات المتعددة الألياف |
| MM | إدارة الاقتصاد الكلي |
| MNA | منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا |
| MOA | وزارة الفلاحة [الزراعة] |
| MOE | [وزارة التربية والتكوين [التربية والتعليم |
| NGO | منظمة غير حكومية |
| NPL | قروض متعثرة |
| ODESYPANO | إدارة تطوير منطقة الشمال الغربي الرعوية الغابية |
| OECD | منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي |
| OED | إدارة تقييم العمليات |
| PE | مؤسسة أعمال عامة |
| PER | استعراض الإنفاق العام |

| | |
|---|---|
| قرض لإعادة هيكلة مؤسسات أعمال عامة | PERL |
| تقرير تقييم أداء المشروعات | PPAR |
| مجموعة ضمان الجودة | QAG |
| قيود كمية | QR |
| قرض تكييف هيكلي | SAL |
| حقوق السحب الخاصة | SDR |
| مؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم | SMEs |
| برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | UNDP |
| ضريبة القيمة المضافة | VAT |
| مشروع استثماري في قطاع المياه | WSIP |
| منظمة التجارة العالمية | WTO |

# 1

# التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تونس

## التقدّم المُحرز وتحديات المستقبل

ينظر تقييم المساعدات القُطرية هذا في فعالية المساعدات التي قدَّمها البنك الدولي إلى تونس منذ عام 1990 من ثلاث زوايا: تحليل برنامج مساعدات البنك الدولي، والأثر الإنمائي لعمليات البنك، وإسهام البنك وشركائه في مجال التنمية في نواتج عملية التنمية. يقدم الملحق جيم وصفاً للطريقة المنهجية التي اعتمدها هذا التقرير. ويستند هذا التقييم إلى: دراسات مرجعية، وتقارير البنك الدولي الداخلية، ومقابلات مع مسئولين حكوميين ومعنيين من موظفي البنك والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني. ويضم الملحق باء قائمة بالأشخاص الذين تمت مقابلتهم. وقد جرى إعداد تقييم المساعدات القُطرية هذا بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية.

### خلفية مرجعية

حصلت تونس على استقلالها عن فرنسا في عام 1956، وشهدت منذ ذلك الحين ـ كجمهورية يتمتع فيها الرئيس بسلطة مركزية قوية ـ استقراراً سياسياً في وقت شهدت فيها البلدان المجاورة لها قلاقل واضطرابات كبيرة. واستطاعت تونس ـ كبلد عربي يقع في شمال أفريقيا وينتهج سياسة معتدلة ـ في أن تنأى بنفسها عن دوامة السياسية الأكثر تعقيداً في منطقة الشرق الأوسط، مع الحفاظ على روابط جيدة مع البلدان العربية المجاورة، وهي تقوم في أغلب الأحيان بدور المحاور أو المَلاذ السياسي الآمن. وأعلنت الولايات المتحدة في عام 2004 عن افتتاح مكتب إقليمي في تونس العاصمة لمبادرة الشراكة الأمريكية–الشرق أوسطية. وكما هو الحال بالنِسْبَة للبلدان المجاورة في منطقة شمال أفريقيا، فإن نِسْبَة كبيرة من مساحة تونس هي أرض قاحلة أو شبه قاحلة، إذ لا تزيد مساحة الأراضي القابلة للزراعة المروية [السقوية] على 3 في المائة، في حين أن الزراعة البعلية تتعرض لتقلبات سنوية قاسية من حيث سقوط الأمطار. وفي عام 2002، بلغ الدخل بنِسْبَة الفرد ـ لسكان تونس البالغ عددهم 9,8 مليون نسمة 2000 دولار أمريكي سنوياً (جداول الملحق ألف–1).

بعد الاستقلال، اختارت القيادة السياسية بداية إتباع نظام اقتصادي مُوَجَّه، يملك فيه القطاع العام بصفة رئيسية الصناعات التحويلية والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. وعند حصول تونس على استقلالها، كان النفط والغاز الطبيعي والفوسفات أكثر المواد الخام أهمية في هذا البلد. إلا أن إنتاج النفط والغاز قد أخذ في الانخفاض مع نضوب الاحتياطيات، إضافة إلى سوء نوعية خامات الفوسفات. ولإيجاد مصدرٍ بديلٍ للدخل، جرى توجيه الاهتمام إلى تنمية قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والخدمات الأخرى. وفي نفس الوقت، بذلت تونس جهداً كبيراً في تنمية مواردها البشرية، وأولت اهتماماً خاصاً إلى الرفاهة العامة والتعليم. وأثبتت هذه الجهود أهميتها في المساهمة في الأداء الاقتصادي في تونس في العقود اللاحقة من السنين.

***الطفرة النفطية في سبعينيات القرن العشرين***. أدت الزيادات الهائلة في أسعار صادرات النفط الخام إلى إدْرار عائدات كبيرة، واستخدمت نِسْبَة كبيرة منها في تمويل الزيادة العالية في الاستثمار (30 في المائة من إجمالي الناتج المحلي) ولاسيما في قطاع الصناعات التحويلية. ونتيجة لذلك، بلغ متوسط النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي حوالي 7,4 في المائة سنوياً طوال فترة سبعينيات القرن العشرين. وسهّل ارتفاع إيرادات النفط للاقتصاد تحقيق أداءٍ جيدٍ في إطار نظام الاقتصاد الموجه. وجرى تطبيق سياسات توجيهية ضابطة للاستثمار والأسعار على نطاق واسع، وذلك في إطار حماية التجارة وتقديم دعومات سخية إلى مؤسسات الأعمال التجارية، ناهيك عن مواصلة إيلاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية.

***النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين***: الانخفاض والقلق. في أوائل الثمانينيات، بدأ أداء الاقتصاد التونسي يعاني من بعض المشاكل نظراً لانخفاض كلٍ من أسعار النفط ومستويات الإنتاج، في الوقت الذي استمرت فيه الزيادة العالية في الاستثمار والإنفاق العام. وعلى الرغم من أن الخطة الخمسية السادسة التي اعتمدتها تونس (1982–1986) اقترحت إتباع سياسات صارمة، فقد تواصل اعتماد مستويات استثمار لا يمكن تحمل تكلفتها، فضلاً عن تراخي السياسات، الأمر الذي أدى إلى تدهور أوضاع الاقتصاد الكلي. وبحلول عام 1984، وصل معدل التضخم إلى 10 في المائة، وازداد مستوى العجز في الحساب الجاري ليصل إلى حوالي 11 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وبلغت نِسْبَة المديونية الخارجية 46 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، في حين بلغت نِسْبَة مدفوعات خدمة الديون 21 في المائة. وبحلول عام 1985، لاحت في الأفق بوادر أزمة في ميزان المدفوعات.

***نقطة التحوّل في منتصف ثمانينيات القرن العشرين***. في إطار التصدي للاختلالات المتزايدة في الاقتصاد الكلي، لجأت الحكومة التونسية إلى إتباع برنامج لتثبيت الاقتصاد الكلي والتكييف الهيكلي، حظي بمساندة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومَضَى برنامج الإصلاح بخطى تدريجية ولكن مطردة، معضداً التقدّم الذي تحقق في السابق، على الرغم من استمرار الدولة في لعب دورٍ بارزٍ في الاقتصاد. وانخفض عجز المالية العامة والتضخم، وشهد إجمالي الناتج المحلي نمواً بلغ 4 في المائة سنوياً في فترة السنوات 1987–1994. وبقي عجز المالية العامة وعجز الحساب الجاري ـ منذ منتصف التسعينيات ـ عند حوالي 4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

*يتمتع التونسيون حالياً بمداخيل حقيقية تبلغ أكثر من مثلي ونصف الدخل الحقيقي الذي كان لآبائهم قبل 30 عاماً.*

***بدء مرحلة جديدة في عملية التنمية بحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين***. في ضوء محدودية الأسواق المحلية في تونس، قررت الحكومة زيادة اندماجها في الاقتصاد العالمي، وذلك لتسريع خطى النمو المرتفع. وفي عام 1995، أصبحت تونس أول بلدٍ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يوقع اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي. وتتضمن هذه الاتفاقية أحكاماً تنص على إقامة منطقة للتجارة الحرة على مراحل لشركات الصناعات التحويلية، وذلك على مدى فترة 12 عاماً (1996–2008). كما وقعت تونس اتفاقات للتجارة الثنائية مع كلٍ من المغرب والأردن وليبيا والعراق وسوريا. وأصبح الاقتصاد التونسي حالياً أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، إذ تشكّل الواردات والصادرات حوالي 90 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وذلك مقابل 70 في المائة في منتصف ثمانينيات القرن الماضي. وتميل هذه النِسْبَة لصالح تونس عند مقارنتها ببلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المماثلة في مستوى الدخل (الجدول ألف– 2 ي).

***التحوّل من اقتصاد متقلب يهيمن عليه النفط إلى اقتصاد أكثر استقراراً وتنوعاً***. منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، نجحت تونس في تنويع صادراتها، مبتعدةً عن الصادرات المستندة إلى الموارد الطبيعية التي يهيمن عليها النفط والغاز إلى الصادرات المعتمدة على السلع المُصنَّعة (الجدول 1–1). ونمت صادرات السلع المُصنعة بالقيمة الحقيقية بحوالي 10 في المائة سنوياً منذ عام 1987، مما أدى إلى ارتفاع حصة السلع المُصنعة من الصادرات إلى أكثر من 80 في المائة. وتتمثل القوة المحركة في الاقتصاد التونسي حالياً في صادرات البلاد من المنسوجات والتجهيزات الكهربائية والميكانيكية والمواد الغذائية المُجهزة (في قطاع الصناعات التحويلية)، والسياحة والأنشطة ذات الصلة (في قطاع الخدمات)؛ وإنتاج الزيتون والحبوب (في قطاع الزراعة). وتتكون الصادرات الرئيسية التونسية حالياً من المنسوجات والمنتجات الجلدية (50 في المائة من الصادرات). ويتمتع التونسيون حالياً بمداخيل حقيقية تبلغ أكثر من مثلي ونصف الدخل الحقيقي الذي كان لآبائهم قبل 30 عاماً. ويُعتبر قطاع الخدمات ـ الذي يشكّل حوالي 60 في المائة من إجمالي الناتج المحلي ـ أكبر مساهمٍ في الاقتصاد. ويأتي القطاع الصناعي ـ وهو قطاع يتسم بالنشاط والحيوية إلى حد ما ـ في المرتبة الثانية من

| الجدول 1-1 | تنويع الصادرات التونسية، 1980-2001 | | |
|---|---|---|---|
| | 1980 | 1987 | 2001 |
| **منتجات نفطية** | 52,5 | 23,5 | 9,2 |
| **منتجات غير نفطية** | 47,5 | 76,4 | 90,8 |
| سلع مُصنعة | 35,7 | 60,3 | 80,7 |
| كيماويات | 13,2 | 18,1 | 10,0 |
| آلات وتجهيزات نقل | 2,4 | 6,1 | 15,4 |
| سلع غذائية | 7,2 | 12,7 | 7,9 |

*المصدر*: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية التابعة للأمم المتحدة؛ تمثل هذه الأرقام نسباً مئوية

حيث الحجم مشكلاً حوالي 28 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. في حين يشهد إسهام قطاع الزراعة في النمو تقلباً واسع النطاق، ويُعزى معظم ذلك إلى الظروف المناخيـــة. إلا أن الزراعة لا تزال تمثّل قطاعاً رئيسياً في الاقتصاد، إذ يعمل بها حوالي 25 في المائة من قوة العمل، وهي تشكّل حوالي 12 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2001.

***الأداء الاقتصادي والاجتماعي منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين***. حققت تونس أداءً جيداً للغاية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي من خلال: الحفاظ على استقرار الإطار العام للاقتصاد الكلي، والتأكيد بقوة على المنجزات الاجتماعية، وتنفيذ إصلاحات هيكلية على الرغم من أنها تمت بشكل تدريجي. ويبيّن الجدول 1-2 مدى التقدّم الذي تحقق في أداء الاقتصاد الكلي؛ في حين يبيّن الجدولان 1-3 و 1-4 مدى التقدّم الذي تحقق في تخفيض أعداد الفقراء وفي التنمية الاجتماعية.

## الفقر والأوضاع الاجتماعية

***تخفيض أعداد الفقراء***. استطاعت تونس تحقيق تقدّم مرموق في تخفيض أعداد الفقراء. وتشير تقديرات البنك إلى أن معدل انتشار الفقر ـ على أساس مؤشر عدد الأفراد ـ قد انخفض من 40 في المائة من عدد السكان في عام 1970 إلى 11 في المائة بحلول عام 1985، وإلى 8 في المائة بحلول عام 1990، ومن ثم إلى 4 في المائة بحلول عام 2000 (الجدول 1-3). وعلى الرغم من أن نسبة الفقر في المناطق الريفية شهدت أيضاً انخفاضاً على مدى هذه السنوات، إلا أنها لا تزال ضعف المتوسط على الصعيد الوطني. ولكن توجد إشْكاليَّةٌ جدلية حول معدل انتشار الفقر في المناطق الريفية (الفصل الثالث). فسكان المناطق الريفية يشكلون ما نسبته 35-40 في المائة من إجمالي عدد السكان، كما أن الفقراء من سكان هذه المناطق

*استطاعت تونس تحقيق تقدم مرموق في تخفيض أعداد الفقراء.*

| الجدول 1-2 | المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **المؤشر** | 1986-1990 | 1991-1995 | 1996-2000 | 2001 | 2002 | 2003 **تقديرات** |
| معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (٪ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقوماً بأسعار السوق) | 2,9 | 3,9 | 5,6 | 4,9 | 1,7 | 5,5 |
| التضخم (٪ مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية) | 7,1 | 5,8 | 3,4 | 2,7 | 2,3 | 2,1 |
| مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعلي (100=1990) | 107,9 | 102,6 | 104,2 | 100,9 | 99,7 | – |
| العجز في الموازنة (٪ إجمالي الناتج المحلي) | 3,8 | 3,7 | 3,7 | 3,8 | 3,5 | 3,1 |
| العجز في الحساب الجاري (٪ إجمالي الناتج المحلي) | 3,9 | 5,8 | 3,1 | 4,7 | 3,5 | 3,1 |
| الاستثمار الأجنبي المباشر (٪ إجمالي الناتج المحلي) | 0,8 | 1,6 | 2,6 | 2,2 | 3,8 | 2,1 |
| إجمالي الدين العام (٪ إجمالي الناتج المحلي) | 62,0 | 60,7 | 59,4 | 60,2 | 64,3 | 60,2 |
| إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي (مقوماً بعدد أشهر الواردات على أساس السعر تسليم ميناء الوصول ـ سيف) | 1,9 | 1,8 | 2,9 | 2,5 | 2,9 | 2,9 |

المصدر: حسابات مستندة إلى بيانات من كل من البنك الدولي (2000 ب) وصندوق النقد الدولي.

**الجدول 1–3** اتجاهات الفقر وعدم المساواة في تونس 1990–2000

| | 1990 | | | 1995 | | | 2000 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | وطني | ريفي | حضري | وطني | ريفي | حضري | وطني | ريفي | حضري |
| *انتشار الفقر*: مؤشر عدد الأفراد على الصعيد الوطني (٪ عدد السكان) | 7,9 | 14,8 | 3,3 | 8,1 | 15,8 | 3,2 | 4,1 | 8,3 | 1,7 |
| عدم *المساواة*: معامل جيني | 0,40 | 0,35 | 0,37 | 0,42 | 0,35 | 0,39 | 0,41 | 0,36 | 0,39 |

*المصدر*: تقديرات موظفي البنك الدولي لعام 2000 ، والبنك الدولي 2000 ج، الإطار 1, ص 6.

**الجدول 1–4** مختارات من مؤشرات التنمية البشرية في تونس وبلدان مقارنة

| | تونس | منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | | بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل |
|---|---|---|---|---|
| **المؤشر** | 1975–1970 | 2001–2000 | 1975–1970 | 2001–2000 |
| العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) | 55 | 72 | 46 | 68 | 69 |
| معدل الخصوبة الكلية (عدد مرات الولادة للمرأة الواحدة) | 5 | 2 | 6,6 | 3 | 2 |
| معدل وفيات الرضّع (لكل 1000 مولد حي) | 94 | 26 | 125 | 43 | 33 |
| معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية (٪ الأطفال في سن التعليم) | 72 | 119 | 69 | 97 | 107 |
| ذكور | 79 | 123 | ... | 103 | 107 |
| إناث | 65 | 116 | ... | 90 | 107 |
| معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية (٪ الفئة العمرية) | 22 | 73 | 29 | 64 | 70 |
| معدل الأمّية لدى البالغين (٪ السكان البالغين الذين أعمارهم 15 عاماً فأكثر) | 64 | 28 | 67 | 34 | 15 |
| ذكور | 51 | 18 | 56 | 24 | 9 |
| إناث | 77 | 39 | 77 | 46 | 21 |

*ملاحظة*: تشير البيانات إلى أخر سنة توفرت عنها البيانات خلال الفترة المحددة [لهذا التقييم].
*المصدر*: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية (أعداد مختلفة)، التفاصيل في الجدولين «د» و «هـ» من الملحق ألف.2.

يحصلون على مداخيلهم بشكل أساسي من الأنشطة الزراعية المعرّضة لتقلبات كبيرة. ولهذه التقلبات أثر قوي على الاقتصاد. فمن شأن حدوث انخفاض بمقدار واحد في المائة في قطاع الزراعة أن يؤدي إلى انخفاض نسبته 0,25 في المائة في إجمالي الناتج المحلي الكلي، ويرجع ذلك إلى التأثيرات الكبيرة غير المباشرة على أنشطة قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات المرتبطة بقطاع الزراعة. كما أن نِسْبَة الفقراء والأشخاص المعرضين للمعاناة من إجمالي عدد السكان ـ على أساس الأشخاص الذين يساوي مستوى إنفاقهم أو يقل عن الحد البالغ 30 في المائة فوق خط الفقر ـ ارتفعت من 14 في المائة في عام 1990 إلى 17 في المائة في عام 1995 ، قبل أن تنخفض إلى 10 في المائة في عام 2000. وتصبح معالجة مواطن الضعف هذه وتوجيه الإجراءات التدخلية المعنية بمكافحة الفقر أكثر صعوبة مع انخفاض حدة انتشار الفقر.

***المنجزات الاجتماعية***. حققت تونس انجازات مرموقة في مجال التنمية البشرية على مدى الأعوام الثلاثين الماضية. فقد ارتفع العمر المتوقع عند الولادة من 55 عاماً إلى 72 عاماً، وانخفض معدل الأمّية لدى البالغين من 64 في المائة إلى 28 في المائة، كما انخفض معدل وفيات الرضّع بمقدار الثلثين تقريباً (الجدول 1–4). وبحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين، كانت تونس قد نجحت ـ تقريباً ـ في تحقيق التحاق كافة الأطفال في سن السادسة من العمر في الصف الأول من المرحلة الابتدائية، وهو ما يعني وفاءها بالهدف الخاص بتحقيق التعليم الابتدائي الشامل من بين الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. وتُعتبر المؤشرات الاجتماعية في تونس أفضل حالاً من المتوسط السائد بين مثيلاتها في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أنها تُعتبر أفضل حالاً أيضاً من مثيلاتها في البلدان الأخرى الواقعة في الشريحة الدنيا من فئة البلدان المتوسطة الدخل. ويأتي ترتيب تونس ـ وفقاً *لتقرير التنمية البشرية* الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2003 ـ في المرتبة

الحادية والتسعين من بين 175 بلداً حسب مؤشر التنمية البشرية، متقدمة على بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقع عند مستويات مماثلة من الدخل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003).

***الإنصاف بين الجنسين***. تتصدر تونس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال الإنصاف بين الجنسين (الجدول 1–4). وتُعتبر الفجوة بين الفتيات والفتيان في التعليم الأساسي منخفضة، كما أن أكثر من نصف طلبة الجامعات هن من النساء. وأدت إلزامية تعليم الفتيات والفتيان حتى الانتهاء من الصف الدراسي التاسع من التعليم الأساسي على سد الفجوة بين الإناث والذكور في معدلات الالتحاق بالمدارس. وشهد وضع المرأة تحسناً مطرداً، فمعدلات مشاركتها في قوة العمل تفوق مثيلاتها في البلدان الأخرى من هذه المنطقة، إلا أنها لم تزد على 32 في المائة من إجمالي قوة العمل (في عام 2001)، ويقل ذلك عن المعدلات السائدة في البلدان الأخرى الواقعة في الشريحة الدنيا من فئة البلدان المتوسطة الدخل (بيانات البنك الدولي، 2003). وازدادت معدلات مشاركة النساء التونسيات في قوة العمل بنِسْبَة 4 في المائة خلال تسعينيات القرن العشرين. كما أنها حصلت على حق التصويت في الانتخابات بعد الاستقلال مباشرة في عام 1957، وذلك قبل أن تحصل عليه النساء في كثير من البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبلغت نِسْبَة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني 12 في المائة في عام 2001. كما يأتي ترتيب تونس أعلى من المتوسط السائد في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب دليل التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة المرتبط بنوع الجنس (GDI)[1]. ويرجع ذلك ـ حسبما تمت الإشارة إليه آنفاً ـ إلى الاهتمام المباشر الذي أولته الدولة لتنمية الموارد البشرية، مع التأكيد ـ على وجه الخصوص ـ على الإنصاف بين الجنسين.

ومن الضروري أن تواصل تونس إحراز مزيدٍ من التقدّم في القطاعات الاجتماعية لتعزيز المكاسب التي تحققت في السابق، وللاستعداد لمواجهة بيئة تتزايد فيها المنافسة في القرن الحادي والعشرين. ولا يزال هناك مجال لتعزيز نوعية وكفاءة الانجازات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، لا يزال النظام المدرسي يعاني من ارتفاع معدلات التسرب من المدارس والرسوب في الصفوف الدراسية العليا. ولا تزال معدلات الأمّية بين البالغين مرتفعة. ويفتقر استخدام الموارد الخاصة بالرعاية الصحية العامة إلى الكفاءة (حسبما يتضح من انخفاض معدلات الاستفادة من استخدام خدمات الرعاية الصحية العامة)، فضلاً عن أن نوعية الخدمات المقدمة لا تلبي توقعات السكان. وكان للتقدّم الاجتماعي الذي تحقق تكلفة عالية مقارنة ببلدان أخرى: إذ يشكّل الإنفاق العام على التعليم 7,7 في المائة من إجمالي الناتج القومي مقارنة بالمتوسط السائد في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبالغ 5,2 في المائة، والمتوسط السائد في بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل والبالغ 4,9 في المائة (البنك الدولي، 2000 ب). وبالمثل، يبلغ معدل الإنفاق العام على الرعاية الصحية في تونس 5,5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، ويفوق ذلك المتوسط السائد في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبالغ 4,6 في المائة (بيانات البنك الدولي، 2003).

***أدت إلزامية تعليم الفتيات والفتيان حتى الانتهاء من الصف الدراسي التاسع من التعليم الأساسي على سد الفجوة بين الإناث والذكور في معدلات الالتحاق بالمدارس.***

## أعباء المديونية والمساعدات الخارجية

على الرغم من التقدّم الاقتصادي المرموق والقدرة على التغلب على الصدمات في الماضي، فإن الاقتصاد التونسي لا يزال عرضة للصدمات الخارجية. فنِسْبَة الديون الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي مرتفعة نسبياً، عند حوالي 60 في المائة (الجدول 1–2)، كما أن أكثر من 40 في المائة من العملات التي تتألف منها هذه الديون هي بالدولار الأمريكي. فهذه العوامل ـ جنباً إلى جنب مع عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة ـ تجعل تونس عرضة للصدمات الخارجية. وعلاوة على ذلك، لا تزال احتياطيات النقد الأجنبي منخفضة (أقل من ثلاثة أشهر من الواردات). وقد نجح الاقتصاد التونسي في الماضي في التغلب على الصدمات بشكل جيد والحفاظ على موازين الاقتصاد الكلي (على سبيل المثال، استمرار العواقب الناجمة عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والهجوم الإرهابي في جزيرة جربة التونسية الذي أدى إلى انخفاض حادٍ في السياحة). بيد أن التحوّل إلى زيادة الاندماج في الأسواق العالمية يثير تحديات أمام قابلية تحمل أعباء الديون، وذلك بسبب ضغوط المنافسة وازدياد إمكانية التعرض للتقلبات.[2] وتحاول تونس في الآونة الأخيرة تنويع العملات التي تتألف منها مديونيتها من خلال إصدار سندات سيادية معظمها باليور، وهذا ما حصل في يوليو/تموز 1999. وتبتعد الحكومة تدريجياً أيضاً عن مصادر التمويل الخارجية وتتحوّل إلى المصادر الداخلية.

***ينبغي تحقيق مزيدٍ من التقدّم في القطاعات الاجتماعية لتعزيز المكاسب التي تحققت في السابق، وإعداد تونس لبيئة تتزايد فيها المنافسة في القرن الحادي والعشرين.***

تلقت تونس تدفقات مالية كبيرة صافية (بما في ذلك

**الجدول 1–5** تونس: صافي المقبوضات من الموارد المالية الخارجية، 1991–2001 (متوسطات سنوية)

| | 2001–1990 | | 1995–1990 | | 2001–1996 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | م. د. | ٪ | م. د. | ٪ | م. د. | ٪ |
| إجمالي المقبوضات، بالصافي [أ] | 689 | 100 | 762 | 100 | 615 | 100 |
| البنك الدولي للإنشاء والتعمير | 33 | 5 | 48 | 6 | 18 | 3 |
| المفوضية الأوروبية/الإتحاد الأوروبي | 347 | 50 | 280 | 37 | 413 | 67 |
| فرنسا | 98 | 14 | 64 | 8 | 132 | 21 |
| ألمانيا | 26 | 4 | 26 | 4 | 23 | 4 |
| اليابان | 100 | 15 | 100 | 13 | 100 | 16 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 62 | 9 | 128 | 17 | 4– | 1– |
| بلدان وهيئات عربية | 3 | 0 | 17 | 2 | 10– | 2– |

أ. يشمل الإجمالي كلاً من التدفقات الرسمية والتدفقات من القطاع الخاص من جميع المصادر، مع استبعاد البنك الإسلامي للتنمية.

*المصدر*: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2003) على النحو المفصل في الجدول ألف –3 أ .

م. د. = ملايين دولارات

المنح والتدفقات من القطاع الخاص) بلغ متوسطها حوالي 700 مليون دولار سنوياً (3,5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي) في الفترة 1990–2001 (الجدول 1–5). فمن حيث نصيب الفرد، بلغ متوسط صافي التدفقات التي تلقتها تونس سنوياً حوالي 70 دولاراً أمريكياً بنسبة الفرد، وهو أقل من بلدان أخرى مماثلة في الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأتاح البنك الدولي ـ منذ عام 1990 ـ قدراً كبيراً من المساعدات إلى تونس، إذ بلغ إجمالي الارتباطات التي قدمها ما مجموعه 2,7 بليون دولار أمريكي من خلال 40 قرضاً. ومع استمرار تونس في تسديد مدفوعات خدمة قروضها القديمة وتسديد أقساطها المستحقة، تبلغ حصة البنك من صافي التدفقات إليها حوالي 5 في المائة. ومنذ عام 1996، أتاحت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قدراً متزايداً من المساعدات لمساندة تطبيق اتفاقية الشراكة التي وقعت عليها تونس مع الاتحاد الأوروبي في عام 1995. وقد تضاعف نصيب كل من الاتحاد الأوروبي وفرنسا [من صافي التدفقات] تقريباً في الفترة 1996–2001. وكذلك، تُعتبر تونس واحدة من بين أكبر البلدان المتلقية للمساعدات من البنك الإسلامي للتنمية، إذ يبلغ مقدار الموارد التمويلية التي حصلت عليها منذ عام 1976 حوالي 1,2 بليون دولار أمريكي (أو حوالي دولارين أمريكيين اثنين بنسبة الفرد سنوياً).

## التصدي لتحديات العولمة

***تزايد ضغوط المنافسة***. سيواجه الاقتصاد التونسي تزايداً في ضغوط المنافسة مع تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وإلغاء اتفاقية الألياف المتعددة (MFA). فاقتصاد تونس اقتصاد مفتوح، ولكنه يعتمد على سوق رئيسية واحدة (الاتحاد الأوروبي)، وعلى عدد قليل من المنتجات (على سبيل المثال، تشكّل المنسوجات 42 في المائة من الصادرات). كما أن أكثر من 75 في المائة من حجم تجارة تونس في الوقت الحالي يتم مع الاتحاد الأوروبي الذي يشكل مصدراً لتدفقات رأسمالية تبلغ 67 في المائة من إجمالي التدفقات القادمة إلى تونس، ويشكّل شريحة كبيرة من سوق السياحة التونسية، إضافة إلى أن به أكبر جالية من التونسيين المغتربين (600,000). ولذا، فمن شأن الأوضاع الاقتصادية السائدة في الاتحاد الأوروبي التأثير على حجم الطلب الخارجي على المنتجات التونسية، وأيضاً على حجم الطلب الداخلي (من خلال التحويلات النقدية من العاملين وإيرادات السياحة). كما أن من شأن انفتاح الاقتصاد ـ حسبما اتُفق عليه مع الاتحاد الأوروبي بعد انقضاء فترة 12 عاماً بدأت في عام 1996 ـ أن يفرض مزيداً من التحديات، والتي تشمل: إلغاء الرسوم الجمركية، وتحرير قطاع الخدمات، وإقامة منطقة تجارة حرة للشركات الصناعية بحول عام 2008. وسيواجه المنتجون التونسيون منافسة أكثر قوة في الأسواق المحلية عقب تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وأيضاً في أسواق التصدير بعد إلغاء اتفاقية الألياف المتعددة (MFA). ونظراً لصغر حجم الأسواق المحلية في تونس، فسيعتمد كل من الاستثمار والنمو بشكل حاسم الأهمية على زيادة قدرات صادرتها على المنافسة، وزيادة الاندماج في السوق العالمي.

***دور الدولة في الوضع العالمي السريع التغيّر.*** من المرجح أن هذا النهج المتحوّط والتدريجي ـ الذي كانت له نتائج تنموية إيجابية ـ بلغ الآن حدوده القصوى في إطار التطورات الجديدة في الأسواق العالمية. فمن شأن إلغاء اتفاقية الألياف المتعددة (MFA) وإتمام تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في غضون السنوات القليلة القادمة أن يفضي إلى اعتماد بعض التدابير الملحَّة لتعجيل خطى الإصلاحات الرامية إلى تعزيز القدرة على المنافسة والاندماج في الاقتصاد العالمي. ولا تزال الحكومة تَزُج بنفسها في الأنشطة الاقتصادية حيث تبلغ نسبة الاستثمارات العامة 13 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، كما أنها لا تزال تملك حصصاً كبيرة في القطاع المالي ومؤسسات الأعمال العامة التي ترى الحكومة أنها ضرورية للمحافظة على التلاحم الاجتماعي. ومن بين هذه البرامج برنامج إعادة هيكلة وتحديث مؤسسات الأعمال التجارية (Mise à niveau Pro gram) (الإطار 1–1). ولدى البنك الدولي تحفظات حول فعالية هذا البرنامج، وما يشجعه من حوافز مشوهة.

والأهمّ من ذلك أن استجابة استثمارات القطاع الخاص للتدابير المتعلقة بالسياسات لم تكن بالقوة المتوقعة. فإجمالي الإنفاق الرأسمالي الثابت للقطاع الخاص في تونس لا يزال منخفضاً: بلغ متوسطه 13,5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في الفترة 1997–2001 مقابل 13 في المائة في الفترة 1990–1996، وهي زيادة طفيفة (بيانات البنك الدولي، 2003)، وذلك نظراً لبطء وتيرة الإصلاح. كما يشكّل الاستثمار العام نِسْبَة أخرى تبلغ 13 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. ويُبرز استمرار معدلات البطالة المرتفعة (14,3 في المائة في عام 2003) ضرورة تدعيم الاستثمارات بغرض إبقاء معدلات النمو مرتفعة وخلق فرص عمل جديدة في إطار ازدياد ضغوط المنافسة. وعلى ذلك، فإن الحفاظ على

***من شأن إلغاء اتفاقية الألياف المتعددة (MFA) وإتمام تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في غضون السنوات القليلة القادمة أن يفضي إلى اعتماد بعض التدابير الملحَّة لتعجيل خطى الإصلاحات الرامية إلى تعزيز القدرة على المنافسة والاندماج في الاقتصاد العالمي.***

## الإطار 1–1 برنامج إعادة هيكلة وتحديث مؤسسات الأعمال التجارية (Mise à niveau Program)

***برنامج إعادة هيكلة وتحديث مؤسسات الأعمال التجارية وخطة التنمية التاسعة الحكومية (1997–2001).*** تستهدف خطة التنمية التاسعة التي اعتمدتها الحكومة تحسين أوضاع أنشطة الأعمال التجارية والقدرة على المنافسة. وفي هذا الإطار، استهدف هذا البرنامج تحديث البنية الأساسية الصناعية من خلال: اعتماد تكنولوجيا جديدة، وتشجيع جودة النوعية، وتدريب العمال. كما يقوم هذا البرنامج بتمويل: (أ) تجديد وتحديث التجهيزات حيث تغطي الدعومات المالية نسبة 10–20 في المائة من تكلفتها؛ (ب) تكلفة «الأصول غير المادية» (على سبيل المثال، الاستشاريين والبرمجيات) حيث تغطي الدعومات المالية نسبة تصل إلى 70 في المائة من تكلفتها؛ و(ج) إعادة الهيكلة المالية للمجالات غير المشمولة أصلاً بالدعومات المالية.

***نطاق تغطية برنامج إعادة هيكلة وتحديث مؤسسات الأعمال التجارية.*** بدأ هذا البرنامج أعماله في عام 1996، مستهدفاً مؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، أي مؤسسات الأعمال التجارية التي يعمل بها أكثر من 10 أشخاص. وحتى الآن، بلغ عدد الشركات التي شاركت في هذا البرنامج حوالي 2700 من بين حوالي 3600 مؤسسة أعمال تجارية مؤهلة. ومن بين تلك المؤسسات، تمت الموافقة على برامج لإعادة هيكلة ما يبلغ 1550 مؤسسة. إلا أن هذا البرنامج يواجه صعوبات في الوصول إلى المؤسسات التجارية الصغيرة الحجم في قطاع مؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وذلك نظراً لأن هذه المؤسسات تواجه مشكلات تتعلق بإحجام البنوك التجارية عن تقديم الرعاية لها. فحجمها أصغر من أن يؤهلها للحصول على قروض من البنوك التجارية، كما أنه أكبر من أن يؤهلها للحصول على قروض من بنك الائتمان البالغ الصغر المتخصص.

***فعالية البرنامج.*** استفادت حوالي 1550 مؤسسة أعمال تجارية من هذا البرنامج، واقتضى ذلك إنفاقاً استثمارياً بلغ مجموعه 2,5 بليون دينار تونسي (1,8 بليون دولار أمريكي)، فضلاً عن حوافز ومنح مقابلة من الحكومة بواقع 356 مليون دينار تونسي (260 مليون دولار أمريكي أو 1,3 في المائة من إجمال الناتج المحلي). وجرى تمويل هذه المنح من خلال زيادة ضريبة القيمة المضافة بمقدار واحد في المائة، مما أدى إلى زيادة حصيلة الجباية ـ إلى الآن ـ بنحو 30–40 مليون دينار تونسي سنوياً. علاوة على ذلك، حظي هذا البرنامج بمساندة كل من الاتحاد الأوروبي والبنك الأفريقي للتنمية. وخلصت إدارة هذا البرنامج إلى أن أداء الشركات المستفيدة ـ في الفترة بين عامي 1997 و2003 ـ شهد تحسناً فاق المعايير القياسية المرجعية في قطاع الصناعة التحويلية، وذلك فيما يتعلق بمعدل الدوران (بلغت نِسْبَة النمو 11 في المائة مقارنة مع المعيار القياسي المرجعي البالغ 8,5 في المائة)، ونمو الصادرات (16 في المائة مقارنة مع 11 في المائة)، فضلاً عن خلق فرص عمل جديدة بنِسْبَة 4 في المائة (لا توجد معايير قياسية مرجعية في هذا الصدد). غير أن صافي الأثر الحقيقي لبرنامج إعادة هيكلة وتحديث مؤسسات الأعمال التجارية ينقصه الوضوح، وذلك فيما يتعلق بتحسّن الأداء بشأن مؤسسات الأعمال التجارية التي لم تستفد من هذه المساعدات، أو بالنفاذ إلى أسواق التصدير.

***هذا البرنامج (mise à niveau)*** يثير كثيراً من الجدل. ففي الوقت الذي يقدم فيه الاتحاد الأوروبي والبنك الأفريقي للتنمية مساندة مالية إلى هذا البرنامج، فإن للبنك الدولي تحفظات على فعاليته وعلى ما يشجعه من حوافز مشوهة. فالحكومة تشعر أنه سيكون أمراً بالغ الصعوبة من الناحية السياسية أن يتم إخضاع مؤسسات الأعمال التجارية للمزيد من المنافسة دون أن تحصل هذه المؤسسات على المساندة الفنية والتمويل اللازم للحصول على التجهيزات، وذلك بغرض تحديث عملياتها. وهي تسعى أيضاً ـ من خلال هذا البرنامج ـ إلى مساندة الاستقرار الاجتماعي. ولذا، فإن إحجام البنك عن مساندة هذا البرنامج ـ في ضوء تحفظاته حول فعالية البرنامج وطبيعة توجيه هذه المساندة ـ له ما يبرره.

*المصدر: نتائج بعثة إدارة تقييم العمليات.*

الأداء الإيجابي للاقتصاد التونسي في هذه البيئة التي تتزايد فيها المنافسة والتي من المرجح أن تواجهها تونس في العقد القادم سيتطلب تخفيض دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، فضلاً عن الاستمرار في تحسين تصميم اللوائح التنظيمية والحوافز وكفاءة تطبيقه، وذلك بغرض تهيئة تحقيق المساواة بين الجميع في القطاع الخاص. وقد أدت النتائج الإنمائية الإيجابية التي تحققت في السابق إلى تعزيز وزيادة حجم الطبقة الوسطى (80 في المائة من السكان)، وستصر هذه الطبقة على زيادة مشاركتها في عملية التنمية من خلال زيادة دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

# 2

# برنامج مساعدات البنك الدولي

يلعب البنك الدولي دوراً كبيراً في مجال الإقراض وفي التأثير على السياسات التي تنتهجها تونس. وبلغ متوسط ارتباطات الإقراض السنوية في السنوات المالية 1990–2003 ما قيمته 200 مليون دولار أمريكي سنوياً (أو 20 دولاراً أمريكياً بنسبة الفرد سنوياً)، وهو ما يمثّل أكثر من 25 في المائة من حافظة القروض إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الشكل 2–1). وبلغ متوسط صافي مدفوعات القروض 27 مليون دولار أمريكي سنوياً، غير أن صافي التحويلات كان سلبياً في معظم هذه الفترة، مع استمرار تونس في تسديد مدفوعات خدمة القروض السابقة (أتاح البنك الدولي ما قيمته 5,1 بليون دولار أمريكي إلى 121 مشروعاً منذ عام 1958).

وعمل البنك الدولي أيضاً كأداة تحفيز هامة في تعبئة الموارد، إذ استقطب حوالي دولارٍ أمريكي واحدٍ مقابل كل دولارٍ أمريكي من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD). وحافظ البنك أيضاً على حوارٍ نشطٍ بشأن السياسات، كما أن عمله التحليلي حدَّد الخطوط الأساسية لأجندة الإصلاح، واسترشدت به إستراتيجيات البنك وبرامج إقراضه لتونس.

## إستراتيجيات مساعدات البنك

في تسعينيات القرن العشرين وفي عام 2000، استرشدت برامج البنك الدولي (الإطار 2–1) بوثائق الإستراتيجيات القُطرية المعنية. ويتمثّل الهدف الرئيسي للإستراتيجية في تحقيق النمو الذي يصاحبه الإنصاف. وأكد البنك على مساندة كلٍ من: (1) الاستقرار والنمو، وتعزيز القدرة على المنافسة، ودعم توجه الاقتصاد نحو الخارج، وتنشيط استثمارات القطاع الخاص؛ (2) التنمية البشرية؛ و(3) التنمية الريفية.

استندت الإستراتيجية القُطرية التي اعتمدها البنك في منتصف تسعينيات القرن العشرين على المذكرة الاقتصادية القُطرية لعام 1995 والتي رأت ضرورة وجود برنامج للبنك في تونس لمساندة جهودها في تشجيع الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولاسيما في اقتصاد الاتحاد الأوروبي، وذلك مع الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاستمرارية البيئية (البنك الدولي 1995أ). وأكد البرنامج المقترح للبنك ـ في إطار هذه الإستراتيجية القُطرية ـ على الخدمات غير الإقراضية وإتاحة قروض استثمارية قطاعية ـ في إطار عمليات الإقراض ـ لمساندة توجيه السياسات القطاعية لتحديث القطاعات الأساسية (الإطار 2–1).

*يتمثّل الهدف الرئيسي للإستراتيجية في تحقيق النمو الذي يصاحبه الإنصاف*

وأكدت إستراتيجية المساعدة القُطرية لعام 2000 مجدداً على محاور التركيز والأهداف الرئيسية للإستراتيجية السابقة، عاكسةً وجهة النظر القائلة بضرورة استمرار مساعدات البنك إلى تونس على نفس منوال الإستراتيجية

**الشكل 2–1** ارتباطات ومدفوعات وتحويلات البنك الدولي

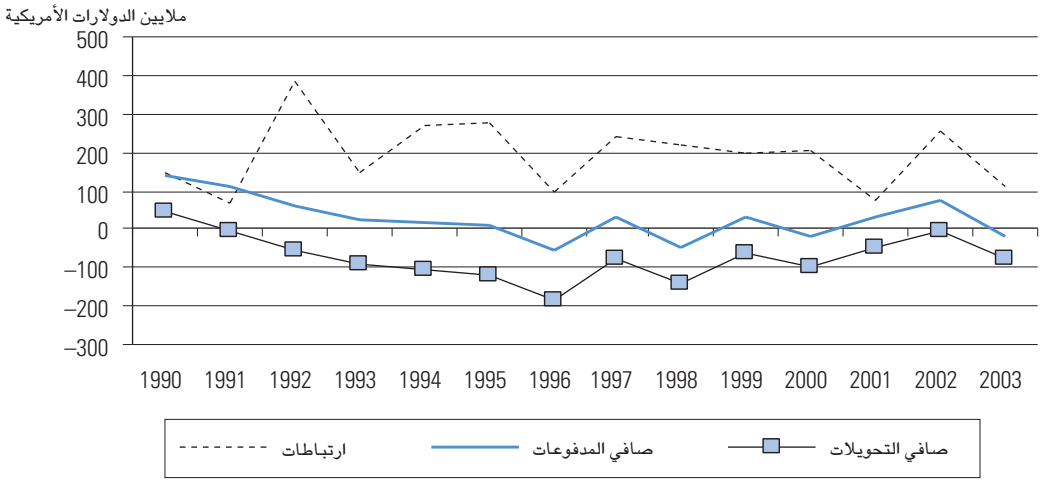


السابقة التي أسفرت ـ إلى الآن ـ عن نتائج جيدة، وهي لا تزال ملائمة. وتبعاً لذلك، سيساند البنك جهود تونس الرامية إلى زيادة توجهها نحو الاقتصاد العالمي، مع زيادة حجم وديناميكية القطاع الخاص، وتدعيم الموارد البشرية، وتعزيز إدارة شؤون البيئة (الإطار 2–1).

كانت إستراتيجيات البنك الدولي وَثِيقةُ الصِّلَةِ والاتساق مع أولويات التنمية التي اعتمدتها تونس وحددتها في سلسلة الخطط الخمسية. فعلى سبيل المثال، استهدفت خطة التنمية التاسعة (1997–2000) انفتاح الاقتصاد أمام المنافسة مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتدعيم البرنامج الاجتماعي وإدارة شؤون البيئة. وتستهدف خطة التنمية العاشرة (2002–2006): تقوية القدرة على المنافسة، واعتماد الاقتصاد القائم على المعرفة، ومواجهة التحديات المتعلقة بخلق فرص عمل جديدة. كما أن الإستراتيجيات التي يعتمدها البنك الدولي تجسد أولويات التنمية التي تحددها خطط التنمية في تونس. وتُعتبر زيادة التركيز على القطاعات الاجتماعية في إستراتيجيات البنك أمراً ملائماً، ويتسق ذلك بصورة معقولة مع الأهدافِ الإنمائيةِ للألفية الجديدة وتأكيدِ تونس على تنمية مواردها البشرية.

***مع أن الإستراتيجيات القُطرية كانت وَثِيقةُ الصِّلَةِ ـ إلى حد كبير ـ بعملية التنمية في تونس من حيث أولوياتها والقيود المفروضة عليها، إلا أنها لم تول اهتماماً كافياً إلى قدرة المالية العامة على الاستمرار في تمويل السياسات الاجتماعية.***

مع أن الإستراتيجيات القُطرية كانت وَثِيقةُ الصِّلَةِ ـ إلى حد كبير ـ بعملية التنمية في تونس من حيث أولوياتها والقيود المفروضة عليها، إلا أنها لم تول اهتماماً كافياً إلى قدرة المالية العامة على الاستمرار في تمويل السياسات الاجتماعية، فخدمات الرعاية الصحية والشؤون الاجتماعية تستحوذ على ما نسبته 20 في المائة من الإنفاق الحكومي، إضافة إلى استحواذ خدمات التعليم العام على ما يبلغ 20 في المائة أخرى من الموازنة. هذا فضلاً عن قضايا مالية بالغة الخطورة تلوح في الأفق تتعلق بقطاع التعليم، وذلك مع انخفاض عدد التلاميذ الملتحقين بالتعليم الابتدائي وازدياد الطلب على التعليم الثانوي والعالي.

طَوَّرَت إستراتيجيات البنك الدولي مؤشرات لرصد النتائج، ولكن من الصعب قياس الكثير من هذه المؤشرات بفعالية نظراً لكونها مؤشرات غير كمّية أو لافتقادها لإطار زمني. ويُظهر الكثير من هذه المؤشرات مواطن ضعف كغموض الصياغة اللفظية، والتوجّه لغرض المدخلات، أو الافتقار إلى بيانات أساسية. فعلى سبيل المثال، تتضمن مؤشرات التقدّم المُحرز في إستراتيجية المساعدة القُطرية لعام 2000 في قطاع التعليم نصوصاً مثل، «زيادة استرداد التكلفة في التعليم العالي، وإجراء تحسينات في تدريب المعلمين»؛ وفي قطاع الرعاية الصحية، نصٌّ على سبيل المثال على «تعزيز كفاءة الإنفاق العام على الرعاية الصحية». وعلى الرغم من الإعلان المعني بأهمية الرصد والتقييم، فإن الالتزام بهما لا يزال ضعيفاً.[1] ونوهت إستراتيجية المساعدة القُطرية لعام 2000 (صفحة 33) إلى أن هذه المؤشرات تخضع حالياً للمزيدٍ من التحسين والصقل: «تم تصميم هذه المؤشرات ـ التي سيجري صقلها مع توفير المزيدِ من البيانات ـ من خلال البيانات المتوفرة التي تتيحها قيم الأساس والأهداف المعقولة المتوسطة الأمد».

## الإطار 2–1 إستراتيجيات البنك الدولي الخاصة بتونس

**الإستراتيجية القُطرية الموضوعة في منتصف تسعينيات القرن العشرين: إستراتيجية لتحقيق نمو موجهٍ نحو الخارج يقوده القطاع الخاص**

***الغايات***: استهدفت هذه الإستراتيجية تشجيع تحقيق نمو سريع قابل للاستمرار يستند إلى القطاع الخاص وموجهٍ نحو الخارج، مع الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاستمرارية البيئية. وأكّدت هذه الإستراتيجية في سعيها لتحقيق هذا الهدف على: (1) تعميق الإصلاحات الهيكلية لتشجيع المنافسة؛ (2) تنمية رأس المال البشري لاستيفاء معايير الدخل المتوسط؛ و(3) تحديث خدمات البنية الأساسية الرئيسية وإدارة شؤون البيئة.

***برنامج المساعدات***. يبلغ متوسط الإقراض ـ في إطار سيناريو حالة الأساس ـ 240 مليون دولار أمريكي سنوياً في فترة السنوات المالية 1996–1999. ويقوم البرنامج المقترح بتخصيص نصف حافظة العمليات تقريباً لقروض الاستثمار في قطاع بأكمله، مع تقسيم النصف الثاني بين قروض مستندة إلى السياسات ومشروعات استثمارية تقليدية. كما افترض هذا السيناريو تنفيذ إصلاحات مُرضية تتعلق بالسياسات، وعدم توفر أية مصادر أخرى للتمويل (على سبيل المثال، الاتحاد الأوروبي والبنك الأفريقي للتنمية). وشملت الأسباب المفضية إلى زيادة مستويات الإقراض (350 مليون دولار أمريكي سنوياً) شدة تسريع خطى الإصلاحات الهيكلية أو تعرض الاقتصاد لإحدى الصدمات. ووضعت الإستراتيجية القُطرية الموضوعة في منتصف تسعينيات القرن العشرين تصوراً لمذكرات إستراتيجية حول دور الدولة والتغييرات الهيكلية في قطاع الزراعة، وتحليل نموذج التوازن العام لأثر تحرير التجارة على قطاع الزراعة. وإضافة إلى ذلك، سيقوم البنك بإعداد ندوةٍ بخصوص «الدروس المشتركة فيما بين البلدان والمستفادة من تجارب إصلاح أجهزة الخدمة المدنية».

**إستراتيجية المساعدة القُطرية لعام 2000: تحديث للإستراتيجية السابقة**

***الغايات***: كررت إستراتيجية المساعدة القُطرية لعام 2000 بقوة التأكيد على أهداف الإستراتيجية القُطرية الموضوعة في منتصف تسعينيات القرن العشرين، منوهةً إلى أن وتيرة استثمارات القطاع الخاص لا تزال تسير بشكل تدريجي. وقد تشابهت الإستراتيجية الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف مع الإستراتيجية المتبعة في الفترة السابقة.

***برنامج المساعدات***. حددت إستراتيجية المساعدة القُطرية ثلاثة سيناريوهات لبرنامج الإقراض المقترح لفترة السنوات المالية 2000–2002. ففي إطار سيناريو المحافظة على حالة الأساس، سيحافظ البنك الدولي على مستوى ارتباطات السنوات السابقة البالغ متوسطه 200 مليون دولار أمريكي سنوياً. وسيعزز البرنامج المقترح هذا التغيّر في مزيج أدوات الإقراض الذي بدأ تطبيقه مع الإستراتيجية القُطرية الموضوعة في منتصف تسعينيات القرن العشرين، مؤكّداً على القروض الاستثمارية القطاعية، والإقراض المستند إلى السياسات، والعمل الاقتصادي والقطاعي. ويشمل سيناريو حالة الأساس عملية واحدة مستندة إلى السياسات (بمبلغ 150 مليون دولار أمريكي أو 25 في المائة)، مركزاً على تنمية القطاع الخاص و/أو القطاع المالي. وفي حين سيتم ـ في إطار سيناريو الحد الأدنى ـ تخفيض الإقراض مع التركيز على واحدة أو اثنتين من عمليات الاستثمار الموّجهة إلى القطاعات الاجتماعية. وشملت الأسباب المفضية إلى سيناريو الحد الأعلى: (1) تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبي، (2) تحقيق زيادة كبيرة في حصيلة الخصخصة، (3) المزيد من التقدّم المُحرز في إصلاحات القطاع المالي، و(4) بدء إصلاحات في برامج الضمان الاجتماعي وسوق العمل. لم يتم اقتراح مستوى الارتباطات المطلوبة في إطار سيناريو الحد الأعلى. وشمل العمل الاقتصادي والقطاعي المبرمج 18 تقريراً، ومذكرات قطاعية، وحلقات عمل غطت كلاً من: التجارة وتنمية القطاع الخاص، والأوضاع الاجتماعية، وقطاعات: التعليم، والنقل، والمياه، والزراعة.

### العمل الاقتصادي والقطاعي

كان العمل الاقتصادي والقطاعي ملائماً وجيداً النوعية، فضلاً عن اتساقه مع إستراتيجية المساعدة التي اعتمدها البنك الدولي، وإتاحته أساس متين للحوار بشأن السياسات مع الحكومة (الملحق ألف.4). وغطى بعض العمل الاقتصادي التشخيصي والقطاعي الأساسي ـ بما في ذلك المذكرة الاقتصادية القُطرية لعام 1995، والاستعراض الاجتماعي والهيكلي لعام 2000، وتقرير تخفيف حدة الفقر لعام 1995 ـ قضايا متعلقة بالاقتصاد الكلي، وقضايا اجتماعية وقطاعية، فضلاً عن إثراء معلومات إستراتيجيات البنك على النحو المبيّن أدناه. وسعى بعض العمل الاقتصادي والقطاعي إلى معالجة أوجه قصور معروفة في السياسات في قطاعات مثل: التمويل والمياه، والقضايا المتعلقة بالأيدي العاملة والعمالة (الملحق ألف.4). من ناحية أخرى، جرى القيام بأخر استعرض لقطاع الزراعة في عام 1982.

بصفة عامة، كانت أنشطة البنك الدولي التحليلية والاستشارية سليمة، ولكن اشتملت على بعض المُغفلات الجديرة بالذكر على النحو المبّين أدناه. فتونس بلد صغير الحجم نسبياً، ولا يألو جهداً في التأكيد على زيادة درجة اندماجه ـ بصورة ملائمة ـ في الأسواق العالمية؛ فارتفاع الحواجز الجمركية والحواجز غير الجمركية التي جرى وضعها خلال فترة ثمانينيات القرن العشرين أدى إلى تشوهات، وكان استبدالها برسوم جمركية موحدة ومنخفضة نهجاً صحيحاً. وتَمَثّل محور التركيز الرئيسي للعمل التحليلي لعام 1990 في تناول هذه القضية لزيادة انفتاح الاقتصاد التونسي بهدف زيادة المنافسة، وبالتالي زيادة كفاءة الاستثمار. كما أكّد هذا العمل على ضرورة اعتماد سياسةٍ واضحةٍ وأكثر قوة للتوجه إلى التصدير. وعززت التوصيات المشمولة في تقرير اقتصادي لاحق صدر في عام 1991 على نتائج العمل السابق، مؤكدة على ضرورة زيادة كفاءة الاستثمار من خلال زيادة المنافسة على الصعيدين المحلي والخارجي.

وبالمثل، كان تحليل البنك وتوصياته بشأن تنمية القطاع الخاص وعمليات الخصخصة سليماً. إذ أكّد العمل الاقتصادي الذي قام به البنك الدولي في بداية تسعينيات القرن العشرين على ضرورة زيادة تدعيم دور القطاع

الخاص وإلغاء الحواجز من أمام المنافسة المحلية. وساق تقييم *القطاع الخاص لعام 1994* حججاً قوية بالنِسْبَة لبلد صغير الحجم نسبياً كتونس، وذلك بهدف: تحسين أداء صادراتها، وزيادة توسيع نطاق دور القطاع الخاص تحقيقاً لهذه الغاية (البنك الدولي، 1994 ب). ويرى هذا التقرير أن ذلك يتطلب بدوره وجود سياسة ملائمة لزيادة المنافسة المحلية والخارجية، وإزالة العوائق التي تواجه أداء الأسواق.

استفادت المذكرة الاقتصادية القُطرية لعام 1995 ـ التي صدرت بعنوان *جمهورية تونس: نحو القرن الحادي والعشرين* ـ من التوصيات التي خلصت إليها هذه التقارير، كما استندت إلى التوجهات الإستراتيجية الثلاثة للإستراتيجية القُطرية المُعدَّة في منتصف تسعينيات القرن العشرين، وهي: (1) سرعة الإصلاحات الهيكلية اللازمة للمضي قدماً بصورة حاسمة، ولاسيما لاستكمال تحرير التجارة، وزيادة انفتاح المجال أمام تنمية القطاع الخاص؛ (2) حاجة الدولة إلى إعادة تحديد دورها في الاقتصاد، والتركيز على تقوية دورها في تقديم سلع النفع العام، مع الانفتاح بدرجة أكبر بكثير على القطاع الخاص المحلي والقطاع الأجنبي؛ و(3) على الرغم من التقدّم الجيد الذي تحقق إلى الآن، تحتاج تونس إلى الاستمرار في النهوض بمواردها البشرية وتحديث إدارة شؤون البيئة. واشتملت المذكرة الاقتصادية القُطرية أيضاً على اعتبارات بيئية في تحليلها لآفاق النمو ودور الحكومة، وأكّدت على ضرورة تكامل تقييم قابلية استمرار الموارد البرية والمائية.

أتاح كلٌ من *الاستعراض الاجتماعي والهيكلي لعام 2000 (البنك الدولي 2000ب)* و*تحديث [تحيين] بيانات تقييم القطاع الخاص لعام 2000* (البنك الدولي 2000أ) توجهاً إستراتيجياً رئيسياً لإستراتيجية المساعدة القُطرية لعام 2000. ويرى هذا الاستعراض ـ الذي يُعطي تونس تقديراً تصنيفياً عالياً بشأن الإصلاحات والمنجزات الاقتصادية التي تحققت منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين ـ أنه إذا كان يحدو تونس الأمل في تحقيق مستوى من التنمية مماثل لمستوى البلدان الواقعة في الفئة الأدنى من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فمن الضروري أن تستمر في المحافظة على هذه الإصلاحات والعمل أيضاً على زيادة وتيرتها، وذلك في ضوء التهديدات التي تلوح في الأفق نتيجة لازدياد المنافسة على مستوى العالم بصفة عامة، وفي المجال الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة. ويُعتبر تحديث *البيانات* هذا جزءاً آخر من التحليل الجيد الذي استعمل مسحاً استقصائياً لمؤسسات الأعمال التجارية التونسية. وكرر مجدداً

***على الرغم من النمو القوي، ما زالت معدلات البطالة مرتفعة عند نِسْبَة 15 في المائة.***

التوصيات الرئيسية التي خلص إليها هذا *الاستعراض*، وقدّم استعراضاً تفصيلياً لتطور القطاع الخاص إلى الآن، ووضع توصيات من أجل تنميته في المستقبل.

خلال النصف الأول من عام 2001 ، زارت بعثة ضمّت عدداً كبيراً من موظفي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تونس مرتين، وذلك في إطار البرنامج المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتقييم القطاعات المالية (FSAP). وخلص هذا التقييم الشامل إلى أن السلطات المعنية طبقت سياسات مالية حكيمة وملائمة على مدى العقد السابق من السنين، مما مكّنها من تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة على نحو معقول مع انخفاض معدلات التضخم. وجرى تنفيذ برنامج لتحديث وإعادة هيكلة وتوحيد الجهاز المصرفي وسوق الأوراق المالية وقطاع التأمين على نحو تدريجي. واشتمل إلى الآن على إصلاح الإطارين القانوني والمحاسبي، وتدعيم الإشراف المالي، والتحوّل إلى اعتماد سياسات أكثر توجهاً نحو السوق. وتناول هذا التقييم بالدراسة وبشكل منتظم مجموعة كبيرة من مجالات الإصلاح المالي، مشيراً إلى النواحي التي تتطلب مزيداً من الإجراءات، وانتهى إلى وضع قائمة من الأولويات المتعلقة بالسياسات في المستقبل.

سعت التحليلات الداخلية التي أجراها البنك الدولي إلى مساعدة الحكومة على فهم أسباب استمرار معدلات البطالة المرتفعة عند حوالي مستوى 15 في المائة على الرغم من النمو القوي. وأتاح هذا العمل تحليلاً متعمقاً لوضع العمالة وسوق العمل، ووضع عدداً من التوصيات لتحسينه. وخلص إلى أن بقاء معدلات البطالة مرتفعة يعكس بشكل جزئي وجود ضغوط ديموغرافية وانخفاض في نمو كثافة العمالة. وفي حين رأى هذا التحليل أن الحل الرئيسي لمشكلة العمالة يكمن في استمرار النمو، فقد أتاح أيضاً قائمة مُوَسَّعة من التوصيات للمساعدة في تحسين السياسات والإجراءات المتعلقة بالعمالة، وذلك لإزالة مظاهر الجمود في سوق العمل، بما في ذلك تسهيل خروج شركات القطاع الخاص من السوق.

كانت التقارير التحليلية على درجة مُرضية من حيث نوعيتها. فمجموعة ضمان الجودة قامت بتقييم عدد من هذه التقارير، وأعطتها تقديراً إما مرضياً جداً أو مرضياً. وجرى إدراج هذه التوصيات في إستراتيجية المساعدة القُطرية لعام 2000 . وستجري إتاحة مواجز تقييمات لتقارير أساسية في أوراق عمل لاحقة صادرة عن إدارة تقييم العمليات (Kanaan; Tsakok) وهي مدرجة في ثبت المراجع. وتشمل المُغفلات في العمل الاقتصادي والقطاعي نواتج تشخيصية أساسية، مثل: استعراضات الإنفاق العام (PER)، وتقييمات المساءلة المالية القُطرية (CFAA)، واستعراضات تقييم

التوريدات القُطرية (CPAR). وكان من الممكن أن تكون للاستعراضات الدورية للإنفاق العام أهمية خاصة في تحسين الكفاءة والاستمرارية المالية للخدمات الاجتماعية، والحفاظ - في نفس الوقت - على المكتسبات الاجتماعية.[2] كما تُعتبر تقارير التشخيص الائتماني الأخرى - كتقييم المساءلة المالية القُطرية واستعراض تقييم التوريدات القُطرية - أساسية أيضاً في تحليل القضايا ذات الصلة بإدارة الاقتصاد، ونظام الإدارة العامة، والشفافية. ونظراً لهذه المُغفلات، كانت نِسْبَة الموارد المخصصة للعمل الاقتصادي والقطاعي في تونس - والتي بلغ متوسطها 16 في المائة سنوياً خلال عِقد تسعينيات القرن العشرين - هي أقل من المتوسط السائد على مستوى مشروعات البنك (18 في المائة)، وأقل بكثير من المتوسط السائد في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (21 في المائة) (الجدولان «أ» و «ب» من الملحق ألف–6)

## الإقراض

شهد هيكل حافظة قروض البنك الدولي إلى تونس تغيّراً سريعاً بعد عام 1990، وذلك عندما جرى إدخال الإقراض المستند إلى السياسات، حيث بلغ حجم الارتباطات حوالي 900 مليون دولار أمريكي تقريباً (الجدول 2–1). واستحوذت السياسات الاقتصادية وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص على الجزء الأكبر من مساندة البنك في فترة السنوات المالية 1990 – 2003 (39 في المائة من مجمل ارتباطات البنك)، وتلاها في الترتيب قطاعا التعليم والصحة (21 في المائة)، ثم قطاع التنمية الزراعية/الريفية (19 في المائة). وحسبما يتضح من الجدول 2–1 أتاح البنك مساندة إلى قطاعات أخرى؛ إلا أن هذا التقييم يقتصر على القطاعات المتقدّم ذكرها، حيث إنها تشكّل 80 في المائة من إجمالي الارتباطات.

***تعبئة الموارد.*** قام البنك الدولي - جنباً إلى جنب مع مختلف برامج الجهات المانحة - بتعبئة نِسْبَة عالية من التمويل المشترك لصالح المساندة التي يتيحها. ونجح في فترة السنوات المالية 1990 – 2003 في اجتذاب ما قيمته 2372 مليون دولار أمريكي من التمويل المشترك مقابل ارتباطات بمقدار 2745 مليون دولار أمريكي أتاحها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مستقطباً دولاراً أمريكياً واحداً مقابل كل

**الجدول 2–1** توزُّع ارتباطات البنك الدولي حسب القطاعات (السنوات المالية: 1990–2003)

| القطاع | عدد المشروعات | الارتباطات | | التمويل المشترك | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | م. د. | ٪ | م. د. | ٪ |
| م. السياسات الاقتصادية، وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص [أ] | 8 | 1060 | 39 | 522 | 22 |
| التعليم | 7 | 474 | 17 | 362 | 15 |
| الصحة والتغذية والسكان | 3 | 106 | 4 | 108 | 5 |
| التنمية الريفية [ب] | 10 | 525 | 19 | 787 | 33 |
| الطاقة والتعدين | 1 | 60 | 2 | 39 | 2 |
| البيئة | 2 | 12 | 0 | 3 | 0 |
| النقل | 3 | 139 | 5 | 87 | 4 |
| التنمية الحضرية | 4 | 250 | 9 | 401 | 17 |
| إمدادات المياه والصرف الصحي | 2 | 118 | 4 | 100 | 4 |
| **الإجمالي** | **40** | **2745** | **100** | **2372** | **100** |
| بنود إيضاحية | | | | | |
| التكييف الهيكلي | 5 | 867 | 32 | 484 | 20 |
| الاستثمار | 35 | 1878 | 68 | 1888 | 80 |

أ. يشمل ذلك: قروض التكييف الثلاثة لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (487 مليون دولار أمريكي)، وقرض مشروع مساندة الإصلاح الاقتصادي والمالي (250 مليون دولار أمريكي)، وقرض مشروع إصلاح المؤسسات العامة (130 مليون دولار أمريكي)، وقرض مشروع تنمية الصادرات (35 مليون دولار أمريكي)، وقرض مشروع مساندة الصناعة (39 مليون دولار أمريكي)، واعتماد تشجيع استثمارات القطاع الخاص (120 مليون دولار أمريكي).

ب. يشمل ذلك: قرض استثماري محدد لمشروع تنمية مناطق الشمال الغربي الجبلية والغابات (34 مليون دولار أمريكي)، وقرض مشروع تنمية المناطق الريفية (28 مليون دولار أمريكي)، وقرض مشروع خدمات المساندة الزراعية (21 مليون دولار أمريكي)، وقرض مشروع استثماري في قطاع المياه (103 ملايين دولار أمريكي)، والقرضين الأول والثاني للاستثمار في قطاع الزراعة (162 مليون دولار أمريكي)، وقرض مشروع إدارة الموارد الطبيعية (27 مليون دولار أمريكي)، وقرض المشروع القومي لتمويل الأنشطة الريفية (65 مليون دولار أمريكي)، والقرض الثاني لتنمية الغابات (69 مليون دولار أمريكي)، وقرض مشروع البحوث الزراعية (17 مليون دولار أمريكي).

*المصدر:* بيانات البنك الدولي حتى 30 سبتمبر/أيلول 2002.

م.د. = ملايين الدولارات

**الجدول 2–2** القروض المقترحة والفعلية من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، السنوات المالية: 1997–2002

| | الإستراتيجية القُطرية لفترة السنوات المالية 1997–1999 | | الإستراتيجية القُطرية لفترة السنوات المالية 2000–2002 | |
|---|---|---|---|---|
| | المقترح | الفعلي | المقترح | الفعلي |
| ارتباطات القروض (بملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الجارية) | | | | |
| إجمالي الفترة | 659 | 658 | 623 | 511 |
| المتوسط السنوي | | | | |
| (٪ من إجمالي الارتباطات) | 220 | 219 | 208 | 170 |
| القروض لأغراض التكييف الاقتصادي | 25 | 36 | 25 | 49 |
| لأغراض أخرى | 75 | 64 | 75 | 51 |

*المصدر:* حسابات مستندة إلى إستراتيجيات البنك الدولي

دولار أمريكي من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير تقريباً (الجدول 2–1).[3]

كانت القروض الفعلية من البنك الدولي تقريباً بالمبالغ نفسها المُقترحة في إستراتيجيات المساعدة القُطرية، إلا أن حصة القروض لأغراض التكييف الاقتصادي كانت أعلى كثيراً مما كان مخططاً (الجدول 2–2). وتأخر تنفيذ بعض المشروعات المشمولة في سيناريو حالة الأساس لإستراتيجية المساعدة القُطرية لعام 2000 نظراً لعدم توجيه الحكومة الاهتمام الكاف أو لغياب أية إجراءات تدخليه من قبل الجهات المانحة، وجرى تخفيض نطاق تغطيتها.[4] وجرى التعويض عن ذلك من خلال زيادة حجم القروض المستندة إلى السياسات في الخطة. فبينما كان سيناريو حالة الأساس لإستراتيجية المساعدة القُطرية لعام 2000 ينص على عملية تكييف واحدة صغيرة الحجم نسبياً (150 مليون دولار أمريكي)، بلغ حجم قرض التكييف الثالث لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة ما مقداره 253 مليون دولار أمريكي، أو نصف مجموع برامج القروض تقريباً.

## النتائج التي توصلت إليها إدارة تقييم العمليات بشأن المشروعات المنجزة

منحت إدارة تقييم العمليات تقديرات تصنيفية عالية للمشروعات التي تم إنجازها في تونس، وذلك من حيث النتائج والاستمرارية بالمقارنة مع جميع المشروعات على مستوى البنك، وبالمقارنة مع بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الجدول 2–3). ويصدُق ذلك على كلٍ

**الجدول 2–3** نتائج تقييمات إدارة تقييم العمليات لمشروعات جرى تقييمها في الآونة الأخيرة حسب القيمة (بداية من السنة المالية 1990)

| البلد | مجموع قيم المشروعات المُقيمة (بملايين الدولارات) | نتيجة مُرضية (٪) | استمرارية مرجحة (٪) | تنمية مؤسسية كبيرة (٪) |
|---|---|---|---|---|
| تونس | 2367 | 82 | 84 | 41 |
| منها: قروض لأغراض التكييف الاقتصادي | 967 | 87 | 100 | 17 |
| منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | 15974 | 71 | 52 | 35 |
| الجزائر | 3253 | 46 | 721 | |
| مصر | 2025 | 83 | 40 | 34 |
| الأردن | 1534 | 94 | 80 | 49 |
| المملكة المغربية | 4736 | 67 | 38 | 59 |
| مختلف مناطق عمل البنك الدولي | 251234 | 76 | 66 | 43 |

*المصدر:* قاعدة بيانات تصنيفات إدارة تقييم العمليات. التفاصيل في جداول الملحق ألف.5.

من الإقراض لأغراض التكييف الاقتصادي والاستثمار، بينما تتشابه تقديرات المشروعات في تونس من حيث أثرها على تنمية القدرات المؤسسية مع المتوسط على مستوى البنك الدولي.

### تقييمات أداء حافظة المشروعات

تُعتبر التقديرات التصنيفية لحافظة المشروعات الخاصة بتونس جيدة أيضاً، وهي تميل لصالح تونس عند مقارنتها بتقديرات المشروعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتقديرات المشروعات على مستوى البنك الدولي. إذ لم يحصل على تقدير «معرَّض للخطر» إلا 11 في المائة فقط من بين المشروعات الجارية في تونس، و6 في المائة من بين الارتباطات. أما فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل، فكانت النسب السائدة هي 25 في المائة و28 في المائة على التوالي، وبلغت ـ على مستوى البنك ـ 18 في المائة لكلٍ من المشروعات والارتباطات. وتتألف حافظة المشروعات الحالية للبنك الدولي في تونس من 18 عملية بارتباطات تزيد على 1,1 بليون دولار أمريكي. وتمثَّل الارتباطات الخاصة بتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص حوالي الثلث، وثلث آخر للتنمية الحضرية وإمدادات المياه (إقامة بنية أساسية جديدة وتنمية قطاع السياحة)، و25 في المائة لمشروعات تنمية الموارد البشرية، في حين جرى تخصيص ما تبقى لقطاعي النقل والتنمية الزراعية/الريفية.

### كفاءة مساعدات البنك الدولي

برنامج مساعدة البنك الدولي لتونس منخفض التكلفة نسبياً (الجدولان «أ » و «ب» من الملحق ألف.6). فمتوسط تكلفة هذا البرنامج البالغ 13 دولاراً أمريكياً لكل 1000 دولار أمريكي من صافي الارتباطات الخاصة بالمشروعات التي حصلت على تقديرات مُرضية وغير معرضة للخطر يقل عن المتوسط السائد في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبالغ 21 دولاراً أمريكياً، والمتوسط السائد على مستوى البنك الدولي والبالغ 16 دولاراً أمريكياً خلال فترة تسعينيات القرن العشرين. ويقترب متوسط حجم المشروع الواحد في تونس من متوسط حجم المشروعات على مستوى كل من البنك الدولي وبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

***برنامج مساعدات البنك الدولي لتونس منخفض التكلفة نسبياً***

# 3

# الأثر الإنمائي لمساعدات البنك الدولي

يقيّم هذا الفصل مساعدات البنك الدولي من خلال تقييم إسهام البنك في نواتج عملية التنمية في تونس. ويتم ذلك من خلال دراسة التقدّم المُحرز ـ بمزيدٍ من التفصيل ـ في كل من النواحي الثلاث المحددة في إستراتيجية البنك، وهي: تثبيت الاقتصاد الكلي، وتحقيق النمو، والإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك تنمية القطاع المالي والتجارة والقطاع الخاص؛ وتنمية الموارد البشرية؛ وتخفيف حدة الفقر والتنمية الريفية.

## تثبيت الاقتصاد الكلي، وتحقيق النمو، والإصلاحات الهيكلية

تركز إستراتيجية البنك الدولي (جنباً إلى جنب مع صندوق النقد الدولي) على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتشجيع تحقيق نمو مُنصف وقابل للاستمرار، وذلك بشكل رئيسي من خلال زيادة انفتاح تونس على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية. ولتشجيع زيادة المنافسة، وَجَّهَ البنك مساعدته إلى عددٍ من المجالات الهيكلية الأساسية، بما في ذلك إصلاح القطاع المالي، وتحرير التجارة، وتعزيز بيئة أنشطة الأعمال التجارية، وتشجيع تنمية القطاع الخاص. وقد شملت جميع القروض المستندة إلى السياسات والتي قدَّمها البنك الحفاظ على استقرار بيئة الاقتصاد الكلي كأحد المُكَوِّنات الرئيسية، وبالتالي ساندت السياسات المالية والنقدية والسياسات المتعلقة بسعر الصرف التي ترتكز إليها تلك البيئة، وتم تطبيق هذه السياسات بنجاح. علماً بأن تلك القروض تشمل كلاً من: قرض تكييف سياسات قطاعي الصناعة والتجارة (ITPAL) في عام 1987، وقرض التكييف الهيكلي (SAL) في عام 1988، وقرض مساندة إصلاح مؤسسات الأعمال والقطاع المالي (EFRSL) في عام 1991، وثلاثة قروض تكييف لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (ECAL) في أعوام 1996 و1999 و2001.

وساندت هذه القروض أيضاً ـ حسبما تتم مناقشته أدناه ـ الإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي والقطاع الخارجي والقطاع الخاص. وقد أدت الإدارة التحوّطية لشؤون الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية الحذرة وأيضاً الحازمة التي اعتمدتها تونس إلى تحسين أداء الاقتصاد، ولاسيما في جميع فئات المؤشرات المعيارية: تعزيز معدل النمو الاقتصادي، وانخفاض التضخم، واستقرار سعر الصرف الحقيقي، وسلامة واستقرار المركز المالي، والسيطرة على المجاميع النقدية، واستقرار مركز ميزان المدفوعات عند حدود يمكن السيطرة عليها (الجدول 1–2).

وشهد النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي ازدياداً مُتَسَارِع الخطى من 3 في المائة في الفترة 1986–1990 إلى حوالي 4 في المائة في الفترة 1991–1995، ثم ارتفع متخطياً نِسْبَة 5 المائة في الفترة 1996–2002، مما أدى إلى الوفاء بأهداف الإستراتيجية القُطرية (الجدول ألف–7 أ). وتُعتبر تونس ـ منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين ـ واحدة من بين أسرع الاقتصادات نمواً في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال

*شهد النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي ازدياداً متسارعاً من 3 في المائة في الفترة 1986–1990 إلى حوالي 4 في المائة في الفترة 1991–1995، ثم ارتفع متخطياً نِسْبَة 5 في المائة في الفترة 1996–2002.*

**الجدول 3–1** تونس وبلدان مقارنة : مؤشرات نصيب الفرد من الدخل

| المؤشر | تونس | | الشريحة الدنيا من فئة البلدان المتوسطة الدخل | | منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [ج] | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | منتصف ثمانينيات القرن العشرين [أ] | أواخر تسعينيات القرن العشرين [ب] | منتصف ثمانينيات القرن العشرين [أ] | أواخر تسعينيات القرن العشرين [ب] | منتصف ثمانينيات القرن العشرين [أ] | أواخر تسعينيات القرن العشرين [ب] |
| نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي) | 1158 | 2137 | 1422 | 1665 | 2852 | 2512 |
| نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي) | 1160 | 2060 | 1250 | 1740 | 1990 | 2000 |

أ. يشير ذلك إلى بيانات مأخوذة عن فترة السنوات 1982 إلى 1987.
ب. يشير ذلك إلى بيانات مأخوذة عن فترة السنوات 1994 إلى 1998.
ج. تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلداناً مصدرة للنفط.
*المصدر:* البنك الدولي (2000 ب).

أفريقيا والبلدان الأخرى الواقعة في الشريحة الدنيا من فئة البلدان المتوسطة الدخل (الجدول 3–1).

### إصلاح القطاع المالي

يسعى برنامج مساعدات البنك الدولي إلى إلغاء القيود المفروضة على أسعار الفائدة، وتحسين سلامة الجهاز المصرفي، وخصخصة المؤسسات المالية. فبالإضافة إلى سياسات تثبيت الاقتصاد الكلي، حققت عملية إصلاح وتحديث القطاع المالي معظم التقدّم الذي تم إحرازه. ومما لا شك فيه أن التقدّم الذي شهده هذا القطاع كان أسرع بكثير من التقدّم الذي شهدته المجالات الأخرى للتكييف الهيكلي. ويُعتبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ـ إضافة إلى جهات أخرى ـ من بين جهات المساندة النشطة في هذا المجال. وباستثناء قرض التكييف الأول لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (ECAL I)، كان لجميع عمليات التكييف الاقتصادي الخاصة بالبنك مُكَوِّنات هامة تتعلق بإصلاح القطاع المالي، وجرى تَخْصِيص قرض التكييف الثاني (ECAL II) بأكمله لتحقيق هذا الهدف. وتَحَسَّنَت الخبرة في التنفيذ المكتسبة من القروض الثلاثة بعد بداية بطيئة نسبياً. واستندت هذه القروض إلى تحليلات مشمولة في عدة تقارير من بين تقارير ونواتج العمل الاقتصادي والقطاعي، بما في ذلك: المذكرة الاقتصادية القُطرية لعام 1995, *والاستعراض الاجتماعي والهيكلي لعام 2000*.

جرى ـ بالتوافق مع قرض تكييف سياسات قطاعي الصناعة والتجارة (ITPAL)ـ إحراز تقدّم أولي وبشكل جزئي في تحرير أسعار الفائدة وذلك بالرغم من الحفاظ على سقوف أسعار الفائدة في عددٍ من القطاعات. وازدادت وتيرة المنافسة جزئياً في البداية عند إدخال شهادات الإيداع والأوراق التجارية، وقيام أحد البنوك الأجنبية بفتح فرعٍ له في تونس، وذلك بالتوافق مع قرض التكييف الهيكلي (SAL). وجرى أيضاً اتخاذ خطوات في هذا الوقت بهدف إزالة الحدود القصوى على هامش سعر الفائدة. وفي أوائل التسعينيات، تم ـ بالتوافق مع قرض مساندة إصلاح مؤسسات الأعمال والقطاع المالي (EFRSL) ـ تطبيق إطارٍ جديدٍ خاصٍ باللوائح التنظيمية والإشراف على البنوك، حيث تم تحرير حوالي 90 في المائة من أسعار الفائدة على الرغم من عدم قيام البنك المركزي بتغيير أسعار سوق النقد. وفي أواخر التسعينيات، جرى تصعيد مستوى الإصلاحات ومساندة البنك في هذا القطاع بالتوافق مع القرض الثاني للتكييف لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (ECAL II) . وبذلك تكون جميع معايير الأداء المتفق عليها بخصوص مدفوعات القرض قد تم استيفاؤها. علاوة على ذلك، تم تحقيق الأهداف المتفق عليها المتعلقة بتخفيض القروض المتعثرة، على الرغم من أن ذلك تم على حساب كلٍ من الموازنة والبنوك. وتحسنت السلامة الكلية للجهاز المصرفي بدرجة كبيرة وفقاً لعددٍ من نسب مخصصات التحوّط. وشهدت أنشطة مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية زيادة ملموسة، وهذا ما جرى أيضاً في سوقي الأوراق المالية والنقد. وتمت أيضاً الموافقة على تعديلات القانون المدني [مجلة الحقوق العينية] المتعلق باسترداد القروض بالرغم من بعض التأخير الذي صاحب ذلك. وجرى رفع قانون البنوك المعدَّل الذي يستوفي المعايير الدولية إلى مجلس النواب، وبالتالي تم إقرار قانون المرافعات المدنية والتجارية المعدَّل.

وجرى إحراز تقدّم في عملية الخصخصة، حيث تمت خصخصة إحدى شركات التأمين (الشركة التونسية للتأمين «الليود التونسي») بالتوافق مع القرض الثاني للتكييف لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (ECAL II) .

*حققت عملية إصلاح وتحديث القطاع المالي معظم التقدّم الذي تم إحرازه.*

وجرت في الآونة الأخيرة وبالتوافق مع القرض الثالث للتكييف لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (ECAL III) إعادة هيكلة شركة أخرى من كبريات شركات التأمين (الشركة التعاضدية للتأمين وإعادة التأمين «الاتحاد»)، وجرى إنشاء شركة جديدة لصناديق الاستثمار التعاوني لتحل محلها. كما تم إنجاز خصخصة أحد البنوك التجارية ـ وهو *الإتحاد الدولي للبنوك (UIB)*، وجارٍ حالياً خصخصة بنك الجنوب (BS) على الرغم من أن سرعة التنفيذ تقل عما كان مخططاً أصلاً. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2002، اشترت مجموعة سوسيتي جنرال الفرنسية (Société Générale) حصة تبلغ 52 في المائة من أسهم *الإتحاد الدولي للبنوك (UIB)*. وبلغ حجم أصول البنوك التابعة للقطاع الخاص بنهاية عام 2002 ما نسبته 55 في المائة من مجموع أصول البنوك، وإن كان لا يزال أقل من الهدف الذي وضعته إستراتيجية المساعدة القُطرية والبالغ 60 في المائة (الجدول ألف–7أ). وفي عام 2001، كانت هناك إحدى عشرة شركة للتأجير المالي تابعة للقطاع الخاص تمارس عملها في تونس، وبلغت حصة هذه الشركات من تمويل استثمارات القطاع الخاص ما نسبته 12 في المائة في عام 2001 ، وذلك مقابل 8 في المائة في عام 1999. [1] ولا توجد حالياً إلا أربعة بنوك تجارية في القطاع العام، يبلغ مجموع أصولها مجتمعة 45 في المائة من أصول الجهاز المصرفي التجاري برمته. [2] ولا تبدو أن هناك أية نوايا لخصخصة هذه البنوك ـ على الأقل بالنِسْبَة للمستقبل المنظور، وذلك بسبب ضرورة استمرار دورها في المجال العام لخدمة «القطاعات الإستراتيجية» بواقع بنك لكل قطاع، وتشمل هذه القطاعات: الزراعة، والإسكان، والسياحة، والائتمان البالغ الصغر لصالح مؤسسات الأعمال التجارية البالغة الصغر (على الرغم من وجود حديث حول دمج البنكين اللذين يخدمان القطاعين الأخيرين). ولا ترغب الحكومة في التخلي عن سيطرتها على هذا القطاع المصرفي ومؤسسات الأعمال التجارية من خلال البنوك العامة، حيث إنها تشعر أن هناك قدراً كافياً من المنافسة في ضوء عدم منع بنوك القطاع الخاص من العمل في هذه القطاعات. ومع ذلك، تثير هذه البنوك العامة ـ التي ترزخ تحت عبء ثقيل من الديون المتعثرة ـ مخاطر على الاستقرار المالي.

كما جرى إحراز تقدّم في إصلاح قطاع شركات التأمين بمساندة من البنك الدولي كانت محل تقدير. حيث تمت في الآونة الأخيرة خصخصة شركتين من شركات التأمين؛ غير أنه من المحتمل أن تستمر أكبر شركة في قطاع التأمين في تونس، والتي تبلغ حصتها 34 في المائة من سوق التأمين، في ممارسة أعمالها كإحدى شركات القطاع العام لبعض الوقت. وكما كان الحال مع البنوك، تُظهر الحكومة تردداً وإحْجاماً في التخلي عن ملكية بعض الهيئات الأساسية التي تستخدمها في ممارسة سيطرتها على جزءٍ من السوق أو لإتاحة خدمات مدعومة لأسباب اجتماعية أو لأسباب تتعلق بالاستقرار. ولكن، سينبغي على الاقتصاد التونسي ـ اعتباراً من تاريخ سريان مفعول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في عام 2008 ـ تصويب هيكله مع معايير الاتحاد الأوروبي التي تقتضي زيادة مشاركة القطاع الخاص في القطاع المالي.

*تُظهر الحكومة تردداً وإحْجاماً في التخلي عن ملكية بعض الهيئات الأساسية التي تستخدمها في ممارسة سيطرتها على جزءٍ من السوق.*

ولا تزال القروض المتعثرة تُعتبر أولوية قصوى في القطاع المالي والاقتصاد برمته ينبغي اتخاذ تدابير بشأنها. وبالتوافق مع القرض الثاني للتكييف لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (ECAL II)، جرى تخفيض نِسْبَة القروض المتعثرة من حوالي 36 في المائة في عام 1993 إلى حوالي 19 في المائة في عام 2001 ، [3] وهي نِسْبَة كانت لا تزال عالية. ويُعتقد بأن هذه النِسْبَة قد ارتفعت إلى 22 في المائة منذ عام 2002، مما يعكس تعرّض البنوك للمخاطر بسبب تضرر قطاع السياحة من جراء البيئة الدولية غير المواتية. ويواصل البنك المركزي رصد الوضع عن كثب، ويقوم بتنفيذ خطة من شأنها السماح له بالعمل مع البنوك المعنية في تنظيف حوافظ قروضها مع مرور الوقت. ومن بين المشكلات الرئيسية البطء الشديد الذي يعاني منه النظام القضائي في تطبيق الإجراءات ذات الصلة باسترداد القروض. فعلى سبيل المثال، مع أن مصادرة الممتلكات المستخدمة كضمانات رهنية يُعتبر ممكنةً من حيث المبدأ، فإن هذا الإجراء بالغ التعقيد ومطوّل إلى درجة عدم أخذه كخيار فعال يمكن استخدامه في الوقت الحالي. وإضافة إلى التعامل مع رصيد الديون المتعثرة، بات من الأكثر أهمية العمل على منع حدوث قروض متعثرة جديدة من خلال معالجة الأسباب الجذرية داخل قطاع مؤسسات الأعمال العامة (ولاسيما قطاع السياحة). ويسعى البنك المركزي جاهداً إلى ترسيخ ثقافة ائتمانية جديدة داخل الجهاز المصرفي لوقف حدوث أية قروض متعثرة جديدة في المستقبل.

### تحرير التجارة

بحلول منتصف ثمانينيات القرن العشرين، كان اقتصاد تونس يتصف بدرجةٍ عاليةٍ من الحماية مع قيود واسعة النطاق على الواردات، ناهيك عن هيكل التعريفات الجمركية العالية وغير الموحَّدة. وشرعت تونس مباشرة فور نجاح تنفيذ إجراءات تثبيت الاقتصاد الكلي في عام 1986 في عددٍ من الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك تحرير التجارة، وذلك لزيادة القدرة على المنافسة ورفع الكفاءة في الاقتصاد. وقد

أعطى كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أولوية إلى مساندة برنامج الحكومة، ومارسا ضغوطاً في بعض الأحيان عليها كي تقوم بإلغاء نظام القيود الكمّية وإصلاح هيكل التعريفات الجمركية. وشملت عمليات التكييف الهيكلية الأربع التي ساندها البنك الدولي (وهي: قرض تكييف سياسات قطاعي الصناعة والتجارة (ITPAL)، وقرض التكييف الهيكلي (SAL)، وقرض مساندة إصلاح مؤسسات الأعمال والقطاع المالي (EFRSL)، وقرض التكييف الأول لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (ECALI) مُكَوَّنات لتحرير التجارة، كما ساندت عملية استثمار واحدة (مشروع تنمية الصادرات) تنمية الصادرات من خلال تمويل المساعدات الفنية وإتاحة ضمانات تمويل ما قبل الشحن. وجرى تنفيذ قدرٍ كبيرٍ من العمل التحليلي لمساندة الإصلاحات المتعلقة بسياسات التجارة، بما في ذلك التقرير الصادر في عام 1994 بشأن محددات نمو الصادرات (البنك الدولي 1994أ)، والمذكرة الاقتصادية القُطرية لعام 1995، *والاستعراض الاجتماعي والهيكلي لعام 2000*.

واجهت عمليات البنك الأولى المتعلقة بإلغاء نظام القيود الكمية مقاومة عاصفة، ولم يمكن تحقيق إلا تقدّمٍ متواضعٍ في ترشيد هيكل التعريفات الجمركية (علي سبيل المثال، جرى تخفيض نطاق التعريفات الجمركية من 5–235 في المائة إلى 14–41 في المائة). واستمر هذا الوضع حتى منتصف تسعينيات القرن العشرين عندما انضمت تونس إلى منظمة التجارة العالمية، ووقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وقبل هذه الأحداث، كانت ما تزال نسبة 30–40 في المائة من الواردات خاضعة للقيود المفروضة. ومنذ ذلك الحين، بدأت عملية تحرير التجارة في الْمُضِيِّ قدماً، وذلك في سياق المكون الخاص بالتجارة الحرة من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وانخفض المتوسط المرجح لأسعار التعريفات الجمركية من 30 في المائة في منتصف التسعينيات إلى 27 في المائة في عام 2001. وباستثناء المعدل السائد في المملكة المغربية والبالغ 28 في المائة، حققت كل من الجزائر ومصر والأردن معدلات أقل ارتفاعاً (الجدول ألف–2 ط). وكذلك، فإن المتوسط المرجح لأسعار التعريفات الجمركية في البلدان التي تشهد معدلات نمو مرتفعة من غير بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (شيلي وكوريا وماليزيا وموريشيوس وتايلند) أدنى بكثير، إذ يتراوح ما بين 5 في المائة في ماليزيا و 16 في المائة في موريشيوس.

يخضع تحقيق مزيدٍ من التقدّم في مجال تحرير التجارة لتطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (على سبيل المثال، من المتوقع الآن أن يتم تحرير نظام التجارة تحريراً كاملاً على الأقل فيما يتعلق بالتجارة مع الاتحاد الأوروبي في عام 2008). وفِي غُضُونِ ذَلِكَ، أدى تطبيق المرحلة الأولى من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بالفعل إلى زيادة الحماية الفعالة، إذ سبق تخفيض الرسوم المفروضة على مستلزمات الإنتاج إجراء أية تخفيضات على الرسوم المفروضة على السلع النهائية، ولكن ذلك يُعتبر طبيعة معيارية لهذه الاتفاقية، كما هو الحال مع العديد من البلدان الأخرى التي دخلت في اتفاقيات مشابهة مع الاتحاد الأوروبي. كما اتسع نطاق الفجوة بين التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي والتعريفات المفروضة على الواردات القادمة من باقي بلدان العالم (الجدول ألف–2 ل).[4] ومن الأفضل أن تتحرك تونس بشكل أكثر قوة لتخفيض درجة الحماية والعوائق المفروضة أمام التجارة الحرة. ومع ذلك، فنظراً لأهمية اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كان مَفْهُوماً أن يوافق البنك الدولي على متطلبات هذه الاتفاقية في الوقت الذي يوضح فيه ضرورة قيام تونس باتخاذ تدابير أخرى لتعزيز القدرة على المنافسة، كتخفيض تكلفة الإنتاج. ولكن شاب اعتماد مثل هذه التدابير التكميلية البطء في التنفيذ. وعلاوة على ذلك، كان يمكن للبنك الدولي المساعدة في تصميم برامج لتخفيض التمييز ضد التجارة مع الأطراف غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وذلك بالتوازي مع تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

### تنمية القطاع الخاص والبيئة المواتية

خضع الاقتصاد التونسي ـ في إطار النظام *الموّجه* الذي مَيَّزَ هيكل الاقتصاد حتى منتصف الثمانينيات ـ للكثيرِ من اللوائح التنظيمية، كما هَيْمَنَت مؤسسات الأعمال العامة على قطاع أنشطة الأعمال التجارية، بما في ذلك البنوك ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى. ومنذ عام 1987، أعطى البنك الدولي أولوية قصوى في إستراتيجية المساعدة بشأن تونس إلى إذكاء روح المنافسة في الاقتصاد، وذلك من خلال خلق مناخٍ أكثر ملائمة لتنمية القطاع الخاص، وخصخصة مؤسسات الأعمال العامة، أو مساعدتها على زيادة كفاءتها. ولتحقيق هذه الغاية، اشتملت ثماني عمليات إقراض من البنك الدولي على مُكَوَّنات رئيسية استهدفت تحقيق هذه الأهداف، وهذه العمليات هي (القرض الأول لتكييف قطاع الزراعة (ASAL I)، وقرض تكييف سياسات قطاعي الصناعة والتجارة (ITPAL)، وقرض التكييف الهيكلي (SAL)، وقرض إعادة هيكلة مؤسسات الأعمال العامة (PERL)، وقرض مساندة إصلاح مؤسسات الأعمال والقطاع المالي (EFRSL)، ومشروع ائتمان لتشجيع استثمارات القطاع الخاص (PICP)، وقرضي التكييف الأول والثالث لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (ECAL I & III). واستندت كافة تلك القروض ـ بدورها ـ إلى

**الشكل 3–1** مؤشرات مناخ أنشطة الأعمال التجارية لكل من: تونس، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (القيم من 0–100)

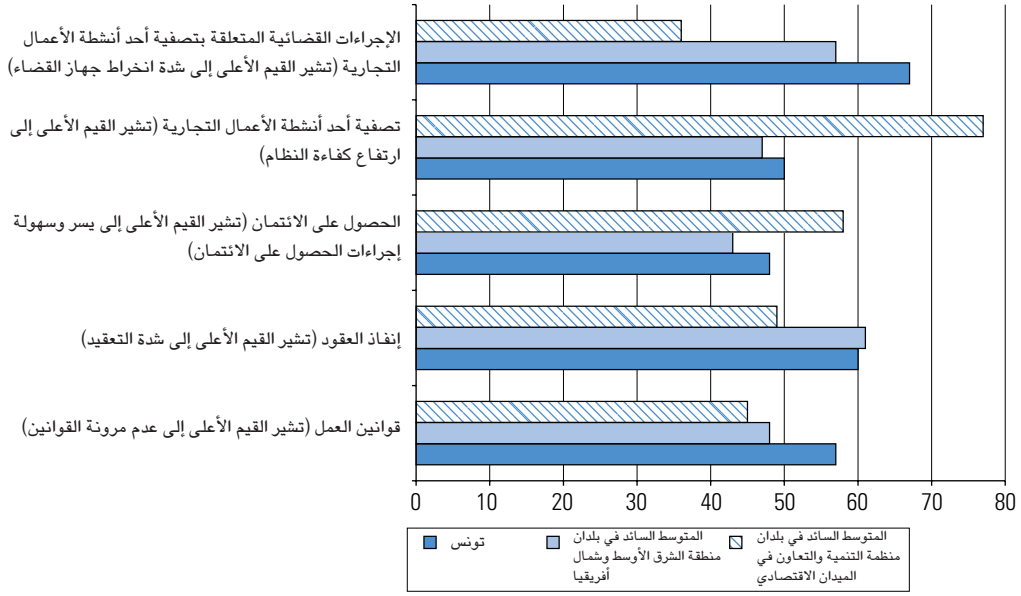


*المصدر:* قاعدة بيانات القيام بالأعمال التجارية (البنك الدولي 2004)

مجموعة من نواتج العمل الاقتصادي والقطاعي عالية النوعية اشتملت على تقييمين لأوضاع القطاع الخاص لعامين 1994 و2000، *والاستعراض الاجتماعي والهيكلي لعام 2000*.

وأسفرت الجهود التي بذلتها تونس والمساندة التي أتاحها البنك الدولي عن نتائج وانجازات متباينة. فقد كان التقدّم المُحرز أكبر كثيراً في مجالات محددة، وهي «فنية» بالدرجة الأولى، كإلغاء القيود المفروضة على الأسعار، وبعض الجوانب المتعلقة بالبيئة التنظيمية والإجرائية. بيد أن التقدّم المُحرز على صعيد الأبعاد الإستراتيجية الأكثر أهمية كوتيرة تطبيق عملية الخصخصة ومعالجة المشاكل المالية والمشاكل الأخرى المتعلقة بمؤسسات الأعمال العامة كان بطيئاً، وإن كان يتم بخطى ثابتة. فعلى سبيل المثال، فور إتمام قرض مساندة إصلاح مؤسسات الأعمال والقطاع المالي (EFRSL) في بداية تسعينيات القرن العشرين، جرى إلغاء القيود المفروضة على أسعار وهوامش معظم السلع الأولية، على الرغم من بقاء قدرٍ من الرقابة والسيطرة حتى الآن على مستوى تجارة التجزئة. كما صدر قانون يحظر سياسات التسعير غير التنافسية. وتمت الموافقة على قانون الاستثمار الموحد في إطار قرض مساندة إصلاح مؤسسات الأعمال والقطاع المالي (EFRSL)، وذلك على الرغم من أنه لا يزال يشمل بعض البنود المُكلفة والمفتقرة إلى الكفاءة كمنح مزايا ضريبية إلى المستثمرين الأجانب. وكذلك فقد تمت الموافقة على قانون الشركات الجديد في نوفمبر/ تشرين الثاني 2002، ويجري حالياً التقدم بمشاريع لإجراء بعض التعديلات. وجرى تطبيق قدرٍ

***يتمتع القطاع الخاص بمناخ أنشطة أعمال تجارية أفضل في تونس مقارنة بالبلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.***

**الجدول 3–2** عمليات الخصخصة حسب القطاعات، بملايين الدنانير التونسية (من 1987 إلى 31 أغسطس/آب 2003)

| القطاع | إجمالي المتحصلات | منها: متحصلات من مستثمرين أجانب |
|---|---|---|
| السياحة | 277 | 93 |
| النقل | 69 | 17 |
| الصناعات الكيماوية والميكانيكية | 108 | 6 |
| التجارة | 137 | 76 |
| الزراعة والصيد والموارد الغذائية | 75 | ر– |
| مواد البناء والتشييد | 825 | 771 |
| المنسوجات | 19 | 5 |
| قطاعات أخرى | 835 | 788 |
| المجموع | 2345 | 1756 |

*المصدر:* وزارة التنمية الاقتصادية

العاملة (أي انتقالها من عمل إلى آخر). وصدر قانون لإقامة نظام تعويضات إنهاء الخدمة للعمال المُسرحين من أعمالهم، ولكن مؤسسات الأعمال التجارية لا تزال تواجه عقبات وإجراءات بالغة التعقيد إذا كانت تريد فصل عمال «لأسباب اقتصادية».

ويتضح من مسوح استقصائية أجراها البنك الدولي مؤخراً بخصوص مناخ أنشطة الأعمال التجارية أن القطاع الخاص يتمتع بمناخ أنشطة أعمال تجارية أفضل في تونس مما في بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فتصنيفات أصحاب مشروعات العمل الحر التونسيين ـ على وجه الخصوص ـ أعلى في المتوسط من تصنيفات نظرائهم في بلدان هذه المنطقة، وذلك فيما يتعلق بكل من: بدء النشاط التجاري، والحصول على الائتمانات، وتصفية النشاط التجاري. وفي المقابل، فإنهم يواجهون قوانين عمل أقل مرونة مع قدرٍ أكبر من الإجراءات القضائية في عملية تصفية النشاط التجاري مقارنة بالمتوسط السائد في هذه المنطقة. وتأتي تونس في مرتبة متأخرة كثيراً عن بلدان منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي (الشكل 3–1).

وعلى صعيد برنامج الخصخصة، بلغت حصيلة بيع 163 مؤسسة من مؤسسات الأعمال العامة 2345 مليون دينار تونسي (1720 مليون دولار أمريكي أو 9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي) في الفترة 1987–2003 (الجدول 3–2). فعندما بدأ برنامج الخصخصة في عام 1987, جرى تحديد القطاعات المزمعة خصخصتها على أساس إستراتيجي، ولكن تم إدخال قطاعات أخرى من الاقتصاد بشكل تدريجي في برنامج الخصخصة. واستهدفت المرحلة الأولى من هذا البرنامج (1987–1994) مؤسسات الأعمال العامة الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولاسيما مؤسسات قطاعات المنسوجات والسياحة والإنشاءات. وساند البنك الدولي هذه الإصلاحات من خلال قرض لإعادة هيكلة مؤسسات الأعمال العامة (PERL). إلا أن برنامج الإصلاح اتصف بالتواضع، مما ترتب عليه خصخصة عددٍ قليلٍ من مؤسسات الأعمال العامة الصغيرة الحجم، محققاً حصيلة بيع بلغت حوالي 80 مليون دولار أمريكي. وجرى إحراز مزيدٍ من التقدّم منذ عام 1995، حيث تمت خصخصة عدد من مؤسسات الأعمال العامة الكبيرة الحجم كمصانع الأسمنت ـ وذلك في إطار قرض التكييف الأول لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (ECALI) ـ وبلغت حصيلة الخصخصة حوالي 570 مليون دولار أمريكي في عام 1998. وتجري عمليات البيع بصفة رئيسية من خلال دعوة المتنافسين للمشاركة في العطاءات بموجب أحكام وشروط محددة أو من خلال سوق الأوراق المالية (الجدول ألف–2 ي). غير أن البنك الدولي لم يكن راضياً عن سير عملية الخصخصة التي تمت مؤخراً لشركة الاتصالات النقالة (بنظام GSM)، ولذا فقد سمح بسقوط حق استخدام الشرائح العائمة المصاحبة من قرض التكييف الثالث لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (ECAL III).

*نجح البرنامج الذي اعتمده البنك في تشجيع إصلاح سياسات: قطاع التجارة، والقطاع المالي، والقطاع الخاص، ولاسيما فيما يتعلق بتحسين سلامة الجهاز المصرفي.*

وعلاوة على ذلك، من الضروري الحصول على مزيدٍ من المعلومات حول الأهمية النسبية لمؤسسات الأعمال العامة التي تمت خصخصتها من حيث: حجمها في قطاع مؤسسات الأعمال العامة، ومدى إسهامها في خلق فرص العمل، وذلك لتقييم الأثر الكلي لهذا البرنامج.

نجحت تونس في اجتذاب قدرٍ صغيرٍ الحجم ولكن متزايدٍ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، يبلغ متوسطه 2,6 في المائة سنوياً من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة تسعينيات القرن العشرين، مقارنة بمتوسط بلغت نسبته 0,8 في المائة سنوياً من إجمالي الناتج المحلي خلال النصف الثاني من الثمانينيات. وكان المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى المماثلة في مستوى الدخل ـ أثناء التسعينيات ـ صغيراً أيضاً: فقد بلغ متوسط ما تلقاه كل من الأردن والمغرب ومصر من الاستثمار الأجنبي المباشر 0,7 و1,1 و1,1 في المائة على التوالي من إجمالي الناتج المحلي سنوياً لكل منها (Dabour 2000).[5] وباستثناء المقادير الصغيرة الحجم من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى قطاع السياحة، لا تتلقى تونس ما يستحق الذكر من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات غير المتعلقة بالطاقة (بيانات البنك الدولي، 2003).

خلاصة القول، استطاعت تونس الحفاظ على البرنامج الناجح لتثبيت الاقتصاد الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي، وحظي هذا البرنامج بمساندة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقامت تونس أيضاً بتنويع مواردها بصورة كبيرة، وبات للسلع المصنوعة من غير النفط/الغاز دور أكبر في هذا الاقتصاد. ونجح البرنامج الذي اعتمده البنك في تشجيع سياسات: قطاع التجارة، والقطاع المالي، والقطاع الخاص، ولاسيما فيما يتعلق بتحسين سلامة الجهاز المصرفي، حسبما يتضح من عددٍ من نسب مخصصات التحوّط. ومع ذلك، يمكن للإصلاحات التي لم تكتمل في هذه المجالات أن تجعل تعزيز الأداء الاقتصادي السابق أمراً بالغ الصعوبة، وذلك في ضوء البيئة التي تتزايد فيها المنافسة والتي من المرجح أن تواجهها تونس في السنوات القليلة القادمة. وعلى الرغم من أنه تم تخفيض التعريفات الجمركية وأن الاقتصاد بات الآن أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، فإن أسعار التعريفات الجمركية لا تزال مرتفعة

**الإطار 3–1** التقدّم الذي أحرزته تونس في سبيل الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة

| المؤشر | 1990 | 1995 | 1999-2000 | أهداف 2015 |
|---|---|---|---|---|
| **1. القضاء على الفقر المدقع والجوع** | 000 | 000 | 000 | |
| السكان الذين يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد للشخص يومياً (٪) | – | 2,0 | – | 1 |
| معدل انتشار سوء التغذية (٪ مجموع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات) | 10,3 | 9,0 | – | 5,15 |
| نسبة دخل أدنى 20 في المائة من الفقراء | – | 5,7 | – | 00 |
| **2. تحقيق التعليم الابتدائي الشامل** | | | | |
| صافي معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية (٪ فئة السن المعنية) | 93,5 | 97,8 | 98,2 | 100 |
| معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة (٪ ممّن تتراوح أعمارهم بين 15–24 عاماً) | 84,1 | 89,8 | 93,4 | 100 |
| **3. تشجيع المساواة بين الجنسين** | | | | |
| معدل الفتيات إلى الفتيان في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي (٪) | 81,9 | 89,1 | 93,0 | 100 |
| نسبة الإناث الملمات بالقراءة والكتابة إلى الذكور(٪ ممّن تتراوح أعمارهن بين 15–24 عاماً) | 81,0 | 87,6 | 91,6 | 100 |
| **4. تخفيض معدل وفيات الأطفال** | | | | |
| نسبة الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 طفل) | 52,0 | 33,0 | 30,2 | 17,6 |
| نسبة الوفيات بين الرضّع (لكل 1000 مولود حي) | 37,3 | 30,5 | 25,8 | 12,3 |
| تحصين الأطفال باللقاحات، الحصبة (٪ دون 12 شهراً) | 93,0 | 91,0 | 84,0 | – |
| **5. تحسين صحة الأمهات** | | | | |
| نِسْبَة وفيات الأمهات (تقدير وفق النموذج لكل 100000 مولود حي) | – | 70,0 | – | 52,2 |
| عدد حالات الوضع التي يحضرها متخصصون بالرعاية الصحية من ذوي المهارات (٪ الإجمالي) | 80,0 | 81,0 | 82,0 | – |
| **6. مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى** | | | | |
| **مدى انتشار فيروس ومرض الإيدز بين الإناث (نِسْبَة اللائي تتراوح أعمارهن بين 15–24 عاماً)** | – | – | – | أ |
| حالات الإصابة بالسل التي يتم اكتشافها في إطار استراتيجية المعالجة القصيرة الأمد تحت الإشراف المباشر (%) (DOTS) ب | – | – | 79,0 | أ |
| **7. ضمان استمرارية البيئة** | | | | |
| القدرة على الوصول إلى مصدر مياه محسّن (٪ مجموع السكان) | 80,0 | – | – | 90 |
| القدرة على الحصول على خدمات صرف صحي محسّنة (٪ مجموع السكان) | 76,0 | – | – | 88 |
| **8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية** | | | | |
| الحاسبات الشخصية (لكل 1000 شخص) | 2,6 | 6,7 | 22,9 | 000 |
| خطوط الهاتف الأرضية والهواتف النقالة (لكل 1000 شخص) | 37,6 | 58,6 | 95,6 | 000 |

أ. وقف والبدء في عكس مسار

ب. تمثّل استراتيجية المعالجة القصيرة الأمد تحت الإشراف المباشر (DOTS) إستراتيجية مكافحة داء السل المُوصى بها على مستوى العالم.

*المصدر:* قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، إبريل/نيسان 2003.

مقارنة ببلدان منافسة. وجرى إحراز تقدّم في عملية الخصخصة، ولكن من غير الواضح أن دور الدولة في القطاعات التجارية شهد انخفاضاً كبيراً، إذ إن برنامج البنك لم يحدّد مؤشرات موضوعية لقياس مدى التقدّم المحرز، كتخفيض نِسْبَة الإيرادات أو القيمة المضافة المُحققة في الشركات المملوكة للدولة. وعلى الرغم من الخطوات التي اتُخذت مؤخراً لوقف الخسائر السابقة وإقامة إطار تنظيمي سليم للقطاع المصرفي، فإن حجم القروض المتعثرة لا يزال مرتفعاً، وقد شهد ازدياداً في الآونة الأخيرة، مما يعكس عدم إتمام التكييف الهيكلي للمؤسسات (على سبيل المثال، عملية الخصخصة) وحدوث تباطؤ في قطاع السياحة. ونتيجة لذلك، لا تزال استثمارات القطاع الخاص منخفضة كنِسْبَة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (13,5 في المائة) وكنِسْبَة مئوية من إجمالي الاستثمار (56 في المائة)، وهي لا تميل لصالح تونس عند مقارنتها ببلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى المماثلة في مستوى الدخل (الجدول ألف–7 أ).

وبلغت نِسْبَة استثمارات القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي في البلدان التي تشهد معدلات نمو مرتفعة من غير بلدان منطقة الشرق الأوسط

*استطاعت تونس بالفعل الوفاء ببعض مستويات هذه الأهداف، ومن المرجح أن تفي بجميع الأهداف الأخرى بحلول عام 2015*

وشمال أفريقيا (شيلي، وكوريا، وماليزيا، وموريشيوس، وتايلند) 25 في المائة على مدى تسعينيات القرن العشرين (بيانات البنك الدولي، 2003). علاوة على ذلك، بدأت تونس بالفعل في مواجهة بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في بلدان أكثر تقدّماً، كاستشراء البطالة بين الشباب.[6] كما ينبغي على البرنامج الذي اعتمده البنك الاستمرار في مساندة جهود تونس الرامية إلى تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واعتماد انفتاح التجارة بما يتخطّى نطاق الاتحاد الأوروبي، وتحسين المناخ التنظيمي بالنسبة لمؤسسات الأعمال التجارية في القطاع الخاص، وتقوية وتدعيم الجهاز القضائي لتطبيق القوانين الناظمة لأنشطة الأعمال التجارية (لاسيما فيما يتعلق بالقروض المتعثرة) واستمرار إحراز تقدّم في خصخصة المؤسسات العامة والقطاع المالي.

## التنمية البشرية والتقدّم المُحرز في سبيل الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة

تؤكّد إستراتيجية تنمية الموارد البشرية التي ينتهجها البنك على: تحقيق شمولية التعليم الابتدائي، وتوسيع نطاق الالتحاق في مراحل ما بعد التعليم الابتدائي، وتخفيض معدلات وفيات الرضّع والخصوبة، وزيادة نطاق تغطية خدمات الرعاية الصحية، وتعزيز نوعية وكفاءة خدمات التعليم والرعاية الصحية. ويتسق محور تركيز إستراتيجية البنك بشأن القطاعات الاجتماعية مع الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة ومع تأكيد تونس على الإنجازات الاجتماعية. وفي ظل المساندة التي يتيحها البنك الدولي وجهات مانحة أخرى تشمل على سبيل المثال كلاً من الاتحاد الأوروبي والبنك الأفريقي للتنمية (AfDB) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، استطاعت تونس بالفعل الوفاء ببعض مستويات هذه الأهداف، ومن المرجح أن تفي بجميع الأهداف الأخرى بحلول عام 2015 (الإطار 3–1). وأسهمت مساعدات البنك في تحقيق العديد من هذه النواتج. إذ بلغت حصة قطاعي التعليم والصحة 21 في المائة من إجمالي القروض التي قدّمها البنك إلى تونس خلال تسعينيات القرن العشرين، وجرى تَوْجيه معظم هذه النِسْبَة إلى قطاع التعليم، ويُعتبر ذلك نمطاً متكرراً مستمراً من العقدين السابقين من السنين.[7]

***التعليم.*** ركّز البنك الدولي في البداية على زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، ثم تحول إلى تحسين نوعية التعليم وكفاءته. وكان من شأن المساندة الكبيرة التي أتاحها البنك إلى: المدارس، والتدريب المهني، ومؤخراً إلى الجامعات، تكميل وتعزيز موارد الحكومة بدرجة كبيرة، وكذلك اجتذاب عددٍ من الجهات المشاركة في التمويل. وتولي الحكومة أولوية قصوى لتمويل التعليم منذ حصول تونس على استقلالها. فقد بلغ نصيب قطاع التعليم من إجمالي موازنة الحكومة المركزية ـ في بعض الأحيان ـ ما يزيد على 25 في المائة من إجمالي موازنة الحكومة المركزية، وهي نِسْبَة مئوية تفوق ما يحصل عليه قطاع التعليم في أي من البلدان المقارنة، بما في ذلك بلدان واقعة ذات مستويات دخل أعلى بكثير. وجرى توجيه قدرٍ كبيرٍ من مساندة البنك واستثمارات تونس إلى البنية الأساسية وتوفير التجهيزات اللازمة، إذ شكّل ذلك في بعض الأوقات ما بين 85–90 في المائة من إجمالي تكلفة المشرعات (الجدول ألف–2 س). ويُعزى إلى برامج البنك تحسين خدمات التعليم الأساسي، مع تأكيدها تحديداً على المناطق الفقيرة. وشهدت معدلات الالتحاق بمدارس التعليم الأساسي ارتفاعاً مطرداً مقتربة من نِسْبَة 100 في المائة؛ وخلال الفترة بين عامي 1990 إلى 2001، تضاعفت معدلات الالتحاق في الجزء الثاني من مرحلة التعليم الأساسي، فضلاً عن مرحلة التعليم الثانوي (الصفوف الدراسية:7–12) (الجدول ألف–7 ب).

وعلى الرغم من تأكيد مشروعات البنك الأولى الخاصة بالتعليم على توسيع نطاق الالتحاق بالمدارس، تمشياً مع سياسة الحكومة، فإن حافظة الإقراض الخاصة بالفترة من منتصف تسعينيات القرن العشرين إلى آخرها قد عالجت نوعية التعليم وكفاءته. وتركّز المشروعات الأخيرة على إجراءات التدريس والتعلّم المرتكزة إلى الأطفال، وعلى تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم، وإن تم ذلك بشكل كبير في مرحلة التعليم العالي. وانخفضت معدلات الرسوب والتسرب من المدارس بالنِسْبَة لتلاميذ الصف السادس من 23 في المائة و13,6 في المائة في عام 1995 إلى 8,1 في المائة و4,7 في المائة في عام 2001 على التوالي.[8] وبالمثل، ارتفعت معدلات إكمال الدراسة لتلاميذ الصفين الدراسيين السادس والسابع من 62 في المائة و 32 في المائة في عام 1995 إلى 87 في المائة و63,5 في المائة في عام 2001 على التوالي (الجدول ألف–7 ب). وجرى كذلك تعزيز مرافق وخدمات التعليم الأساسي والثانوي والمهني والعالي على الرغم من أنه لا تزال هناك حاجة لإدخال مزيدٍ من التحسينات على كفاءة هذه الخدمات. وفيما يتعلق بالقطاع الفرعي الخاص بالتعليم المهني، فقد لاقت محاولات تحسين مدى ملائمة التدريب وتدعيم الروابط مع سوق العمل نجاحاً طفيفاً.

إلا أن مشروعات البنك تميل إلى أن تقرن جودة النوعية بالمدخلات (تدريب المعلمين، وحجم الفصل الدراسي، والتجهيزات، وارتفاع معدل الإنفاق بنسبة الطالب) بدلاً من أداء الطلاب ونتائجهم. وساعد ضعف آليات الرصد والتقييم على تعزيز هذه الفرضيات والممارسات، ولم يتم ضبط التكاليف. واتسم مستوى الأداء في الامتحانات الدولية الموحدة (قياس النتيجة) بالضعف في الآونة الأخيرة، وهو

**الشكل 3–2** توسيع نطاق نظام التعليم في مراحل ما بعد التعليم الأساسية

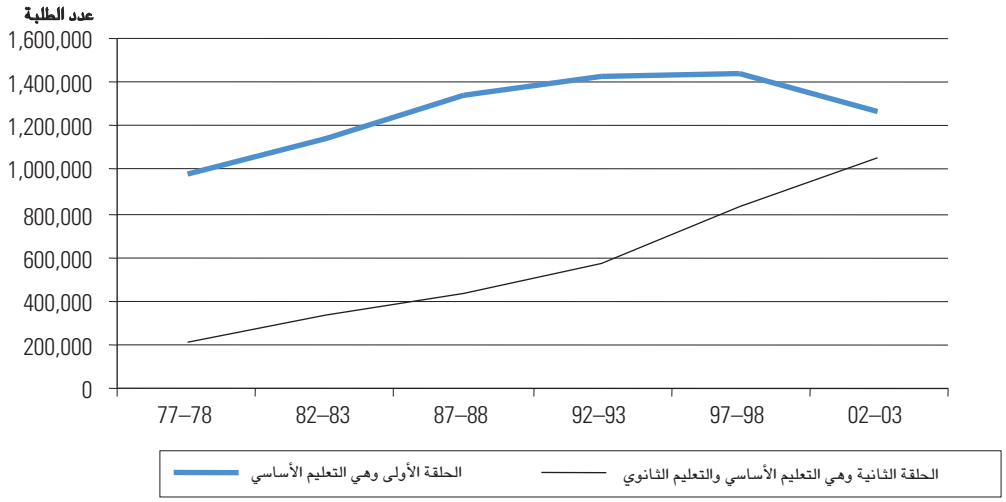


*المصدر:* بيانات حكومية: إحصاءات التعليم المدرسي

ما عزز المخاوف بشأن مستوى نوعية التعليم.[9] وشرعت الحكومة التونسية ـ بمساندة من البنك الدولي ـ في تنفيذ برنامج لإصلاح التعليم في عام 2002 ، بما في ذلك إدخال موضوعات دراسية جديدة (كالفيزياء إلى طلبة الصف الدراسي السابع، واللغة الإنجليزية إلى تلاميذ الصف الدراسي الرابع)، وإدخال تحسينات على نوعية الكتب المدرسية. إلا أن الموارد التمويلية لشؤون الإدارة والتحسينات المنهجية لهذا البرنامج كانت قليلة، حتى فيما يتعلق بمشروعات البنك التي تضم قدراً كبيراً من الأهداف النوعية.[10]

تشمل المجالات التي تتطلب رصداً أوثق من جانب الحكومة وتستحق مساندة البنك توسيع نطاق نظام التعليم في مراحل ما بعد التعليم الأساسي، وذلك نظراً لانخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي وارتفاع الطلب على التعليم الثانوي والعالي بسبب التغيّرات الديموغرافية (الشكل 3–2).[13] فعدد الطلبة الجامعين وصل حالياً إلى 300000 طالب، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم بنهاية هذا العقد من السنين ليصل إلى 500000 طالب. وتنحاز تركيبة الإنفاق على التعليم بقوة إلى مرحلتي التعليم الثانوي والتعليم العالي مقارنة بالبلدان الأخرى.[14] ويُعتبر الإنفاق العام على التعليم بالفعل مرتفعاً (27 في المائة من إجمالي الإنفاق العام وأكثر من 7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2003)، ولا يمكن توقع إجراء أية توسعات ذات شأن، وبالتالي، ينبغي إدخال مزيدٍ من التحسينات على كفاءته. لا توجد أية آلية لتحليل الاستمرارية المالية لنظام التعليم في المرحلة الأولى من البرنامج الجاري لتحسين نوعية التعليم والذي يسانده البنك (EQIP 1) ويركّز على تشجيع الاشتمال في مرحلة التعليم الأساسية، وذلك من خلال تخفيض معدلات التسرب والرسوب عبر تحسين عملية التدريس.[15] ومع إتمام تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في الفترة القادمة والضغوط المتوقعة على الموازنة بالنِسْبَة لزيادة الإنفاق الاجتماعي والحاجة إلى تسريع خطى تخفيض الدين العام من خلال ضبط أوضاع المالية العامة بصورة أكثر طموحاً، فازدادت أهمية كفاءة الإنفاق الاجتماعي زيادة كبيرة.

**ازدادت أهمية كفاءة الإنفاق الاجتماعي زيادة كبيرة.**

***الصحة***. أقر مسؤولون حكوميون أثناء اللقاءات التي عقدت معهم بالمساندة التي أتاحها البنك في تشييد 20 في المائة من إجمالي وحدات تقديم خدمات الصحة الأولية وإتاحة التجهيزات اللازمة لها. ومع اتساع نطاق خدمات الرعاية الصحية، انخفضت معدلات الخصوبة ومعدلات الوفيات. كما انخفض معدل وفيات الرضّع إلى 26 حالة وفاة من بين كل 1000 مولود حي في عام 2002 مقارنة مع 30,5 حالة وفاة من بين كل 1000 مولود حي في عام 1995، كما انخفض معدل الخصوبة الكلية إلى ولادتين اثنتين لكل امرأة (الجدول 1–4). وشهدت كفاءة المستشفيات الكبيرة الحجم في المناطق الحضرية تحسنّاً مع تحديث أسلوب الإدارة وتقاسم

**الشكل 3–3** صافي معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية

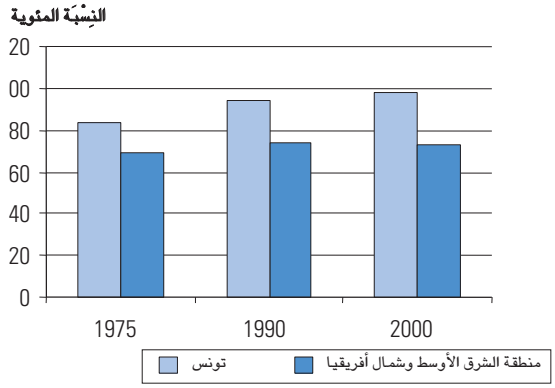


**الشكل 3–4** معدل الأمية

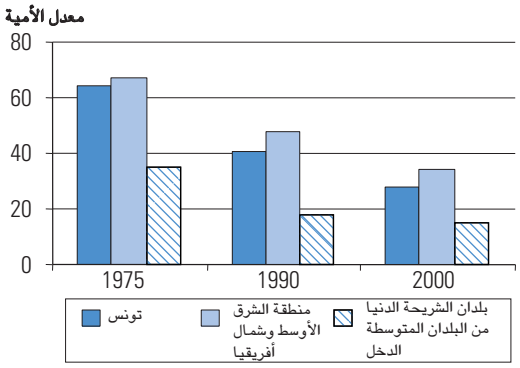


**الشكل 3–5** معدل وفيات الرضّع

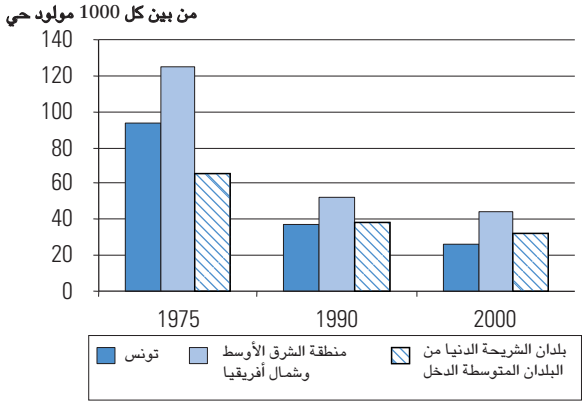


*المصدر*: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية

التكاليف مع برنامج الضمان الاجتماعي، كما يجري حالياً تركيب نظم لمعلومات الإدارة.[11] غير أن وزارة الصحة لم تقم بمنح هذه المستشفيات استقلالية في إدارة مواردها البشرية وموازناتها بشكل تام.[12] وتسير إصلاحات نظام التأمين الصحي بخطى بطيئة. ومن المتوقع أن تُفضي الإصلاحات الأخيرة كاللامركزة والتخطيط الصحي على أساس المناطق وتخصيص الموارد بصورة فعالة إلى تعزيز نوعية وكفاءة خدمات الرعاية الصحية.

وخلاصة القول، أدت المساندة التي يتيحها البنك الدولي وجهات مانحة أخرى (الاتحاد الأوروبي والبنك الأفريقي للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية) والتأكيد المتواصل للحكومة التونسية على تنمية الموارد البشرية إلى تحقيق تقدّم مرموق في تقريباً جميع المجالات المشمولة في الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة (الإطار 3–1). ويلخّص الشكلان 3–3 و3–5 الإنجازات الرئيسية بالمقارنة مع المتوسطات السائدة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبلدان أخرى متوسطة الدخل.

*من الضروري - في هذا الشأن - بذل كافة الجهود الممكنة لمعالجة أوجه الاختلافات في مقاييس الفقر قبل تاريخ إجراء استقصاء الأسر المعيشية لعام 2005.*

## تخفيف حدة الفقر والتنمية الريفية [16]

أقام النمو الاقتصادي السريع أساساً لتخفيض أعداد الفقراء، على الرغم من بقاء مستوى التفاوت في المداخيل دون تغيّر. وشكّل الفقراء 4 في المائة من إجمالي عدد السكان في عام 2000, وذلك مقابل 8 في المائة في عام 1990 (بيانات البنك الدولي). كما أن معدل انتشار الفقر في تونس يُعتبر الأقل بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المماثلة في الدخل (الجدولان «ب» و «ج» من الملحق ألف.2). وعلى الرغم من انخفاض الفقر في المناطق الريفية على مر السنين، فإن مستوى الفقر في عام 2000 كان لا يزال أعلى بواقع أربعة أمثال مقارنة

بالمستوى السائد في المناطق الحضرية (بيانات البنك الدولي).

***عدم التوصل إلى حل حتى الآن بشأن الجدل الدائر حول تقديرات الفقر***. كما ذكرنا آنفاً، هناك مجموعة متباينة واسعة النطاق من تقديرات الفقر في تونس. ويشير معنيون من محللي البيانات في البنك الدولي ومحللين تونسيين إلى أن أغلبية الفقراء موجودون في المناطق الريفية، ولكن ذلك يتناقض مع الاستنتاجات التي خلصت إليها المؤسسات الحكومية (Ayadi, Matoussi, and Feser 2001) . فالبيانات التونسية الرسمية تشير إلى أن الفقر لم يعد متفشياً بشكل أساسي في المناطق الريفية منذ عام 1990. ووفقاً للمعهد الوطني للإحصاء (INS)، فإن معدلات انتشار الفقر في المناطق الريفية في أعوام 1990 و1995 و2000 بلغت 5,7 و4,9 و2,9 على التوالي. وتقل هذه المستويات كثيراً عما أعلنه البنك (الجدول 1–3) (تونس 2000). ويعمل البنك الدولي مع السلطات التونسية على تصويب الاختلافات المنهجية التي أفضت إلى تفاوتات أساسية في تقديرات الفقر. ومن المهمّ سد هذه الفجوة الكبيرة بين هذه التقديرات حتى يمكن تحويل التركيز إلى سياسة وإستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء. ومن الضروري ـ في هذا الشأن ـ بذل كافة الجهود الممكنة لمعالجة أوجه الاختلافات في مقاييس الفقر قبل تاريخ إجراء استقصاء الأسر المعيشية لعام 2005 وكذلك قبل إتمام التقدير القادم لعدد الفقراء (يُوصى باضطلاع الحكومة التونسية والبنك والدولي بجهد مشترك).

***استراتيجية البنك الخاصة بتنمية المناطق الريفية***. اتفقت إستراتيجيات مساعدات البنك الدولي ـ بصورة عامة ـ على الأولويات التالية الخاصة بقطاع الزراعة والتنمية الريفية: (1) تحرير قطاع الزراعة، (2) زيادة كفاءة استخدام الموارد، (3) تشجيع إدارة الموارد الطبيعية بما يجعلها قابله للاستمرار، (4) زيادة المداخيل في المناطق الريفية النائية، (5) تقوية وتدعيم خدمات المساندة الزراعية، و(6) تشجيع تجميع الحيازات الزراعية وأمن حيازة الأراضي. تمتد جذور هذه الأهداف في العمل التحليلي الذي قام به البنك الدولي منذ عام 1982 (الملحق ألف.4).[17] ولتحقيق هذه الأهداف، أتاح البنك عدداً من القروض الزراعية، أي: قرضين لأغراض التكييف الهيكلي لقطاع الزراعة (ASALs)، وقرضين استثماريين لقطاع الزراعة (ASILs)، وقرضاً استثمارياً لمشروع في قطاع المياه (WSIP)، وقرضين لمشروعين لأغراض البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي مصحوبين بالخدمات اللازمة، وقرضين لمشروعين لتنمية مناطق الشمال الغربي الجبلية، وقرضاً لمشروع تنمية المناطق الغابية، وقرضاً لمشروع تنمية الموارد الطبيعية، وقرضاً لمشروع تمويل الأنشطة في المناطق الريفية. ونبحث فيما يلي مدى التقدّم المُحرز نحو معالجة أولويات البرنامج الذي اعتمده البنك الدولي.

***تحرير قطاع الزراعة***. اضطلعت تونس ـ بمساعدة من البنك من خلال قرضين لأغراض تكييف قطاع الزراعة (ASALs) ـ بإصلاحات كبيرة في السياسات الزراعية منذ عام 1989. وتم تخفيض الدعومات المالية المقدمة إلى الأسمدة، والأعلاف الحيوانية، والبذور، والري، والخدمات المميكنة تخفيضاً كبيراً. وجرت خصخصة إمدادات مستلزمات الإنتاج الزراعي وجمع المحاصيل، وتقديم خدمات الحرث والحصاد المميكنة. وتم أيضاً توسيع دور العاملين في الإرشاد الزراعي والأطباء البيطريين في القطاع الخاص. إلا أن التقدّم المُحرز كان بطيئاً في مجال تحرير تسويق المواد الغذائية، حيث لا تزال الدولة مشاركة في تسويق الحبوب والألبان وزيت الزيتون، والسكر، والشاي، والبن، والتبغ.

***زيادة كفاءة استخدام الموارد في الأراضي المروية***. تم تحقيق هذا الهدف جزئياً ـ في إطار مساندة من قرضين استثماريين لقطاع الزراعة (ASILs) ومشروع استثمار في قطاع المياه (WSIP) ـ فِي حِينِ تمت زيادة الرسوم المفروضة على استخدام المياه، كما تم إنشاء العديد من اتحادات مستخدمي المياه بغرض إدارة عملية الري بشكل لا مركزي. وحيث إن تونس لم تقم بتطوير أية طرق مباشرة لقياس وفورات المياه على صعيدي الأراضي الزراعية والري، فلا توجد طريقة مباشرة للقيام بذلك. ولكن، هناك بضعة مقاييس غير مباشرة، تشمل: مدى استخدام الوسائل المحققة للاقتصاد في استهلاك المياه والقيمة المضافة من استخدام الأراضي المروية. وفي عام 1995، أطلقت الحكومة برنامجاً لتحقيق وفورات في المياه من خلال دعم شراء وسائل تحقق الاقتصاد في استهلاك المياه. وإلى الآن، جرى تزويد نحو 72 في المائة من المناطق المروية العامة بهذه التجهيزات. إلا أنه وفي أعقاب موجة الجفاف التي ضربت البلاد في عام 1998، بدأت الحكومة التونسية في دعم الرسوم المفروضة على استخدامات مياه الري. ويتعارض هذا الدعم مع الأهداف المرجوة من زيادة هذه الرسوم والوسائل المحققة للاقتصاد في استهلاك المياه بغرض تحسين كفاءة الاستخدام. وفيما يتعلق بالقيمة المضافة من استخدام الأراضي المروية، يؤدي استمرار دعم زراعة القمح إلى الحفاظ على نظام حوافز يفضل زراعة الحبوب والمحاصيل قليلة القيمة. كما تقوض المشاكل المتعلقة بالدخول إلى سوق الاتحاد الأوروبي [18] والمشاكل الداخلية عملية التحوّل إلى محاصيل عالية القيمة؛ ويستوجب علاج هذه المشاكل قيام البنك الدولي بتقديم المساندة.

**الجدول 3–3** مشروع تنمية مناطق الشمالي الغربي الجبلية في تونس: نتائج مختارة من مسح استقصائي تم إجراؤه في عام 2000

| المؤشر | الوحدة | 1996 | 2000 | الفرق (٪) |
|---|---|---|---|---|
| الدخل من النشاط الزراعي | | | | |
| أقل من 5 هكتارات | دينار تونسي | 1113 | 1633 | 46,7 |
| أكثر من 5 هكتارات | دينار تونسي | 3141 | 4724 | 50,4 |
| الإسهام في إجمالي دخل الأسرة المعيشية | | | | |
| أقل من 5 هكتارات | ٪ | 47 | 48 | 1,0 |
| أكثر من 5 هكتارات | ٪ | 65 | 67 | 2,0 |
| العمالة في مزارع الأسر | يوم عمل | 136 | 285 | 109 |
| البعد عن المياه الصالحة للشرب | كيلو متر | 1,5 | 0,8 | 46,7– |
| مناطق قريبة من مرافق التعليم الأساسي | ٪ | 39 | 46 | 17,9 |
| البعد عن العيادة الصحية | كيلو متر | 7 | 3,9 | 44,3– |
| محصول القمح | | | | |
| أقل من 5 هكتارات | قِنْطار/هكتار | 11,5 | 13,6 | 18,3 |
| أكثر من 5 هكتارات | | 10,7 | 16,1 | 50,5 |
| محصول الشعير | قِنْطار/هكتار | 11,1 | 15,4 | 538,7 |

ملاحظة: 1 قنطار = 100 كيلو غرام. غطى هذا المسح الاستقصائي 158 أسرة معيشية تملك كل منها رقعة زراعية تقل عن 5 هكتارات، و101 أسرة معيشية تملك كل منها رقعة زراعية تزيد على 5 هكتارات. وكانت هذه الأسر المعيشية من 28 مجموعة من مجموعات تنمية المجتمعات المحلية.

*المصدر:* هيئة تطوير منطقة الشمال الغربي الرعوية الغابية (ODESYPANO)

***أدت المكاسب الرئيسية التي حصل عليها الفقراء إلى تحسين قدرتهم على الحصول على سلع النفع العام والخدمات العامة، بما في ذلك: المدارس، ومرافق الرعاية الصحية، والمياه الصالح للشرب.***

***إدارة الموارد الطبيعية بما يحقق قابلية استمرارها.*** تحققت انجازات مادية كبيرة في: المشروع الثاني للحراجة، ومشروع إدارة الموارد الطبيعية، ومشروع تنمية مناطق الشمال الغربي الجبلية، ومشروع تنمية مناطق الشمال الغربي الجبلية والمناطق الغابية. فعلى سبيل المثال، تم تنفيذ المُكَوِّن الخاص بالاقتصاد في استخدام المياه في مشروع مناطق الشمال الغربي الجبلية والمناطق الغابية تنفيذاً كاملاً، وغطى ذلك حوالي 53000 هكتار. وسهَّل تحسين إدارة التربة للمزارعين زراعة المراعي والمحاصيل البديلة على الأراضي التي كانت ستترك بوراً. وقامت الهيئة المعنية بتنفيذ هذا المشروع (*إدارة تطوير منطقة الشمال الغربي الرعوية الغابية ODESYPANO*) بتلبية الطلب المتزايد على أنواع الأشجار المستخدمة لأغراض الحراجة الزراعية، وهي هيئة إنمائية إقليمية تدعم إقامة 36 مشروعاً صغير الحجم تابعاً للقطاع الخاص لإنتاج الشتلات. وسعى البنك إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية بصورة قابلة للاستمرار عن طريق إشراك المجتمعات المحلية. كما اتسع نطاق الشراكة بين مصلحة الحراجة والمنظمات المحلية غير الحكومية من إجراء 10 عمليات تنمية ريفية تجريبية متكاملة إلى 40 عملية. وجرى إنشاء مجموعات *للحراجة ذات اهتمام جماعي* (GFIC) في المناطق الغابية، ومجموعات *تنمية زراعية* (GDA) في المناطق الزراعية. وفي وقت لاحق، قامت الحكومة بزيادة المخصصات من الموارد ـ عن طريق الموازنة والجهات المانحة ـ إلى قطاع إدارة الموارد الطبيعية.

***زيادة المداخيل في المناطق الريفية النائية.*** سعى البنك الدولي لزيادة مداخيل أسر المزارعين الفقيرة في المناطق الريفية النائية، كمنطقة الشمال الغربي من خلال مشروعي تنمية مناطق الشمالي الغربي. ونجح البنك في تحقيق هذا الهدف نجاحاً كبيراً، فضلاً عن تحقيق الهدف الأوسع نطاقاً لتحسين مستويات المعيشة لأسر المزارعين في هذه المناطق (الجدول 3–3). وتمثلت المكاسب الرئيسية التي حصل عليها الفقراء في تحسين قدرتهم على الحصول على سلع النفع العام والخدمات العامة، بما في ذلك: خدمات المدارس، ومرافق الرعاية الصحية، والمياه الصالحة للشرب. وأيّدت الاستنتاجات التي توصل إليها البنك الدولي في عام 2003 النتائج الإيجابية بشأن تخفيض أعداد الفقراء في تونس، حيث نوه البنك إلى إجمالي تخفيض أعداد الفقراء في المناطق الريفية، وأشار أيضاً إلى أن منطقة الشمال الغربي لم تعد تمثل أكثر المناطق الريفية فقراً في تونس.[19] ويبيّن

الجدول 3–3 أيضاً أن الدخل المتأتي من الزراعة يشكّل نحو نصف إجمالي دخل الأسر المعيشية لصغار المزارعين (أصحاب الحيازات التي تقل عن 5 هكتارات)، مما يعكس إسهاما إيجابياً ولكن محدوداً لأساليب الزراعة المحسنّة في الجهود الرامية إلى تخفيض إمكانية التعرّض للمخاطر/وتخفيض أعداد الفقراء في المناطق الريفية. ويشير التقرير الخاص بهذا المشروع إلى أن الفقراء المدقعين والمعدمين لم يستفيدوا كثيراً من الإجراءات التدخلية في قطاع الزراعة.[20] ويُبرز ذلك الحاجة إلى تعزيز تكميل المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة من خلال تحسين توجيه شبكات الأمان.

***تقوية وتدعيم خدمات المساندة الزراعية***. سعى البنك الدولي إلى تحسين خدمات الإسناد الزراعي (كالبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي وتمويل الأنشطة الريفية)، وتدعيم الكثير من المؤسسات (كاتحادات مستخدمي المياه ومجموعات المجتمعات المحلية) كوسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية. وكانت النتائج متباينة. فقد حقق البنك أهدافه الخاصة بتحسين المشاركة وإدارة الموارد البشرية، وزيادة مداخيل الأسر من خلال مساندة اتحادات مستخدمي المياه وهياكل تنمية المجتمع، وكلاهما مؤسسات محلية. وكان إسهام البنك الدولي في تدعيم البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي وتمويل الأنشطة الريفية لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة أقل نجاحاً. وعلى الرغم من بعض التقدّم المحرز، فإن البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي أبعد من أن يكونا موجهين نحو تلبية الطلب نظراً لأن برامج البحوث لا تزال تهيمن عليها، كما أن ترجمة نتائج هذه البحوث إلى رسائل يمكن نشرها لا تزال مشكلة. وعلى صعيد تمويل الأنشطة الريفية، من شأن سياسة الحكومة بشأن الإعفاء من الديون استجابة إلى موجة الجفاف تقويض الانضباط المالي، وبالتالي تقويض سلامة ونطاق وصول وتغطية تمويل الأنشطة الريفية.

***تشجيع تجميع الحيازات الزراعية وأمن حيازة الأراضي***. سعى البنك الدولي إلى تشجيع تجميع الحيازات الزراعية وأمن حيازة الأراضي كوسيلة لتحسين الحوافز للاستثمار في الأراضي وزيادة الإنتاجية، ولاسيما فيما بين أصحاب الحيازات الصغيرة. ولاقت جهود البنك نجاحاً في تنفيذ عدة حالات تجريبية، ولكن لم تنجح هذه الجهود في تسريع خطى عملية تجميع الحيازات الزراعية وأمن حيازة الأراضي. ويشير تقرير تقييم أداء المشروعات (PPAR) لعام 2003 إلى أن البنك لم يول قدراً كافياً من الاهتمام إلى القضايا المعقدة والحساسة المتعلقة بالأراضي، ويرى ـ وله الحق في ذلك ـ أن البنك قام في الغالب بضم قضية الأراضي إلى مشروعاته (المشروع الثاني لتكييف القطاع الزراعي ASAL II، والقرض الأول للاستثمار في قطاع الزراعة ASIL I، ومشروع تنمية مناطق الشمال الغربي الجبلية) (البنك الدولي، 2003).[21] ومن جهة أخرى، أسهم البنك الدولي في السنوات اللاحقة في زيادة وعي الحكومة، وزيادة الموارد الحكومية لصالح قضايا الأراضي.

*اتفاق سياسي واسع النطاق في الرأي يدرك ماهية المكاسب هذه ويفهم أهمية الاستقرار الاقتصادي.*

ومجمل الحديث، نجح البنك الدولي في مساندة إجراءات كان من شأنها: رفع مستوى مداخيل المزارعين في المناطق الريفية النائية، وزيادة مشاركة المؤسسات المحلية، وتحسين استمرارية إدارة الموارد. ومن جهة أخرى، كان إسهام البنك في ربط البحوث الزراعية بالإرشاد الزراعي، وتعزيز تمويل الأنشطة الريفية، وتشجيع حيازات الأراضي وأسواق الإنتاج أقل نجاحاً. وينبغي على البرامج التي يتبعها البنك في المستقبل أن تركّز على المجالات التالية: مساندة المؤسسات الحيوية لعمل أسواق المنتجات ومستلزمات الإنتاج بكفاءة (على سبيل المثال، الأراضي، وتمويل الأنشطة الزراعية)، مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي من خلال تحسين توجيه شبكات الأمان إلى سكان المناطق الريفية. واقترح مسؤولون من وزارة الفلاحة (الزراعة) أن يتعاون البنك الدولي ووزارة الفلاحة التونسية بصورة وثيقة لتنفيذ استعراض يشمل قطاعاً بأكمله كخطوة أولى. وأشار مسئولو وزارة الفلاحة التونسية إلى أنه جرى تنفيذ آخر استعراض لقطاع الزارعة قبل أكثر من 20 عاماً، وأن هناك ضرورة لإجراء استعراض جديد بهدف استخدام نتائجه في إثراء معلومات برامج البنك في المستقبل.

## النتائج، وقابلية الاستمرار، وتنمية القدرات المؤسسية

أسهمت مساعدات البنك الدولي ـ مقرونة بالمساعدات التي أتاحها صندوق النقد الدولي وجهات مانحة أخرى ـ في الحفاظ على تثبيت الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تسهيل النمو. وتمكنت تونس من تحقيق معدل تقدّم ثابت في تخفيض أعداد الفقراء، فضلاً عن تعزيز نمو نصيب الفرد من الدخل. وتحسن مستوى السلامة الكلية للجهاز المصرفي في ظل مساعدات البنك الدولي. غير أن البنوك العامة الكبيرة الحجم التي ترزخ تحت عبء ثقيل من الديون المتعثرة لا تزال تهيمن على القطاع المصرفي، وتثير مخاطر على استقرار النظام برمته. وتم تخفيض التعريفات الجمركية، وأصبح الاقتصاد التونسي حالياً أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي،

*وبصفة عامة، تُعتبر نتيجة برنامج مساعدات البنك مُرضيةً على أساس شدة ملاءمتها وفعاليتها. تطوّر اتفاق سياسي واسع النطاق في الرأي يدرك ماهية المكاسب هذه ويفهم أهمية الاستقرار الاقتصادي.*

غير أن درجة الحماية لا تزال مرتفعة مقارنة ببلدان منافسة أخرى. وسيخضع تحقيق المزيد من التقدّم في تحرير التجارة لتطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وأسهمت مساعدات البنك أيضاً في تحقيق نمو هام في القطاعين الريفي والاجتماعي. ففي القطاع الريفي، كانت لمساعدات البنك إسهامات كبيرة، كاستخدام الموارد بما يحقق قابلية استمرارها، وزيادة إيرادات المزارع [المستغلات الزراعية]، وتحسين مستويات المعيشة في المناطق النائية. إلا أن الجهود الرامية إلى تسهيل الائتمانات الريفية وتجميع الحيازات الزراعية كانت أقل فعالية. وبمساندة من البنك، جرى إحراز تقدّم مرموق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. فجميع الأطفال تقريباً أصبحوا ملتحقين بالمدارس، كما أن عدد الأطفال الذين يتعرضون للموت في سنواتهم الأولى في تناقص، وشهد متوسط العمر المتوقع عند الولادة ازدياداً كبيراً، وتحسنت المساواة بين الجنسين تحسناً مطرداً. غير أن البنك لم يعط اهتماماً كافياً إلى قيام تونس بتوسيع نطاق البرامج الاجتماعية، إذ لم يتم إجراء استعراض للإنفاق العام بصفة دورية. وبصفة عامة، تُعتبر نتيجة برنامج مساعدات البنك الدولي مُرضيةً على أساس شدة ملاءمتها وفعاليتها. وهناك نوعان من المخاطر/أوجه الضعف أمام استمرارية هذه النتائج: الارتفاع النسبي لمستوى المديونية الخارجية والعجز الكبير في المالية العامة، مما يؤدي إلى زيادة إمكانية تعرض تونس لصدمات خارجية، وإمكانية التعرض لمخاطر ناجمة عن تطورات إقليمية ودولية، بما في ذلك انتهاء اتفاقية الألياف المتعددة (MFA). إلا أن تونس استطاعت أن تدير باقتدار الاحتمالات الاقتصادية المجهولة والاحتمالات السياسية الإقليمية المجهولة، وذلك من خلال: التنويع التدريجي لقاعدة صادرتها، وتكوين علاقة أوثق مع الاتحاد الأوروبي، والحفاظ على استقرارها الاجتماعي وثبات الاقتصاد الكلي.[22] ومن المرجح أن يتم تعزيز التقدّم المُحرز في الحفاظ على ثبات الاقتصاد الكلي ـ نظراً لتطوّر اتفاق سياسي واسع النطاق في الرأي يدرك ماهية المكاسب هذه ويفهم أهمية الاستقرار الاقتصادي. وبصورة مماثلة، تستند الإصلاحات الهيكلية التي تم إجراؤها إلى اتفاق في الرأي بين الأطراف الفاعلة الأساسية في الاقتصاد، ومن المرجح استمرارها. ونظراً لانضمام تونس إلى منظمة التجارة العالمية وتوقيعها على اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، من غير المرجح أن يتم عكس مسار الإصلاحات المتعلقة بسياسات التجارة والاستثمار. وقد حازت استمرارية هذه الإصلاحات على تصنيف يعتبرها «مرجحة».

أدت المساندة التي أتاحها البنك الدولي إلى زيادة تدعيم قدرات تونس المؤسسية الجيدة نسبياً. وتم ـ بمساعدة من البنك الدولي ـ إجراء تغييرات مؤسسية في السياسات والبيئة التنظيمية والقانونية في تونس. وجرى تطبيق مجموعة واسعة النطاق من القوانين الناظمة للاستثمار والمنافسة والتعاملات المصرفية (الجدول ألف–2 ن). وتم وضع هياكل جديدة تعمل حالياً بنجاح، كالإشراف على البنوك وقانون البنوك المُنقح المصاحب، والإطار التنظيمي الجديد لصناديق الاستثمار المتوافق مع المعايير الدولية، والذي يمثّل تقدّماً جيداً في ضمان ملائمة الإطار القانوني لهذا القطاع. من جهة أخرى، هناك ضعف في إنفاذ اللوائح التنظيمية المتعلقة باستعادة القروض، وعلى الرغم من صدور قانون يضع نظام تعويضات إنهاء الخدمة للعمال المُسرحين من أعمالهم، فإن مؤسسات الأعمال التجارية لا تزال تواجه عقبات وإجراءات بالغة التعقيد إذا كانت تريد فصل عمال «لأسباب اقتصادية».

وجرت إعادة هيكلة منظمات أخرى. كما تم تعزيز قدرات إدارة تطوير منطقة الشمال الغربي الرعوية الغابية (ODES`YPANO) ـ وهي هيئة إنمائية إقليمية في منطقة الشمالي الغربي التي لا تزال تُعتبر واحدة من بين أشدّ المناطق فقراً في تونس، كما تم تعزيز قدرات لجان التنمية المجتمعية المحلية. وكان للتعاقد مع شركات خاصة على أعمال صون التربة والاقتصاد في استخدام المياه، وخصخصة الخدمات البيطرية، وتعزيز اتحادات مستخدمي المياه ومجموعات المجتمعات المحلية ومجموعات التنمية الزراعية جميعاً أثر إيجابي. ومن ناحية أخرى، كان لجهود البنك الرامية إلى: تدعيم التنمية المؤسسية لتشجيع تمويل الأنشطة الريفية، وتدعيم البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي، ومعالجة المشاكل المتعلقة بحيازات الأراضي ـ وهي تمثل بعضاً من بين المشاكل الهيكلية البالغة الصعوبة في قطاع التنمية الريفية ـ أثر محدود. وفي المقابل، تم ـ بمساندة من البنك ـ إجراء تغييرات مؤسسية وهيكلية كبيرة في قطاعي التعليم والرعاية الصحية، مما سَهَّلَ إحراز تقدّم مرموق نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. وفي المتوسط، كان إسهام البنك في التنمية المؤسسية إسهاماً كبيراً.

# 4

# أداء الجهات المساهمة

## الدور المركزي الذي تسهم به تونس

تُعتبر تونس الطرف الرئيسي المسئول عن تحقيق المنجزات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي شهدتها. فمما لا شك فيه أن المساندة التي أتاحها كل من البنك الدولي وشركاؤه الآخرون في التنمية لعبت أدواراً هامة، ولكن الإيمان الذاتي لدى الحكومة بصحة السياسات التي تنتهجها وقدرتها على حشد اتفاق في الرأي على الصعيد الوطني لتنفيذ هذه السياسات ـ يُعتبر أهم العوامل.

ربما كانت هناك ثلاث سمات رئيسية في جهود تونس تُعتبر على درجة بالغة الأهمية في تحقيق مجمل هذا النجاح، وهي: (1) الالتزام ببرنامج الإصلاح واتسام سياسة الحكومة بالصراحة في عدم المُضِيُّ قُدماً في السياسات والإصلاحات الصعبة إلا بعد تحقيق اتفاق واسع النطاق في الرأي مع: النقابات العمالية، و دوائر الأعمال التجارية، والهيكل السياسي، مَعَ أَنَّ ذلك يتم في إطار نظام تحكمه سلطة مركزية قوية. ورغم أن هذا كان يعني ضرورة أن تتسم وتيرة الإصلاح بالتَّأَنِّي و التَّرَوِّي، فقد كان يعني ـ بنفس القدر ـ عدم وجود أي تغيّر عكسي في مسار هذه السياسات، وأن بوسع القوى الاقتصادية الفاعلة ـ أساساً ـ التَّعْوِيلُ على بيئة واضحة ومعلومة الاحتمالات للسياسات؛ (2) الحفاظ على المستويات المرتفعة للاستثمار في الموارد البشرية، والتي كان من شأنها خلق قاعدة سكانية جيدة التعليم وقوة عمل حسنة التدريب والتأهيل، (3) تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والحفاظ عليه من خلال مزيجٍ من السياسات المالية والنقدية السليمة والمتعلقة بسعر الصرف الأجنبي.

مكَّنَت هذه العوامل تونس من تطبيق الإصلاحات في مجموعة واسعة النطاق من المجالات المختلفة، تشمل: تحرير الأسعار، والتجارة، وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص، وحوافز الاستثمار، والأطر القانونية والمؤسسية، والموارد البشرية، والتنمية الزراعية والريفية. بيد أنه على الرغم من شمولية هذه الإصلاحات من حيث وتيرتها وعمقها، فقد اتسمت بالبطء. وفي حين جرى تطبيق سياسات تثبيت الاقتصاد الكلي على وجه السرعة، مع الحفاظ على استقرارها، ومَضَت الإصلاحات الواسعة النطاق في قطاع المالية العامة والقطاع المالي قُدماً بسرعة، فقد اتسم التقدّم الذي جرى إحرازه في إعادة هيكلة مؤسسات الأعمال العامة وعملية الخصخصة بالتواضع نسبياً، إذ إنه يسير على وتيرة أكثر تأنّياً نظراً لعدم وجود قدرٍ كافٍ وقوي من الاتفاق في الرأي في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك، لا تزال حركة انتقال العمالة تواجه معوقات بسبب مظاهر الجمود في سوق العمالة، والتي شهدت محاولة إزالتها قدراً كبيراً من المقاومة من قبل النقابات. من جهة أخرى، واجه تحرير التجارة مقاومة في البداية، واتسم تقدمه بالبطء، ولكن خطاه ستزداد سرعة ـ في نهاية المطاف ـ في ظل اتفاقية التجارة الحرة المشمولة في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

*تمثَّلت الخصائص الرئيسية لنجاح تونس في: الالتزام وتحقيق اتفاق واسع النطاق في الرأي، ووجود قاعدة متطورة من الموارد البشرية، وبيئة مستقرة للاقتصاد الكلي.*

وأكّدت الحكومة بقوة على أهمية قطاع التعليم. وحققت هذه الاستثمارات ثمارها على نحو مثير للإعجاب: وتُعتبر مستويات التعليم المتزايدة إسهاماً رئيسياً في رفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

وفقاً لبعض واضعي السياسات، كانت فترة السنوات 1986–1993 هي المرحلة الأولى من الإصلاحات، وهي إصلاحات لم تأخذ حقها في الإعداد ولم تلتزم البلاد بها في بعض الأحيان التزاماً كاملاً في ذلك الوقت. وأدى ذلك إلى حدوث نتائج متباينة وجزئية، وبعض التراجع في تطبيق السياسات. ويرمز عام 1993 بالنِسْبَة لهؤلاء الممارسين ـ إلى بداية مرحلة «ما بعد برامج التكييف الهيكلي»، استعداداً للتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في عام 1995. وخلال تلك الفترة، استغرقت السلطات التونسية عامين في إعداد برنامجها وبناء الاتفاق اللازم في الرأي على الصعيد الداخلي لتأييدها. وكان ذلك بمثابة أساس لثلاثة قروض تكييف لأغراض زيادة القدرة على المنافسة الاقتصادية (اختار المسؤولون التونسيون هذا الاسم بدلاً من قرض التكييف الهيكلي (SAL)، منوهين إلى أن عملية التكييف الهيكلية أُنجزت بالفعل وأن تونس دخلت في مرحلة ما بعد التكييف الهيكلي). ولكن، فحتى عندما أقنعت السلطات نفسها بالإصلاحات التي وضعتها، اختارت الاستمرار في التحرك بتحوُّط وبِرَوِيَّة لضمان اتفاق جميع الأطراف المعنية. وعلى حد تعبير أحد المسؤولين، «ننتظر حتى تكون الأوضاع مهيأة، ومِنْ ثَمَّ نتحرك خطوة إثر خطوة. ويوضح ذلك عدم وجود أية انعكاسات في المسار أو تأخير في هذه المرحلة. فعلى سبيل المثال، بعد سبع سنوات من تحرير التجارة بصورة جزئية، وبعد خمس سنوات من عملية الخصخصة التي مضت بخطى مترددة، فإن تحرير التجارة والخصخصة يشهدان الآن ازدياداً في سرعة التنفيذ».

وقد تكون قضية الوتيرة «الملائمة» للإصلاح من أكثر القضايا التي تنبغي معالجتها إثارة للجدل. وأدى النهج التدريجي والحذر الذي اتبعته السلطات التونسية بهدف ضمان تحقيق اتفاق سياسي واسع النطاق في الرأي قدر المستطاع في المجالات الحساسة ـ من وجهة نظر البنك ـ إلى حدوث بعض التأخير، ويثير ذلك بعض المخاطر حيث يشهد الاقتصاد التونسي ازدياداً في ضغوط المنافسة. ولكن على الجانب الآخر، فإن هذا النهج التدريجي سمح للحكومة ببناء اتفاق ضروري في الرأي، والعمل لصالح الهدف الكلي للإصلاح أيضاً، على الأقل حتى الآن. ووافق المعنيون من موظفي البنك على هذه الوتيرة بصفة عامة، ولكن بحلول أواخر تسعينيات القرن العشرين، بدأ البنك في تشجيع تونس على ضرورة زيادة خطى تنفيذ الإصلاحات التي اعتمدتها، وجعل القطاع الخاص أكثر انفتاحاً وأكثر شفافية في ضوء التزايد الكبير في ضغوط المنافسة التي يُتوقع أن تواجهها تونس. ونظراً للمعارضة المحلية للتدابير اللازمة الأكثر صعوبة، اختار التونسيون ألا يتخلوا عن النهج التدريجي الذي لبى احتياجاتهم بشكل جيد حتى الآن، وذلك لتجنب مخاطرة حدوث انحراف رئيسي للإصلاحات عن مسارها.

*«ننتظر حتى تكون الأوضاع مهيأة، ومِنْ ثَمَّ نتحرك خطوة إثر خطوة. ويوضح ذلك عدم وجود أية انعكاسات في المسار أو تأخير في هذه المرحلة».*
*على حد تعبير أحد المسؤولين،*

## أداء البنك الدولي

قدّم البنك الدولي مساعدات هامة لمساندة جهود التنمية في تونس. فعمله التحليلي كان مُحكم التوقيت، وكانت الموضوعات التي جرى تغطيتها مدفوعة بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية هناك. وبصفة عامة، كان هذا العمل التحليلي على درجة عالية من النوعية والأهمية بالنِسْبَة لتصميم إستراتيجيات البنك الدولي ذات الصلة، وكان ركيزة أساسية لقروض البنك الدولي الممنوحة لتونس.

كانت القروض المستندة إلى السياسات وقروض الاستثمار القطاعية بصفة عامة موضوعة بإحكام وجيدة التصميم.[1] حيث غطت هذه القروض المجالات الصحيحة بالنسبة للسياسات، بدءاً من تنفيذ عملية شاملة واسعة النطاق، كقروض تكييف سياسات قطاعي الصناعة والتجارة التي كانت ملائمة خلال الفترة الأولى من عملية الإصلاح، والتي أصبحت أكثر تركيزاً وتحديداً مع بلوغ هذه العملية مرحلة النضج. وغطت العمليات المتتالية مجموعة المجالات ذاتها، ولكنها كانت تستفيد في كل مرة من التقدّم المُحرز في السابق، وتضيف أبعاداً جديدة وأكثر عمقاً. وقد أثبت هذا النهج المعقول نجاحه ولاسيما في الإصلاح المالي، حيث ساندت مساعدات البنك تونس ـ بداية ـ في إدخال المبادئ الأولية لنظام مالي حديث في الأيام الأولى لعملية الإصلاح، ومن ثم اعتماد تدابير أكثر تحديداً تتلاءم مع نظام أكثر تقدماً مع بداية القرن الجديد. وبالمثل، شدّدت مشروعات التعليم والرعاية الصحية ـ في البداية ـ بدرجة أكبر على تحسين قدرة الوصول إلى خدمات هذين القطاعين؛ وكانت حافظة الإقراض في أواخر تسعينيات القرن العشرين أكثر تركيزاً على قضايا السياسات المتعلقة بقطاع بأكمله، كتعزيز نوعية الخدمات.

وبصورة عامة، أبدت إدارة البنك والمعنيون من جهاز موظفيه درجة معقولة من المرونة خلال مرحلة التنفيذ. فعلى سبيل المثال، أظهر المعنيون من جهاز موظفي البنك مرونة أثناء مرحلة الإعداد للقرض الأول للتكييف لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (ECAL I)، حيث توصلوا

إلى اتفاق مع الحكومة لتأجيل الإصلاحات المصرفية التي جرى تصورها في بداية هذه العملية وذلك للتوصل لاحقاً إلى برنامج عمل شامل للسياسات ومتُفق عليه بشكل تام بشأن القرض القطاعي (القرض الثاني للتكييف لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (ECAL II)). واستلزمت هذه المرونة تخفيض مبلغ القرض الأول للتكييف لأغراض زيادة القدرة على المنافسة الاقتصادية بمقدار النصف. ومن جهة أخرى، لم يكن البنك راضياً عن عملية خصخصة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، ولذا فقد قرر السماح بسقوط حق استخدام الشرائح العائمة المصاحبة من قرض التكييف الثالث لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (ECAL III) . و في بعض الحالات، اِسْتَوْجَبَ الأمر إجراء تنازل فني أو جزئي عن شرط الإفراج عن شريحة القرض، أو عدم التقيّد باتفاق القرض، وقام البنك بدفع حصيلة هذا القرض. وكان ذلك النهج بطبيعة الحال نهجاً قابلاً للتفاوض حيث إن التدابير المتفق عليها جرى تنفيذها لاحقاً، فضلاً عن المحافظة على زخم جهود الإصلاح الشامل.

وثبتت ـ على وجه الخصوص ـ الفعالية الشديدة لاعتماد جميع الأطراف المعنية في تونس لنهج واضح لإحراز «تقدّم متصاعد الوتيرة». واِسْتَلْزَمَ ذلك النهج مواصلة البنك لأسلوب تعامله في مجال سياسة محددة، ومعالجة ما يتعلق بهذا المجال أو القضايا وَثِيقَةُ الصِّلَةِ في مجال هذه السياسة، وذلك من خلال إصدار تقارير تحليلية أو عمليات إقراض متتالية. ولكن جرى في كل مرة إدخال تدابير إضافية بصورة متصاعدة ومُتَرَوِّية حتى تم إحراز المزيد من التقدّم مع مرور الوقت. وكان ذلك واضحاً على وجه الخصوص في المجالات الأكثر صعوبة بشأن التمويل والزراعة وحوافز الاستثمار، وأدت المقاومة التي لاقتها هذه المجالات في بداية الأمر على الصعيد السياسي إلى بُطْء معدل التقدّم المُحرز فيها، غير أن التَّرَوِّي والمثابرة أثبتا جدواهما.

وكما كان متوقعاً، فحيثما كان التوافق قوياً بين البنك والحكومة (كما هو الحال في حالة مشروع إدارة الموارد الطبيعية)، جرى إحراز تقدّم كبير، والعكس صحيح، كما هو الحال فيما يتعلق بمشروع تمويل الأنشطة الريفية. ولم يستطع البنك تغيير النهج التقليدي الذي تعتمده الحكومة في إعادة جدولة ـ أو التنازل عن ـ الديون كطريقة من طرق تقديم الإغاثة في ظروف الجفاف. وأدى هذا السلوك إلى تقويض الحوافز لتسديد قروض *البنك القومي للفلاحة (BNA)* حتى بين المزارعين في المناطق المروية الذين لم يتأثروا بالجفاف.

وفي حين لم يكن معدل تغيّر المديرين القُطريين المعنيين لتونس عالياً (الملحق ألف.9)، فإن معدل تداول الموظفين كان مرتفعاً نسبياً على صعيد المشروعات. وكان هناك ثلاثة من رؤساء فرق العمل أو أكثر في 8 مشروعات (24 في المائة) من بين 33 مشروعاً (الملحق ألف.8). وكان معدل التغيّر في المشروع المتعلق بقرض إعادة هيكلة المستشفيات هو الأعلى على الإطلاق، حيث تناوب عليه خمسة رؤساء فرق عمل، يليه في الترتيب المشروع المتعلق باعتماد تشجيع استثمارات القطاع الخاص حيث تناوب عليه أربعة رؤساء فرق عمل. وتشمل المشروعات القائمة التي بها معدل تغيّر مرتفع لرؤساء فرق العمل برنامج تحسين نوعية التعليم (حيث تناوب عليه ثلاثة رؤساء فرق عمل إلى الآن).

*وكما كان متوقعاً، وحيثما كان التوافق قوياً بين البنك والحكومة (كما هو الحال في حالة مشروع إدارة الموارد الطبيعية)، جرى إحراز تقدّم كبيراً، والعكس صحيح.*

## الجهات الشريكة الأخرى في مجال التنمية

***صندوق النقد الدولي.*** انضمت تونس إلى عضوية الصندوق في إبريل/نيسان من عام 1958. ولعب صندوق النقد الدولي دوراً هاماً في مساندة نجاح برنامج تثبيت الاقتصاد الكلي وجهود إصلاح القطاع المالي. وكما هو الحال بالنِسْبَة للبنك، أتاح الصندوق مشورة فنية قيمّة وقدراً كبيراً من الموارد التمويلية، ولعب دوراً هاماً في مساعدة الحكومة التونسية على تجنب تعرّض ميزان المدفوعات لأزمة في منتصف ثمانينيات القرن العشرين. وجرت الموافقة على ترتيب استعداد ائتماني احتياطي بقيمة 103,65 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في يوليو/تموز 1988، وتمت كذلك الموافقة على سحب مبلغ يعادل 207,30 مليون وحدة حقوق سحب خاصة من تسهيل الصندوق الممدد في يوليو/تموز 1992. ولعبت هذه المبالغ دوراً بالغ الأهمية في مساعدة تونس على الوفاء بالمتطلبات المالية الخارجية، وارتكزت إليها البرامج التي ساندت جهود الحكومة في الحفاظ على استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وتنفيذ إصلاحات هيكلية في عددٍ من المجالات التي ساندها أيضاً برنامج إقراض البنك. وأجرى الصندوق والبنك ـ بصورة مشتركة ـ تقييماً للقطاع المالي في تونس. كما أتاح الصندوق تقييمات لأوضاع الاقتصاد الكلي في تونس في إطار القروض الثلاثة للتكييف لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (ECAL). وتعاون الصندوق والبنك أيضاً في عددٍ من المجالات المتعلقة بإتاحة المشورة الفنية، ولاسيما بالنِسْبَة للقطاع المالي وإدارة الديون.

*وثبتت ـ على وجه الخصوص ـ الفعالية الشديدة لاعتماد جميع الأطراف المعنية في تونس لنهج واضح لإحراز «تقدّم متصاعد الوتيرة»*

***الاتحاد الأوروبي***. تقوم شراكة قوية للغاية بين تونس والاتحاد الأوروبي، وذلك على مستوى كلٍ من المفوضية نفسها والبنك الأوروبي للاستثمار. فعلى مدى فترة السنوات 1977–1996، جرى تنفيذ أربعة بروتوكولات مالية، وبلغ مجموع المساندة التي قدمها الاتحاد الأوروبي 742 مليون يورو، منها 324 مليون يورو من موازنة المفوضية مباشرة، و418 مليون يورو من البنك الأوروبي للاستثمار. وخلال هذه الفترة، جرى إعطاء أولوية لكل من: مساندة التنمية الزراعية والريفية، وإدارة شؤون البيئة، والنقل، والصناعة، والبنية الأساسية، والتدريب. وبعد توقيع تونس على اتفاقية الشراكة في عام 1995، شهدت طبيعة هذه المساندة تحوّلاً كبيراً في إطار برنامج ميدا 1 (MEDA I) (1996-1999) 996-1999. وتمشياً مع أولويات الحكومة التونسية في ذلك الوقت، جرى توجيه 48 في المائة من قيمة المساندة الخاصة بهذا البرنامج والبالغة 428,4 مليون يورو إلى التكييف الهيكلي وذلك بالتوافق مع المساندة التي أتاحها البنك الدولي في قروض التكييف لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (ECAL).

وعلاوة على ذلك، قدّم البنك الأوروبي للاستثمار مبلغ 620 مليون يورو على هيئة قروض وذلك لمساندة البنية الأساسية وحماية شؤون البيئة وتنمية القطاع الخاص بصفة رئيسية. وجرى تصميم برنامج ميدا 2 (MEDA II) (2000-2006) مساندة أولويات مشابهة تمت زيادة التأكيد عليها في وثيقة الإستراتيجية (2002–2006) *والبرنامج الإرشادي القومي المرافق* (2002–2004). وفي إطار برنامج ميدا 2، أتاحت المفوضية الأوروبية مبلغ 249 مليون يورو لأغراض التكييف الهيكلي، وتحديث كلٍ من قطاع الصناعة والجهاز القضائي والموانئ، وتكنولوجيا المعلومات، ووسائل الإعلام، مع زيادة مشاركة المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتتشابه التحليلات التي قام بها الاتحاد الأوروبي بشأن التنمية الاقتصادية وآفاق الاقتصاد في تونس مع التحليلات التي قام بها البنك الدولي. إذ تعطي هذه التحليلات تونس تقديرات عالية بشأن تثبيت الاقتصاد الكلي، والأداء الكلي الجيد بشأن التكييف الهيكلي، ولكنها أكدت على الحاجة لتسريع خطى تنفيذ السياسات التي من شأنها زيادة القدرة على المنافسة، كزيادة التوجه إلى التصدير، وتنمية القطاع الخاص، والتعامل بصورة أكثر حزماً مع قطاع مؤسسات الأعمال العامة من برنامج *إعادة هيكلة* وتحديث *مؤسسات الأعمال التجارية (Mise à niveau Program)* (الإطار 1–1). وأخيراً، أعطى الاتحاد الأوروبي تونس أيضاً تقديرات عالية على كفاءة قدرتها على استيعاب برنامج مساعدات الاتحاد الأوروبي.

شارك الاتحاد الأوروبي بما مجموعه 260 مليون يورو في تمويل كافة المشروعات الثلاثة التي ساندها البنك الدولي (قروض التكييف لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (ECAL)). ويُعتبر الاتحاد الأوروبي - مع الوكالة الألمانية للتعمير (KfW) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) - شريكاً هاماً في برنامج التنمية الريفية الذي اعتمده البنك الدولي. ويشعر المعنيون من جهاز موظفي وفد الاتحاد الأوروبي في تونس بأن التعاون مع البنك الدولي كان جيداً للغاية بصفة أساسية، ولاسيما خلال إعداد القروض وإجراء التقييم المسبق لها، ويرون أن عمل البنك كان يمكن أن يتم بصورة أفضل لو أنه أتاح مساهمة نشطة من جانب المعنيين من موظفي الاتحاد الأوروبي خلال تنفيذ القروض والإشراف عليها. ونوه الاتحاد الأوروبي إلى نقص تمثيل البنك الدولي في تونس العاصمة. ففي الوقت الحاضر، لا يوجد للبنك الدولي في تونس العاصمة إلا مكتب اتصال يشغله موظف عمليات واحد فقط، كما أن مكتب المدير القُطري موجود في واشنطن العاصمة.

***البنك الأفريقي للتنمية*** (AfDB). هناك تعاون ممتاز بين البنك الأفريقي للتنمية وتونس، حيث أسهم البنك الأفريقي للتنمية في جهود تونس التنموية إسهاماً كبيراً. فمنذ بداية عملياته في تونس في عام 1968، أتاح البنك الأفريقي للتنمية ارتباطات بما يعادل 4290 مليون دولار أمريكي لمساندة 84 عملية. ويبلغ متوسط ارتباطات القروض التي قدمها البنك الأفريقي للتنمية ما يعادل 250 مليون دولار أمريكي سنوياً في السنوات الأخيرة. وأعطت هذه القروض أولوية لمجالات: الكهربة، والطرق، والسكك الحديدية، والموارد المائية، والزراعة، والتنمية الريفية، والتكييف الهيكلي، بالتوافق مع قروض التكييف الثلاثة لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (ECAL) (بما مجموعه حوالي 330 مليون وحدة من وحدات نقد البنك الأفريقي للتنمية)، وتنمية مؤسسات الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم (SME) من خلال مساندة برنامج *إعادة هيكلة* وتحديث *مؤسسات الأعمال التجارية (Mise à niveau Program)* بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي. وأثنى المعنيون من موظفي البنك الأفريقي للتنمية المشاركون في المشروعات المرتبطة بقروض التكييف لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (ECALs) على علاقات العمل الممتازة مع البنك الدولي.

***البنك الإسلامي للتنمية*** (IDB). انضمت تونس إلى عضوية البنك الإسلامي للتنمية في عام 1974، وتتمتع منذ ذلك الحين بعلاقات نَمُوذَجِيَّة معه. وساند البنك الإسلامي للتنمية جهود التنمية في تونس من خلال إتاحة التمويل

للتجارة (818 مليون دولار أمريكي)، وتمويل المشروعات (355 مليون دولار أمريكي)، ومساعدات خاصة (4 ملايين دولار أمريكي). وأولت مساعدات البنك الإسلامي للتنمية إلى تونس الأولوية لمرافق النفع العامة، ولاسيما مرافق إمداد المياه والصرف الصحي (44 في المائة)، والزراعة والتنمية الريفية المتكاملة (17 في المائة) والقطاعات الاجتماعية (15 في المائة). وشارك البنك الإسلامي للتنمية في تمويل أحد المشروعات التي اعتمدها البنك الدولي، وهناك علاقات عمل ممتازة بين المؤسستين.

## العوامل الخارجية

تُعتبر كمية هطول الأمطار في أي عام من الأعوام في تونس عاملاً خارجياً هاماً جداً ودائماً ولا يمكن التنبؤ بها. كما أن لها آثارا مباشرة على الإنتاج الزراعي، حيث إنها ـ نظراً لنصيب الزراعة الكبير من إجمالي الناتج المحلي ـ تؤثر على مجمل الإنتاج تأثيراً كبيراً. فالطبيعة الدورية لإجمالي الناتج المحلي في تونس تُعتبر نتاجاً لدورات سقوط الأمطار، ومن المهمّ التنويه في هذا السياق إلى أن هذه العلاقة الدّورية تُعتبر علاقة غير متناظرة. فأثر الإنتاج الزراعي على إجمالي الناتج المحلي أقوى في مرحلة الانكماش مما في مرحلة التَوَسُّع، وذلك لأنه عندما يكون معدل الإنتاج الزراعي أكبر من المعدل الطبيعي، فإن أثره المضاعف من خلال الاستخدامات في الصناعات الزراعية لا يحدث إلا إذا توفرت طاقة احتياطية، فضلاً عن الأثر على مداخيل الأسر، والذي من شأنه تعزيز عدم التناظر هذا.

ومن بين العوامل الخارجية الهامة الأخرى التي تنطبق على معظم البلدان مستوى النشاط الاقتصادي في البلدان التي يجري التبادل التجاري معها. ويعني ذلك ـ بصفة أساسية ـ في حالة تونس معدل النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي. فنظراً لازدياد المنافسة الدولية في الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي، من المحتمل أن يكون هذا العامل هاماً للغاية، ولاسيما خلال السنوات التي تشهد نمواً اقتصادياً منخفضاً أو سلبياً في الاتحاد الأوروبي.

*تُعتبر كمية هطول الأمطار في أي عام من الأعوام في تونس عاملاً خارجياً هاماً ودائماً ولا يمكن التنبؤ به.*

وعلى الرغم من أن تونس ليست طرفاً مشاركاً بشكل مباشر في الصراع الدائر في الشرق الأوسط، إلا أن اقتصادها لا يزال يشعر بأية اضطرابات كبيرة تقع في هذه المنطقة، كما حدث خلال حرب الخليج، والهجوم الإرهابي على المنتجع السياحي في جزيرة جربة، والوضع الحالي في العراق وما يحيط به من احتمالات مجهولة.

وبطبيعة هذه العوامل الخارجية، فإنها لا تقع في نطاق سيطرة الدولة. ولكن يمكن لتونس أن تسعى لزيادة درجة مرونة هيكلها الاقتصادي في التعامل معها، وذلك حتى يمكنها تحسين سرعة استجابتها للتغيّرات غير المتوقعة في بيئتها. وقد أدت التدابير التحوّطية المتعلقة بتثبيت الاقتصاد الكلي وبرنامج التكييف الهيكلي الرامي إلى جعل الاقتصاد التونسي أكثر انفتاحاً وتحسين قدرته على المنافسة إلى تمكين تونس من تجاوز بعض هذه العوامل على مدى السنوات العشرين الماضية.

# التوصيات

يخلص هذا التقييم إلى أن من شأن تحقيق استقرار الاقتصاد والكلي، وإيلاء الاهتمام إلى تنمية الموارد البشرية، والإصلاح الهيكلي أن يُسفر عن تحسينات سريعة وكبيرة في مستويات معيشة البلدان النامية. ويُعتبر مدى التزام الحكومة أيضاً بهذه الإصلاحات وببرنامج الإصلاح عاملين هامين في نجاح برنامج مساعدات البنك. ويبيّن هذا التقرير أيضاً أن العمل الاقتصادي والقطاعي يمكن أن يلعب دوراً هاماً في وضع ومساندة برامج الإصلاح التي تُبرز أهمية القروض من البنك الدولي، ولاسيما والقروض لأغراض التكييف الاقتصادي. وفي هذا الصدد، من شأن إلغاء العمل التشخيصي ـ كالعمل القطاعي، وتحليل الإنفاق العام، والعمل الأساسي الائتماني ـ أن يؤثر على برامج البنك في مجالات من بينها: الإصلاح القطاعي، وكفاءة الإنفاق العام، والمساءلة.

ويدرج هذا التقييم التوصيات التالية:

- *استمرار برامج المساندة بهدف تحسين بيئة تنمية القطاع الخاص، وتعزيز القدرة على المنافسة*، في الوقت الذي تسعى فيه تونس إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي. وينبغي على البنك الدولي على وجه التحديد أن يساعد تونس على (1) تحقيق انفتاح التجارة مع الاتحاد الأوروبي وبقية بلدان العالم؛ (2) تحسين البيئة المؤاتية لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية؛ (3) تدعيم جهاز القضاء لتطبيق القوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة باسترداد الديون، ولاسيما الديون المتعثرة (غير العاملة)، واتخاذ تدابير لتسهيل خروج شركات القطاع الخاص من الأسواق؛ و(4) استمرار إحراز التقدّم في خصخصة المؤسسات المالية ومؤسسات الأعمال العامة.
- *استمرار مساندة القطاعات الاجتماعية*. مع دعم البنك الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، ينبغي على برنامج البنك في تونس مواصلة التأكيد على تحقيق هذه الأهداف، والتركيز على تحسين قدرات تونس على ترتيب أولويات الإنفاق العام، ومعالجة الطلب المتنامي على التعليم الثانوي والتعليم العالي ـ في ضوء التحوّل الديموغرافي الجاري حالياً ـ مع الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية. ونظراً لأن الإنفاق على الخدمات الاجتماعية لا يزال مرتفعاً، حيث يمثل أكثر من 40 في المائة من الإنفاق، فمن شأن توسيع نطاق التعليم في مراحل ما بعد التعليم الأساسي أن يَسْتَوْجِبُ تحسين مستوى الكفاءة. ويمكن لاستعراض الإنفاق العام أن يساعد في بناء القدرة على ترتيب أولويات الإنفاق الاجتماعي، وإتاحة الأساس

لاتخاذ تدابير لتناول مسألة توسيع نطاق التعليم على نحو يتسم بالكفاءة.

- *التركيز على تنمية القدرات المؤسسية وشبكات الأمان في القطاع الريفي*. ينبغي أن تركّز برامج البنك في المستقبل على تنمية القدرات المؤسسية لمساندة أسواق مستلزمات الإنتاج والمنتجات (على سبيل المثال، تمويل الحصول على الأراضي وتمويل الأنشطة الريفية) مع الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي من خلال تحسين توجيه شبكات الأمان في المناطق الريفية. وينبغي أن تُثري الدراسات الاقتصادية والقطاعية جيدة النوعية معلومات برامج البنك في المستقبل. وبعد 21 عاماً لم يقم فيها البنك بإجراء استعراضٍ شامل لقطاع الزراعة، تتفق إدارة تقييم العمليات مع اقتراح الحكومة التونسية بأن الوقت حان للاضطلاع باستعراضٍ لهذا القطاع.
- تعزيز *نهج الرصد والتقييم المستند إلى تحقيق النتائج*. من شأن تدعيم رصد النتائج ومؤشرات الإنتاج المُتضمّنة في وظيفة تحقيق الرصد والتقييم المحسنّة المساعدة في ارتكاز برنامج مساعدات البنك في المستقبل إلى النهج المستند إلى النتائج.

# الملاحق

## الملحق ألف – الملاحق الإحصائية


الملحق ألف–1 نظرة سريعة على تونس
الملحق ألف–2 بيانات مرجعية أساسية
الملحق ألف–3 المساعدات الخارجية إلى تونس
الملحق ألف–4 قائمة مُختارة من نواتج العمل الاقتصادي والقطاعي واستراتيجيات المساعدة القُطرية الخاصة بتونس
الملحق ألف–5 تصنيفات تقييمية
الملحق ألف–6 تكلفة برامج البنك الخاصة بتونس وبلدان مقارنة
الملحق ألف–7 أهداف الإستراتيجية القُطرية والمؤشرات الأساسية
الملحق ألف–8 تونس: معدل تغيّر رؤساء فرق العمل في المشروعات التي تمت الموافقة عليها خلال فترة السنوات المالية 1990 - 2003
الملحق ألف–9 تونس: جهاز الإدارة العليا في البنك الدولي، 1991–2003

| الأسعار والمالية الحكومية | 1982 | 1992 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|---|
| ***الأسعار المحلية*** *(النِسَبَة المئوية للتغيّر)* | | | | |
| أسعار السلع الاستهلاكية | .. | 5,8 | 1,9 | 2,8 |
| معامل تكميش الناتج المحلي | 16,0 | 5,7 | 2,7 | 2,8 |
| المالية الحكومية | | | | |
| (٪ إجمالي الناتج المحلي، بما في ذلك المنح الجارية) | | | | |
| الإيرادات الجارية | 31,7 | 26,8 | 24,6 | 24,6 |
| رصيد الموازنة الجارية | 6,7 | 4,1 | 5,2 | 4,7 |
| إجمالي الفائض/العجز | 2,2– | 3,0– | 3,5– | 3,1– |

| التجارة | 1982 | 1992 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|---|
| *(بملايين الدولارات الأمريكية)* | | | | |
| إجمالي الصادرات (فوب) | 1,980 | 4,014 | 6,606 | 6,857 |
| غير متوفر | 911 | 609 | 610 | 641 |
| غير متوفر | 63 | 416 | 541 | 489 |
| سلع مصنعة | 965 | 2,432 | 4,981 | 5,272 |
| إجمالي الواردات (سيف) | 3,389 | 6,432 | 9,521 | 9,503 |
| مواد غذائية | 356 | 430 | 654 | 653 |
| وقود وطاقة | 377 | 449 | 888 | 886 |
| سلع رأس مالية | 1,032 | 1,578 | 2,240 | 2,236 |
| مؤشر أسعار الصادرات (1995=100) | .. | 79 | 151 | 154 |
| مؤشر أسعار الواردات (1995=100) | .. | 89 | 107 | 109 |
| معدلات التبادل التجاري (1995=100) | .. | 89 | 141 | 141 |

| ميزان المدفوعات | 1982 | 1992 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|---|
| *(بملايين الدولارات الأمريكية)* | | | | |
| صادرات السلع والخدمات | 3,002 | 5973 | 9,518 | 9,539 |
| واردات السلع والخدمات | 3,859 | 6,978 | 10,423 | 10,431 |
| رصيد الموارد | 856– | 1,005– | 905– | 893– |
| صافي الدخل | 294– | 654– | 941– | 984– |
| صافي التحويلات الجارية | 403 | 570 | 983 | 1,130 |
| ميزان الحساب الجاري | 748– | 1,089– | 863– | 746– |
| بنود تمويلية (بالصافي) | 776 | 1,171 | 1,118 | 895 |
| تغيّرات في صافي الاحتياطيات | 27– | 82– | 255– | 149– |
| **ملاحظة**: | | | | |
| الاحتياطيات تشمل الذهب *(بملايين الدولارات الأمريكية)* | 614 | 862 | 1,999 | 2,301 |
| سعر التحويل (في شهر ديسمبر/كانون الأول: | | | | |
| دينار تونسي/دولار أمريكي) | 0,6 | 0,9 | 1,4 | 1,4 |

| الديون الخارجية وتدفقات الموارد | 1982 | 1992 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|---|
| *(بملايين الدولارات الأمريكية)* | | | | |
| مجموع الديون القائمة والمدفوعة | 3,772 | 8,543 | 10,884 | 12,100 |
| البنك الدولي للإنشاء والتعمير | 376 | 1,470 | 1,297 | 1,464 |
| المؤسسة الدولية للتنمية | 68 | 56 | 37 | 35 |
| إجمالي خدمة الديون | 563 | 1,342 | 1,465 | 1,641 |
| البنك الدولي للإنشاء والتعمير | 53 | 267 | 226 | 233 |
| المؤسسة الدولية للتنمية | 1 | 2 | 2 | 2 |
| تركيبة صافي تدفقات الموارد | | | | |
| منح رسمية | 29 | 140 | ... | ... |
| مؤسسات قرض رسمية | 279 | 278 | 365 | 90– |
| مؤسسات قرض تابعة للقطاع الخاص | 29 | 74 | 229 | 556 |
| استثمار أجنبي مباشر | 340 | 526 | ... | ... |
| استثمار غير مباشر (حوافظ أسهم رأس المال) | ... | ... | ... | ... |
| برنامج البنك الدولي | | | | |
| الارتباطات | ... | 210 | 328 | 112 |
| مدفوعات القروض والمنح | 83 | 111 | 293 | 117 |
| أقساط سداد أصل القروض | 27 | 149 | 148 | 156 |
| صافي التدفقات | 56 | 39– | 145 | 39– |
| مدفوعات الفائدة | 27 | 120 | 80 | 79 |
| صافي التحويلات | 29 | 159– | 65 | 118– |

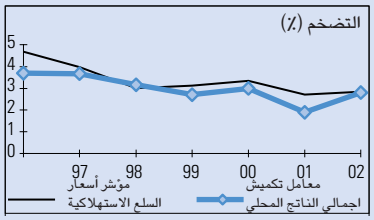


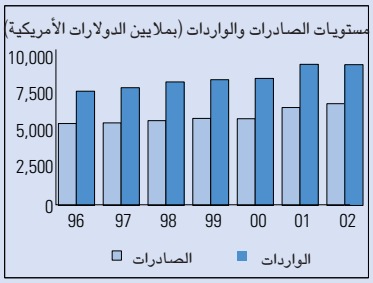


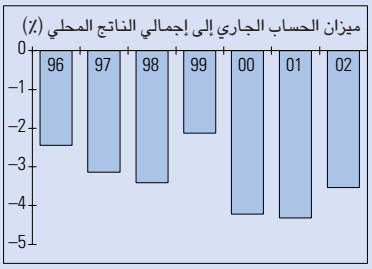


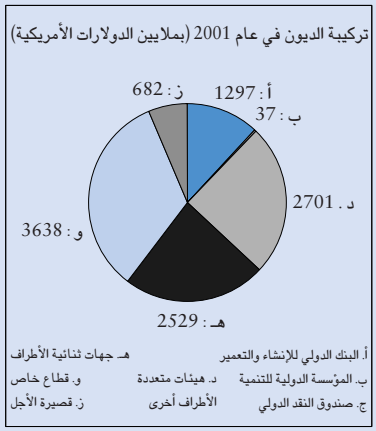


ملاحظة: تم وضع هذا الجدول على أساس بيانات من قاعدة البيانات المركزية لاقتصاديات التنمية

## الملحق ألف - 1 نظرة سريعة على تونس

| الفقر والأوضاع الاجتماعية | تونس | الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل |
|---|---|---|---|
| **2002** | | | |
| عدد السكان، منتصف العام *(بالملايين)* | 9,8 | 306 | 2,411 |
| نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة الأطلس – *القيمة الحالية للدولار)* | 2,000 | 2,070 | 1,390 |
| إجمالي الدخل القومي (طريقة الأطلس - *بلايين الدولارات)* | 19,6 | 670 | 3,352 |
| **متوسط النمو السنوي، 1996–2002** | | | |
| السكان (٪) | 1,2 | 1,9 | 1,0 |
| قوة العمل (٪) | 2,4 | 2,9 | 1,2 |
| **أحدث التقديرات (السنوات الأخيرة المتوفرة هي 1996–2002)** | | | |
| الفقر (٪ *الأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر على المستوى القُطري)* | ... | ... | ... |
| السكان في المناطق الحضرية (٪ *مجموع السكان)* | 67 | 58 | 49 |
| العمر المتوقع عند الولادة (*بالسنوات)* | 73 | 69 | 69 |
| معدل وفيات الرضّع (*لكل ألف مولد حي)* | 24 | 37 | 30 |
| معدل انتشار سوء التغذية (كنسبة من مجموع الأطفال *الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات)* | 4 | 000 | 11 |
| القدرة على الوصول إلى مصدر مياه محسّن (٪ *مجموع السكان)* | 80 | 88 | 81 |
| معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (٪ *الذين تزيد أعمارهم على 15 عاماً)* | 27 | 35 | 13 |
| نسبة الالتحاق الإجمالية في المرحلة الابتدائية (٪ *السكان في عمر الدراسة)* | 117 | 95 | 111 |
| ذكور | 120 | 98 | 111 |
| إناث | 115 | 90 | 110 |

| النسب الاقتصادية الأساسية والاتجاهات الطويلة الأجل | 1982 | 1992 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|---|
| إجمالي الناتج المحلي (*بملايين الدولارات*) | 8,1 | 15,5 | 20,0 | 21,2 |
| إجمالي الاستثمار المحلي/إجمالي الناتج المحلي | 31,7 | 34,3 | 27,9 | 25,8 |
| صادرات السلع والخدمات/إجمالي الناتج المحلي | 36,9 | 39,5 | 47,1 | 44,3 |
| إجمالي الادخار المحلي/إجمالي الناتج المحلي | 21,2 | 27,4 | 23,4 | 21,4 |
| إجمالي الادخار القومي/إجمالي الناتج المحلي | 22,5 | 26,4 | 23,6 | 22,4 |
| ميزان الحساب الجاري/إجمالي الناتج المحلي | 9,2– | 7,0– | 4,3– | 3,5– |
| مدفوعات الفائدة/إجمالي الناتج المحلي | 2,7 | 2,6 | 2,1 | 2,2 |
| مجموع الديون/ إجمالي الناتج المحلي | 46,4 | 56,1 | 54,5 | 57,2 |
| مجموع خدمة الديون/الصادرات | 16,2 | 20,0 | 13,9 | 15,4 |
| القيمة الحالية للديون/ إجمالي الناتج المحلي | ... | ... | 54,2 | ... |
| القيمة الحالية للديون/الصادرات | ... | ... | 102,7 | ... |

| | 1992–1982 | 2002–1992 | 2001 | 2002 | 2006–2002 |
|---|---|---|---|---|---|
| *(متوسط النمو السنوي)* | | | | | |
| إجمالي الناتج المحلي | 3,8 | 4,7 | 4,9 | 1,7 | 4,7 |
| نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي | 1,3 | 3,2 | 3,7 | 0,5 | 3,7 |
| صادرات السلع والخدمات | 7,2 | 5,6 | 12,1 | 0,0 | 5,5 |

| هيكل الاقتصاد | 1982 | 1992 | 2001 | 2002 |
|---|---|---|---|---|
| (٪ إجمالي الناتج المحلي) | | | | |
| الزراعة [الفلاحة] | 13,2 | 16,1 | 11,6 | 10,4 |
| الصناعة | 31,1 | 28,5 | 28,8 | 29,1 |
| الصناعات التحويلية | 11,1 | 16,5 | 18,5 | 18,6 |
| الخدمات | 55,8 | 55,4 | 59,5 | 60,5 |
| استهلاك شخصي (عائلي) | 62,3 | 56,6 | 60,9 | 62,3 |
| استهلاك حكومي عام | 16,5 | 16,0 | 15,7 | 16,3 |
| واردات السلع والخدمات | 47,4 | 46,5 | 51,7 | 48,7 |
| | 1992–1982 | 2002–1992 | 2001 | 2002 |
| *(متوسط النمو السنوي)* | | | | |
| الزراعة [الفلاحة] | 3.5 | 9.1 | 5.1- | 3.01- |
| الصناعة | 3,6 | 4,8 | 5,7 | 3,4 |
| الصناعات التحويلية | 2,0 | 5,6 | 6,9 | 2,2 |
| الخدمات | 3,4 | 5,3 | 6,0 | 3,7 |
| استهلاك شخصي (عائلي) | 2,7 | 4,6 | 5,4 | 3,4 |
| استهلاك حكومي عام | 3,0 | 4,2 | 5,0 | 4,5 |
| إجمالي الاستثمار المحلي | 0,8 | 3,7 | 6,4 | 6,2– |
| واردات السلع والخدمات | 3,0 | 4,7 | 13,4 | 1,7– |

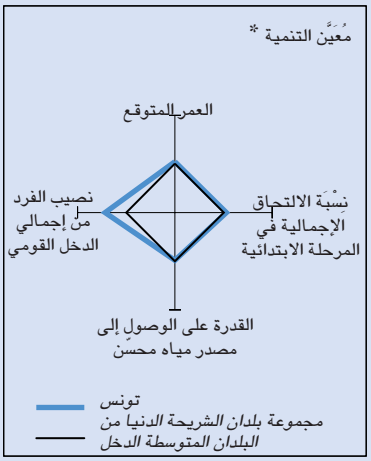


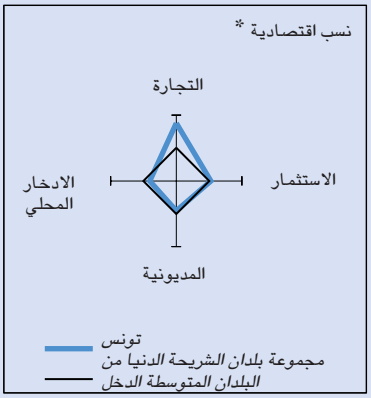


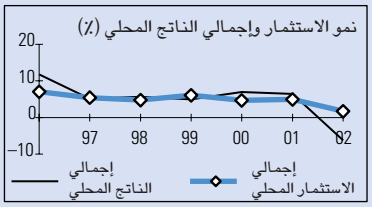


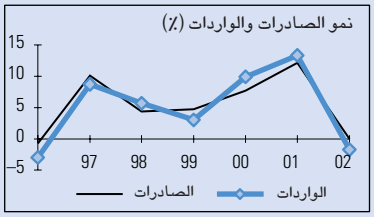


ملاحظة: البيانات الخاصة بعام ٢٠٠٢ تمثل تقديرات أولوية.

تم وضع هذا الجدول على أساس بيانات من قاعدة البيانات المركزية لاقتصاديات التنمية.

* تظهر هذه المعينات الهندسية أربعة مؤشرات في البلد المعني (بحروف داكنة) مقارنة مع متوسط مجموعة الدخل التي تنتمي إليها. إذا كان هناك أي نقص في البيانات، فإن هذا المُعَيَّن لن يكون مكتملاً.

| متوسطات 1990–2000 | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بلدان الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل | الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | المغرب | الأردن | مصر | الجزائر | تونس | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 |
| 3,7 | 3,0 | 4,8 | 4,8 | 4,6 | 2,0 | 4,7 | 5,4 | 4,7 | 6,1 | 4,8 | 5,4 |
| 1,100 | 1,876 | 1,162 | 1,513 | 1,086 | 1,741 | 1,855 | 2,070 | 2,100 | 2,090 | 2,050 | 2,080 |
| | | | | | | | | | | | |
| 3,824 | 4,595 | 3,188 | 3,628 | 3,039 | 4,591 | 4,961 | 6,450 | 6,070 | 5,730 | 5,350 | 5,220 |
| 2,5 | 0,9 | 0,9 | 0,9 | 2,6 | 0,1 | 3,1 | 4,2 | 3,5 | 4,7 | 3,4 | 4,0 |
| 15,3 | 14,0 | 16,5 | 4,7 | 17,3 | 11,1 | 13,6 | 11,8 | 12,3 | 12,9 | 12,5 | 13,2 |
| 25,9 | 13,1 | 17,6 | 14,7 | 17,8 | 10,8 | 17,8 | 18,1 | 18,2 | 17,9 | 18,4 | 18,5 |
| 45,3 | 46,2 | 51,6 | 68,8 | 50,5 | 35,9 | 57,7 | 59,4 | 58,9 | 59,2 | 59,2 | 58,2 |
| 27,2 | 31,8 | 27,4 | 49,5 | 21,2 | 28,8 | 42,7 | 44,2 | 44,0 | 42,2 | 43,0 | 43,8 |
| 26,6 | 31,6 | 32,7 | 74,2 | 27,8 | 24,7 | 46,9 | 47,8 | 47,6 | 44,4 | 46,3 | 46,2 |
| ... | 000 | 1,3– | 4,7– | 1,3 | 3,7 | 4,3– | 4,7– | 4,2– | 2,2– | 3,4– | 3,1– |
| 15,2 | 16,8 | 37,3 | 22,8 | 18,9 | 49,4 | 20,7 | 000 | 22,2 | 17,3 | 16,8 | 17,1 |
| 36,6 | 41,3 | 71,6 | 142,3 | 55,7 | 63,9 | 61,5 | 60,2 | 59,7 | 60,1 | 56,7 | 60,7 |
| 6,3 | 7,3 | 4,6 | 4,7 | 8,9 | 6,8 | 2,1 | 2,5 | 2,6 | 3,2 | 2,6 | 3,1 |
| 14,8 | 000 | 28,1 | 26,9 | 30,7 | 29,9 | 29,6 | 000 | 28,6 | 28,8 | 29,3 | 28,7 |
| 18,0 | ... | 31,1 | 32,4 | 33,6 | 31,1 | 32,6 | 000 | 32,0 | 31,6 | 31,7 | 31,9 |
| 29,3 | 23,3 | 17,3 | 2,9 | 14,6 | 32,5 | 24,0 | 24,5 | 23,9 | 24,6 | 23,6 | 24,0 |
| 17,9 | 40,2 | 55,6 | 13,8 | 48,4 | 39,5 | 34,5 | 27,9 | 29,0 | 30,2 | 31,5 | 32,8 |
| 89,6 | 83,3 | 89,1 | 94,1 | 85,7 | 78,6 | 94,6 | ... | ... | 96,0 | 97,0 | 96,0 |
| | | | | | | | | | | | |
| 77,0 | 87,0 | 78,5 | 96,5 | 94,5 | 94,0 | 80,0 | ... | ... | ... | ... | ... |
| | | | | | | | | | | | |
| 48,4 | 80,3 | 68,5 | 98,5 | 90,5 | 73,0 | 76,0 | ... | ... | ... | ... | ... |
| 112,1 | 95,6 | 80,2 | 81,8 | 96,8 | 106,5 | 116,5 | ... | ... | 118,2 | 118,5 | 120,2 |
| 62,8 | 61,7 | 37,6 | 58,9 | 77,2 | 62,9 | 59,0 | ... | ... | 74,6 | 72,9 | 68,4 |
| 2043,0 | 269,9 | 26,6 | 4,2 | 58,8 | 28,1 | 9,0 | 9,7 | 9,6 | 9,5 | 9,3 | 9,2 |
| 1,1 | 2,1 | 1,8 | 3,8 | 2,0 | 1,9 | 1,6 | 1,2 | 1,1 | 1,3 | 1,3 | 1,4 |
| 42,0 | 55,6 | 52,3 | 76,9 | 43,1 | 54,6 | 62,2 | 66,1 | 65,5 | 64,8 | 64,1 | 63,4 |
| 68,5 | 66,0 | 65,6 | 70,2 | 65,2 | 69,4 | 71,3 | ... | 72,1 | 72,1 | 72,1 | 71,9 |
| 2,3 | 4,0 | 3,4 | 4,4 | 3,6 | 3,8 | 2,6 | ... | 2,1 | 2,1 | 2,2 | 2,4 |
| 37,9 | 51,7 | 56,8 | 27,8 | 52,7 | 38,6 | 30,7 | ... | 25,8 | 26,2 | 26,6 | 27,6 |
| 113,9 | 102,3 | 91,2 | 81,2 | 102,9 | 112,9 | 121,0 | ... | ... | 121,2 | 121,8 | 123,8 |
| 110,3 | 88,6 | 68,7 | 82,4 | 90,4 | 99,8 | 111,8 | ... | ... | 115,0 | 115,0 | 116,5 |
| 11,1 | 28,8 | 42,1 | 6,9 | 36,2 | 29,1 | 23,3 | 17,7 | 18,6 | 19,7 | 20,8 | 21,9 |
| 24,8 | 52,0 | 68,9 | 21,4 | 60,9 | 50,0 | 45,9 | 38,1 | 39,4 | 40,9 | 42,3 | 43,8 |

# الملحق ألف – 2 بيانات مرجعية أساسية

## الجدول ألف –2 أ تونس: مؤشرات اقتصادية واجتماعية 1990–2001

| المؤشر | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (٪ سنوياً) | 8,0 | 3,9 | 7,8 | 2,2 | 3,3 | 2,3 | 7,1 |
| نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، طريقة الأطلس (القيمة الحالية للدولار) | 1,430 | 1,490 | 1,700 | 1,690 | 1,740 | 1,820 | 2,000 |
| نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، تعادل القوة الشرائية (القيمة الدولية الحالية للدولار) | 3,770 | 3,940 | 4,310 | 4,400 | 4,540 | 4,720 | 5,030 |
| معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (٪ سنوياً) | 5,4 | 1,9 | 5,6 | 0,2 | 1,4 | 0,7 | 5,5 |
| القيمة المضافة في قطاع الزراعة [الفلاحة] (% إجمالي الناتج المحلي) | 15,7 | 16,7 | 16,1 | 14,7 | 12,6 | 11,4 | 13,7 |
| القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية (٪ إجمالي الناتج المحلي) | 16,9 | 16,9 | 16,5 | 17,1 | 18,3 | 18,8 | 18,3 |
| القيمة المضافة في قطاع الخدمات، الخ (٪ إجمالي الناتج المحلي) | 54,5 | 54,3 | 55,4 | 57,3 | 58,4 | 59,6 | 57,8 |
| صادرات السلع والخدمات (٪ إجمالي الناتج المحلي) | 43,6 | 40,4 | 39,5 | 40,4 | 44,9 | 44,7 | 42,1 |
| واردات السلع والخدمات (٪ إجمالي الناتج المحلي) | 50,6 | 45,3 | 46,5 | 48,0 | 47,9 | 48,7 | 43,7 |
| رصيد الحساب الجاري (٪ إجمالي الناتج المحلي) | 3,8– | 3,6– | 7,1– | 9,1– | 3,4– | 4,3– | 2,4– |
| مجموع خدمة الدين (٪ إجمالي الدخل القومي) | 26,7 | 26,0 | 21,9 | 22,9 | 20,8 | 18,4 | 17,8 |
| مجموع الدين الخارجي (٪ إجمالي الدخل القومي) | 64,7 | 65,7 | 57,8 | 63,2 | 65,2 | 62,1 | 59,7 |
| إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي حسب عدد أشهر الواردات | 1,6 | 1,6 | 1,4 | 1,4 | 2,2 | 2,5 | 3,1 |
| الإيرادات الجارية، باستبعاد المنح (٪ إجمالي الناتج المحلي) | 30,7 | 29,0 | 29,4 | 30,3 | 31,3 | 30,1 | 29,6 |
| إجمالي الإنفاق (٪ إجمالي الناتج المحلي) | 34,6 | 34,0 | 32,1 | 33,1 | 32,3 | 32,8 | 32,6 |
| إجمالي الادخار المحلي (٪ إجمالي الناتج المحلي) | 25,5 | 27,1 | 27,4 | 21,7 | 21,5 | 20,7 | 23,5 |
| معدل الأمّية لدى البالغين (٪ السكان البالغين الذين أعمارهم 15 عاماً فأكثر) | 40,9 | 39,8 | 38,7 | 37,7 | 36,5 | 35,3 | 34,1 |
| تحصين الأطفال باللقاحات، اللقاح الثلاثي (٪ دون 12 شهراً) | 93,0 | 93,0 | 95,0 | 94,0 | 93,0 | 94,0 | 95,0 |
| القدرة على الوصول إلى مصدر مياه محسّن (٪ مجموع السكان الذين لديهم مصادر محسّنة) | 80,0 | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| القدرة على الحصول على خدمات صرف صحي محسّنة (٪ مجموع السكان الذين لديهم مصادر محسّنة) | 76,0 | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية (٪ الإجمالي) | 113,3 | 113,7 | 114,1 | 116,6 | 117,2 | 116,8 | 116,5 |
| معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية (٪ الإجمالي) | 44,9 | 45,9 | 48,6 | 53,2 | 56,8 | 60,4 | 64,6 |
| إجمالي عدد السكان (بالملايين) | 8,2 | 8,3 | 8,5 | 8,7 | 8,8 | 9,0 | 9,1 |
| معدل نمو السكان (٪ سنوياً) | 2,4 | 2,0 | 2,0 | 2,0 | 1,8 | 1,6 | 1,5 |
| سكان المناطق الحضرية (٪ إجمالي عدد السكان) | 57,9 | 58,7 | 59,5 | 60,3 | 61,1 | 61,9 | 62,6 |
| العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) | 70,3 | 70,5 | 70,8 | 70,8 | 71,0 | 71,4 | 71,6 |
| معدل الخصوبة الكلية (عدد مرات الولادة للمرأة الواحدة) | 3,5 | 000 | 3,2 | ... | 2,9 | 2,7 | 2,5 |
| معدل وفيات الرضّع (لكل ألف مولد حي) | 37,3 | 35,7 | 34,2 | 32,3 | 31,7 | 30,5 | 29,7 |
| معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية للذكور (٪ الأطفال في سن التعليم) | 119,6 | 119,5 | 119,4 | 121,6 | 121,8 | 120,9 | 120,1 |
| معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية للإناث (٪ الأطفال في سن التعليم) | 106,6 | 107,5 | 108,6 | 111,4 | 112,4 | 112,6 | 112,6 |
| معدل الأمّية لدى البالغين (٪ البالغين من الذكور الذين أعمارهم 15 عاماً فأكثر) | 28,4 | 27,6 | 26,7 | 26,0 | 25,0 | 24,0 | 23,0 |
| معدل الأمّية لدى البالغين (٪ البالغين من الإناث اللاتي أعمارهن 15 عاماً فأكثر) | 53,5 | 52,1 | 50,8 | 49,4 | 48,1 | 46,7 | 45,3 |

*المصدر*: قاعدة بيانات البنك الدولي حتى 23 مارس/آذار 2003

**الجدول ألف –2 ب** الفقر وعدم المساواة في: تونس، ومصر، والمغرب، والأردن

| | الحضر | | الريف | | الإجمالي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| اسم البلد وسنة إجراء المسح | الرقم القياسي لعدد الفقراء (٪) | فجوة الفقر (٪) | الرقم القياسي لعدد الفقراء (٪) | فجوة الفقر (٪) | الرقم القياسي لعدد الفقراء (٪) | فجوة الفقر (٪) | معامل جيني القياسي |
| **تونس** | | | | | | | |
| 1985 | 4,6 | غير متاح | 19,1 | غير متاح | 11,2 | غير متاح | 0,406 |
| 1990 | 3,5 | 0,7 | 13,1 | 3,2 | 7,4 | 1,7 | غير متاح |
| 1995 | 3,6 | 0,7 | 13,9 | 3,1 | 7,6 | 1,6 | 0,400 |
| 2000 | 1,7 | | 8,3 | | 4,1 | | 0,4 |
| **مصر** | | | | | | | |
| 1982/1981 | 18,2 | 3,5 | 16,1 | 3,1 | 17,2 | غير متاح | 0,394 |
| 1991/1990 | 20,3 | 4,3 | 28,6 | 4,5 | 25,0 | غير متاح | غير متاح |
| 1996/1995 | 22,5 | 4,9 | 23,3 | 4,3 | 22,9 | غير متاح | 0,320 |
| 1997 | 22,5 | 5,6 | 24,3 | 6,4 | 23,5 | 6,7 | 0,320 |
| 2000 /1999 | 3,7 | | 18,3 | | 16,7 | | |
| **المغرب** | | | | | | | |
| 1985/1984 | 17,3 | غير متاح | 32,6 | غير متاح | 26,0 | غير متاح | 0,446 |
| 1991/1990 | 7,6 | 1,5 | 18,0 | 3,8 | 13,1 | 2,7 | غير متاح |
| 1999/1998 | 12,0 | 2,5 | 27,2 | 6,7 | 19,0 | 4,4 | 0,395 |
| **الأردن** | | | | | | | |
| 1987/1986 | 2,6 | غير متاح | 4,4 | غير متاح | 3,0 | 0,3 | 0,36 |
| 1992 | 12,4 | 3,1 | 21,2 | 5,1 | 14,4 | 3,6 | 0,40 |
| 1997 | 10,0 | 2,1 | 18,2 | 4,0 | 11,7 | 2,5 | 0,36 |
| 1999[أ] | | | | | 12,0 | 3,03 | 0,36 |
| 2001[أ] | | | | | 11,6 | 3,01 | 0,36 |

أ. البنك الدولي، 2002 ، ص.11.

*المصادر:* Adams and Page 2003

| الجدول ألف-2 ج | مقارنة بين خطوط الفقر على الصعيدين القطري والدولي لعدد مختار من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| اسم البلد | سنة إجراء المسح | خطوط الفقر على المستوى القطري: النِسْبَة المئوية لعدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر | سنة إجراء المسح | خطوط الفقر على المستوى الدولي: النِسْبَة المئوية لعدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد/للفرد/ يومياً | النِسْبَة المئوية لعدد السكان الذين يعيشون على أقل من دولار ين/للفرد/ يومياً |
| الجزائر | 1995 | 22,6 | 1995 | 2 < | 15,1 |
| مصر | 1997 | 23,5 | 1995 | 3,1 | 52,7 |
| الأردن | 1997 | 11,7 | 1997 | 2< | 7,4 |
| المغرب | 1999/ 1998 | 19,0 | 1991/ 1990 | 2< | 7,5 |
| تونس | 1995 | 7,6 | 1995 | 2 < | 10,0 |
| الضفة الغربية وقطاع غزة | 1998 | 23,2 | غير متاح | غير متاح | غير متاح |
| اليمن | 1992/ 1991 | 19,1 | 1998 | 15,7 | 45,2 |

*المصدر*: البنك الدولي 2003 ب.

| منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | | | | الأردن | | | | المغرب | | | | مصر | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1980 | 1979 | 1978 | 1975 | 1980 | 1979 | 1978 | 1975 | 1980 | 1979 | 1978 | 1975 | 1980 | 1979 | 1978 |
| 47,6 | ... | ... | 46 | ... | ... | ... | ... | 58 | ... | ... | 55 | 56 | ... | ... |
| 49,4 | ... | ... | 47,8 | ... | ... | ... | ... | 59,8 | ... | ... | 56 | 57 | ... | ... |
| 46 | ... | ... | 44,8 | ... | ... | ... | ... | 56,3 | ... | ... | 53 | 54 | ... | ... |
| 115 | ... | ... | 125 | 40,8 | ... | ... | 48,8 | 99,2 | ... | ... | 115 | 120 | ... | ... |
| 46,8 | 0 | 0 | 47,6 | ... | ... | ... | ... | 38,1 | ... | ... | 42 | 39 | ... | ... |
| 17,5 | 0 | 0 | 18,9 | ... | ... | ... | ... | 12 | ... | ... | 14 | 13 | ... | ... |
| 6,6 | ... | ... | 6,6 | 6,8 | ... | ... | 7,5 | 5,4 | ... | ... | 6,3 | 5,1 | ... | ... |
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| ... | ... | ... | ... | 30 | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | 84 | 82 | ... |
| ... | ... | ... | ... | 29 | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | 78 | 62 | ... |
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| 61,7 | 62,8 | 63,8 | 66,9 | 31,6 | 56,8 | 35,7 | 38,6 | 71,5 | 72 | 73 | 76 | 61 | 62 | 62 |
| 72,2 | 73,3 | 74,4 | 77,3 | 46,1 | 70,5 | 51,9 | 56,2 | 84,6 | 85 | 86 | 88 | 75 | 76 | 77 |
| 50,6 | 51,7 | 52,8 | 56,1 | 17,9 | 43,3 | 20,3 | 22,1 | 58 | 59 | 60 | 62 | 47 | 47 | 48 |
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| ... | ... | ... | ... | 73 | ... | ... | 78,6 | 61,6 | ... | ... | 47 | ... | ... | ... |
| ... | ... | ... | ... | 72,6 | ... | ... | 73,4 | 47,4 | ... | ... | 35 | ... | ... | ... |
| ... | ... | ... | ... | 73,4 | ... | ... | 83,6 | 75,1 | ... | ... | 58 | ... | ... | ... |
| ... | ... | ... | ... | 52,8 | ... | ... | 44,2 | 20,3 | ... | ... | 14 | ... | ... | ... |
| ... | ... | ... | ... | 50,8 | ... | ... | 37,2 | 15,7 | ... | ... | 10 | ... | ... | ... |
| ... | ... | ... | ... | 54,6 | ... | ... | 50,9 | 24,8 | ... | ... | 17 | ... | ... | ... |
| 15 | ... | 9,9 | ... | 59,1 | ... | ... | 47,5 | 26 | ... | ... | 17 | 51 | ... | ... |
| ... | ... | ... | ... | 31,8 | ... | ... | 34,7 | 38,2 | ... | ... | 42 | ... | ... | ... |
| 5,5 | 5,4 | 5,4 | 5,3 | 3,4 | 21,9 | 3,3 | 3,3 | 16,9 | 17 | 17 | 16 | 2,3 | 2,3 | 2,4 |
| 170,3 | 165,7 | 161,4 | 149,5 | 0,5 | 0,5 | 0,5 | 0,5 | 7,0 | 6,8 | 6,6 | 6,0 | 14,3 | 13,9 | 13,6 |
| 23,8 | 23,7 | 23,6 | 23,2 | 14,7 | 14,6 | 14,5 | 14,1 | 33,5 | 33,3 | 33,1 | 32,5 | 26,5 | 26,4 | 26,4 |

## الجدول ألف –2 د المؤشرات الاجتماعية في تونس وعددٍ من البلدان المقارنة ، 1975 – 1980

| المؤشر | تونس | | | | الجزائر | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1975 | 1978 | 1979 | 1980 | 1975 | 1978 | 1979 | 1980 | 1975 |
| إجمالي العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) | 58,6 | ... | ... | 62,4 | 56,3 | ... | ... | 59 | 53 |
| العمر المتوقع عند الولادة للإناث (بالسنوات) | 59,3 | ... | ... | 63,5 | 57,3 | ... | ... | 60 | 55 |
| العمر المتوقع عند الولادة للذكور (بالسنوات) | 57,8 | ... | ... | 61,4 | 55,3 | ... | ... | 58 | 52 |
| معدل وفيات الرضّع (لكل ألف مولد حي) | 94,4 | ... | ... | 69,2 | 120 | ... | ... | 98 | 139 |
| معدل المواليد الأولي (لكل ألف مولد حي) | 36,7 | ... | ... | 34,8 | 46,2 | ... | ... | 42 | 39 |
| معدل الوفيات الأولي (لكل ألف شخص) | 10,9 | ... | ... | 9 | 14,2 | ... | ... | 12 | 15 |
| معدل الخصوبة الكلية (عدد مرات الولادة للمرأة الواحدة) | 5,9 | ... | ... | 5,2 | 7,3 | ... | ... | 6,7 | 5,4 |
| القدرة على الوصول إلى مصدر مياه محسّن (٪ مجموع السكان) | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| القدرة على الوصول إلى مصدر مياه محسّن في الحضر (٪ مجموع السكان) | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| القدرة على الوصول إلى مصدر مياه محسّن في الريف (٪ مجموع السكان) | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| تحصين الأطفال باللقاحات، اللقاح الثلاثي (٪ دون 12 شهراً) | ... | ... | ... | 36 | ... | ... | ... | ... | ... |
| تحصين الأطفال باللقاحات، الحصبة (٪ دون 12 شهراً) | ... | ... | ... | 65 | ... | ... | ... | ... | ... |
| القدرة على الحصول على خدمات صرف صحي (٪ مجموع السكان الذين لديهم مصادر صرف صحي) | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| معدل الأميين البالغين (٪ سن 15 عاماً فأكثر) | 63,8 | 58,6 | 56,8 | 55,1 | 69,2 | 65 | 63 | 61 | 65 |
| معدل الأميات البالغات (٪ سن 15 عاماً فأكثر) | 77,1 | 72,3 | 70,5 | 68,8 | 83,2 | 79 | 78 | 76 | 79 |
| معدل الأميين البالغين، الذكور (٪ سن 15 عاماً فأكثر) | 50,6 | 45 | 43,3 | 41,7 | 53,9 | 49 | 47 | 46 | 50 |
| القدرة على الحصول على خدمات صرف صحي في الريف (٪ مجموع السكان في المناطق الريفية الذين لديهم مصادر صرف صحي) | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| القدرة على الحصول على خدمات صرف صحي في الحضر (٪ مجموع السكان في المناطق الحضرية الذين لديهم مصادر صرف صحي) | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... | ... |
| معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية (٪ صافي) | ... | ... | ... | 82,2 | 76,6 | ... | ... | 81 | ... |
| معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، إناث (٪ صافي) | ... | ... | ... | 71,8 | 63,9 | ... | ... | 71 | ... |
| معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، ذكور (٪ صافي) | ... | ... | ... | 92,1 | 88,9 | ... | ... | 91 | ... |
| معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية (٪ صافي) | 16,3 | ... | ... | 22,9 | ... | ... | ... | 31 | ... |
| معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية، إناث (٪ صافي) | 12,2 | ... | ... | 17,3 | ... | ... | ... | 24 | ... |
| معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية، ذكور (٪ صافي) | 20,3 | ... | ... | 28,2 | ... | ... | ... | 37 | ... |
| معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية (٪ إجمالي) | 21,1 | ... | ... | 27 | 20 | ... | ... | 33 | 40 |
| معدل عدد التلاميذ إلى المعلم الواحد، بالمدارس الابتدائية | 40 | ... | ... | 38,5 | 40,9 | ... | ... | 35 | 35 |
| استخدام الأراضي، الأراضي الصالحة للزراعة (٪ من مساحة الأراضي) | 22,1 | 22 | 21,9 | 20,5 | 2,9 | 2,9 | 2,9 | 2,9 | 2,7 |
| إجمالي قوة العمل (ملايين) | 1,8 | 2,0 | 2,1 | 2,2 | 4,1 | 4,5 | 4,7 | 4,9 | 12,7 |
| قوة العمل، إناث (٪ من إجمالي قوة العمل) | 26,3 | 27,9 | 28,4 | 28,9 | 20,9 | 21,2 | 21,3 | 21,4 | 26,2 |

| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | | | | | | المغرب | | | | | | الأردن | | | | | | مصر | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 |
| | ... | 68 | ... | 49 | ... | | ... | 67 | ... | 67 | ... | | ... | 71 | ... | 71 | ... | | ... | 67 | ... | 66 |
| | ... | 48 | ... | 50 | ... | | ... | 69 | ... | 69 | ... | | ... | 73 | ... | 73 | ... | | ... | 68 | ... | 68 |
| | ... | 46 | ... | 47 | ... | | ... | 65 | ... | 65 | ... | | ... | 70 | ... | 69 | ... | | ... | 65 | ... | 65 |
| | ... | 43 | ... | 93 | ... | | ... | 48 | ... | 51 | ... | | ... | 26 | ... | 28 | ... | | ... | 47 | ... | 51 |
| | ... | 40 | 0,1 | 41 | 0 | | ... | 25 | ... | 26 | ... | | ... | 30 | ... | 31 | ... | | ... | 26 | ... | 26 |
| | ... | 16 | 0 | 16 | 0 | | ... | 6,6 | ... | 6,8 | ... | | ... | 4,2 | ... | 4,4 | ... | | ... | 6,9 | ... | 7 |
| | ... | 3 | ... | 5,5 | ... | | ... | 2,9 | ... | 3,1 | 3,3 | | ... | 3,7 | 3,8 | 3,9 | ... | | ... | 3,3 | ... | 3,4 |
| | 89 | ... | ... | ... | ... | | 82 | ... | ... | ... | ... | | 96 | ... | ... | ... | ... | | 95 | ... | ... | ... |
| | 82 | ... | ... | ... | ... | | 100 | ... | ... | ... | ... | | 100 | ... | ... | ... | ... | | 96 | ... | ... | ... |
| | 41 | ... | ... | ... | ... | | 58 | ... | ... | ... | ... | | 84 | ... | ... | ... | ... | | 94 | ... | ... | ... |
| | ... | 59 | 48 | 53 | 53 | | ... | 94 | 93 | 95 | 95 | | ... | 85 | 91 | 93 | 100 | | ... | 95 | 96 | 94 |
| | ... | 57 | 50 | 58 | 54 | | ... | 93 | 91 | 92 | 93 | | 00 | 83 | 86 | 95 | 98 | | ... | 96 | 98 | 92 |
| | 55 | ... | ... | ... | ... | | 75 | 00 | 00 | 00 | 00 | | 99 | ... | ... | ... | ... | | 94 | ... | ... | ... |
| 34 | 38 | 39 | 41 | 42 | 43 | 50 | 51 | 52 | 53 | 54 | 55 | 9,8 | 10 | 11 | 11 | 12 | 13 | 44 | 45 | 45 | 46 | 47 |
| | 46 | 47 | 49 | 50 | 52 | | 64 | 65 | 66 | 67 | 68 | | 16 | 17 | 17 | 18 | 19 | | 56 | 57 | 58 | 59 |
| 24 | 30 | 31 | 32 | 33 | 34 | 37 | 38 | 39 | 40 | 41 | 41 | 4,6 | 5,2 | 5,5 | 5,8 | 6,2 | 6,6 | 33 | 33 | 34 | 35 | 35 |
| | 41 | ... | ... | ... | ... | | 42 | ... | ... | ... | ... | | 98 | ... | ... | ... | ... | | 91 | ... | ... | ... |
| | 81 | ... | ... | ... | ... | | 100 | ... | ... | ... | ... | | 100 | ... | ... | ... | ... | | 98 | ... | ... | ... |
| | ... | ... | ... | ... | ... | | ... | ... | 79 | ... | 74 | | ... | ... | 83 | ... | ... | | ... | ... | 92 | ... |
| | ... | ... | ... | ... | ... | | ... | ... | 00 | ... | 65 | | ... | ... | 83 | ... | ... | | ... | ... | 89 | ... |
| | ... | ... | ... | ... | ... | | ... | ... | 85 | ... | 83 | | ... | ... | 82 | ... | ... | | ... | ... | 95 | ... |
| | ... | ... | ... | ... | ... | | ... | ... | ... | ... | ... | | ... | ... | 72 | ... | ... | | ... | ... | ... | ... |
| | ... | ... | ... | ... | ... | | ... | ... | ... | ... | ... | | ... | ... | 75 | ... | ... | | ... | ... | ... | ... |
| | ... | ... | ... | ... | ... | | ... | ... | ... | ... | 00 | | ... | ... | 70 | ... | ... | | ... | ... | ... | ... |
| | ... | ... | ... | ... | ... | | ... | ... | 40 | ... | 39 | | ... | ... | 80 | 57 | 56 | | ... | ... | 81 | 78 |
| | ... | ... | ... | ... | ... | | ... | ... | 28 | 28 | 28 | | ... | ... | 25 | 21 | 21 | | ... | ... | 24 | 23 |
| | ... | ... | 6,5 | 6,5 | 6,5 | | ... | ... | 20 | 20 | 20 | | ... | ... | 2,9 | 2,9 | 2,8 | | ... | ... | 2,8 | 2,8 |
| 290 | 289 | 282 | 275 | 268 | 260 | 12 | 12 | 11 | 11 | 11 | 10 | 1,5 | 1,5 | 1,4 | 1,3 | 1,3 | 1,2 | 25 | 24 | 24 | 23 | 22 |
| 28,1 | 27,7 | 27,3 | 26,9 | 26,6 | 26,2 | 34,8 | 34,7 | 34,7 | 34,7 | 34,6 | 34,6 | 25 | 25 | 24 | 23 | 23 | 22 | 30,7 | 30,4 | 30,1 | 29,7 | 29,4 |

## الجدول ألف –2 هـ المؤشرات الاجتماعية في تونس وعددٍ من البلدان المقارنة، 1996–2001

| المؤشر | تونس | | | | | | الجزائر | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
| إجمالي العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) | ... | 72 | 72 | 72 | ... | 72 | ... | 70 | ... | 71 | ... | ... |
| العمر المتوقع عند الولادة للإناث (بالسنوات) | ... | 74 | 74 | 74 | ... | | ... | 72 | ... | 73 | ... | ... |
| العمر المتوقع عند الولادة للذكور (بالسنوات) | ... | 70 | 71 | 71 | ... | | ... | 69 | ... | 69 | ... | ... |
| معدل وفيات الرضّع (لكل ألف مولد حي) | 30 | 28 | 25 | 24 | ... | | 37 | 35 | ... | 34 | ... | ... |
| معدل المواليد الأولي (لكل ألف مولد حي) | 20 | 19 | 18 | 17 | ... | | ... | 27 | ... | 25 | ... | ... |
| معدل الوفيات الأولي (لكل ألف شخص) | 5,5 | 5,6 | 5,6 | 5,6 | ... | | 6 | 6,1 | ... | 5,6 | ... | ... |
| معدل الخصوبة الكلية (عدد مرات الولادة للمرأة الواحدة) | 2,5 | 2,4 | 2,2 | 2,2 | ... | | ... | 3,6 | ... | 3,4 | ... | ... |
| القدرة على الوصول إلى مصدر مياه محسّن (٪ مجموع السكان) | ... | ... | ... | ... | ... | | ... | ... | ... | ... | 94 | ... |
| القدرة على الوصول إلى مصدر مياه محسّن في الحضر (٪ مجموع السكان) | ... | ... | ... | ... | ... | | ... | ... | ... | ... | 98 | ... |
| القدرة على الوصول إلى مصدر مياه محسّن في الريف (٪ مجموع السكان) | ... | ... | ... | ... | ... | | ... | ... | ... | ... | 88 | ... |
| تحصين الأطفال باللقاحات، اللقاح الثلاثي (٪ دون 12 شهراً) | 91 | 96 | 96 | 110 | ... | | 77 | 79 | 80 | 83 | ... | 91 |
| تحصين الأطفال باللقاحات، الحصبة (٪ دون 12 شهراً) | 86 | 92 | 94 | 93 | ... | | 75 | 74 | 75 | 78 | ... | 92 |
| القدرة على الحصول على خدمات صرف صحي (٪ مجموع السكان الذين لديهم مصادر صرف صحي) | ... | ... | ... | ... | ... | | ... | ... | ... | ... | 73 | ... |
| معدل الأميين البالغين (٪ سن 15 عاماً فأكثر) | 34 | 33 | 31 | 30 | 29 | 28 | 37 | 36 | 35 | 33 | 32 | 48 |
| معدل الأميات البالغات (٪ سن 15 عاماً فأكثر) | 45 | 44 | 42 | 41 | 39 | | 49 | 47 | 46 | 44 | 43 | 60 |
| معدل الأميين البالغين، الذكور (٪ سن 15 عاماً فأكثر) | 23 | 22 | 21 | 20 | 19 | 18 | 26 | 25 | 24 | 23 | 22 | 36 |
| القدرة على الحصول على خدمات صرف صحي في الريف (٪ مجموع السكان في المناطق الريفية الذين لديهم مصادر صرف صحي) | ... | ... | ... | ... | ... | | ... | ... | ... | ... | 47 | 00 |
| القدرة على الحصول على خدمات صرف صحي في الحضر (٪ مجموع السكان في المناطق الحضرية الذين لديهم مصادر صرف صحي) | ... | ... | ... | ... | ... | | ... | ... | ... | ... | 90 | ... |
| معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية (٪ صافي) | 98 | ... | 98 | ... | ... | | 94 | ... | 94 | ... | ... | 93 |
| معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، إناث (٪ صافي) | 96 | ... | 96 | ... | ... | | 91 | ... | 92 | ... | ... | 88 |
| معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، ذكور (٪ صافي) | 99 | ... | 99 | ... | ... | | 97 | ... | 96 | ... | ... | 98 |
| معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية (٪ صافي) | ... | ... | ... | ... | ... | | 56 | ... | 58 | ... | ... | 68 |
| معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية، إناث (٪ صافي) | ... | ... | ... | ... | ... | | 55 | ... | 59 | ... | ... | 64 |
| معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية، ذكور (٪ صافي) | ... | ... | ... | ... | ... | | 58 | ... | 58 | ... | ... | 71 |
| معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية (٪ إجمالي) | 65 | 64 | 73 | ... | ... | | 63 | ... | 66 | ... | ... | 75 |
| معدل عدد التلاميذ إلى المعلم الواحد، بالمدارس الابتدائية | 25 | 24 | 25 | ... | ... | | 27 | 27 | 00 | ... | ... | 27 |
| استخدام الأراضي، الأراضي الصالحة للزراعة (٪ من مساحة الأراضي) | 19 | 19 | 19 | ... | ... | | 3,2 | 3,2 | 3,2 | ... | ... | 2,8 |
| إجمالي قوة العمل (ملايين) | 3,4 | 3,5 | 3,6 | 3,7 | 3,8 | 3,9 | 9 | 9,3 | 9,6 | 9,9 | 10 | 11 | 22 |
| قوة العمل، إناث (٪ من إجمالي قوة العمل) | 30,7 | 30,9 | 31,2 | 31,4 | 31,7 | 31,9 | 25,1 | 25,7 | 26,4 | 27,0 | 27,6 | 28,3 | 29,0 |

*المصدر*: البنك الدولي، *مؤشرات التنمية العالمية* (أعداد متعددة)

**الجدول ألف –2 و** تونس: عمليات الخصخصة وإعادة الهيكلة، حسب القطاعات (1987 إلى أغسطس/آب 2003)

| القطاع | القيمة بملايين الدنانير التونسية | القيمة ٪ | عدد مؤسسات الأعمال العدد | عدد مؤسسات الأعمال ٪ |
|---|---|---|---|---|
| **الزراعة [الفلاحة]، وصيد الأسماك، والصناعات الزراعية** | 72,0 | 3,2 | 18,0 | 10,7 |
| **الصناعة** | 952,0 | 40,6 | 56,0 | 33,3 |
| مواد البناء والتشييد | 825,0 | 35,1 | 18,0 | 10,7 |
| الصناعات الميكانيكية والكهربائية والكيمائية | 108,0 | 4,6 | 30,0 | 17,9 |
| المنسوجات | 19,0 | 0,8 | 8,0 | 4,8 |
| **الخدمات** | 1,318,0 | 56,2 | 94,0 | 56,0 |
| السياحة والحرف اليدوية | 277,0 | 11,8 | 37,0 | 22,0 |
| التجارة | 137,0 | 5,8 | 21,0 | 12,5 |
| النقل | 69,0 | 3,0 | 16,0 | 9,5 |
| أخرى | 835,0 | 35,6 | 20,0 | 11,9 |
| **المجموع** | 2,346,0 | 100,0 | 168,0 | 100,0 |

*المصدر:* مديرية الخصخصة، الحكومة التونسية

**الجدول ألف –2 ز** تونس: الاستثمار الأجنبي في عمليات الخصخصة (1987– 31 أغسطس/آب 2003)

| القطاع | الحصيلة من الاستثمار الأجنبي | نِسْبَة مئوية من المجموع |
|---|---|---|
| **الزراعة، وصيد الأسماك، وصناعات المواد الغذائية** | 0 | 0 |
| **الصناعة** | 782 | 44,6 |
| مواد البناء والتشييد | 771 | 43,9 |
| الصناعات الميكانيكية والكيمائية | 6 | 0,3 |
| المنسوجات | 5 | 0,3 |
| **الخدمات** | 974 | 55,5 |
| السياحة والحرف اليدوية | 93 | 5,3 |
| النقل | 17 | 1,0 |
| التجارة | 76 | 4,3 |
| أخرى | 788 | 44,9 |
| **المجموع** | 1,755 | 100,0 |

*المصدر:* وزارة التنمية الاقتصادية، الحكومة التونسية

**الجدول ألف –2 ح** تونس: عمليات الخصخصة وإعادة الهيكلة، حسب القطاعات (أكتوبر/تشرين 1998 إلى أغسطس/آب 2003)

| القطاع | حصيلة الخصخصة بملايين الدنانير التونسية | نِسْبَة مئوية إلى المجموع |
|---|---|---|
| **الزراعة، وصيد الأسماك، وصناعات المواد الغذائية** | 24 | 1 |
| **الصناعة** | 855 | 45 |
| مواد البناء والتشييد | 798 | 42 |
| الصناعات الميكانيكية والكيمائية | 51 | 3 |
| المنسوجات | 6 | 0 |
| **الخدمات** | 205 | 11 |
| السياحة والحرف اليدوية | 143 | 8 |
| النقل | 0 | 0 |
| التجارة | 62 | 3 |
| أخرى | 806 | 43 |
| **المجموع** | 1,891 | 100 |

*المصدر*: وزارة التنمية الاقتصادية ـ الحكومة التونسية

**الجدول ألف –2 ط** تونس: أنواع عمليات الخصخصة (من 1982 إلى أغسطس/آب 2003)

| النوع | عدد مؤسسات الأعمال | نِسْبَة مئوية إلى المجموع |
|---|---|---|
| خصخصة كاملة | 87 | 52 |
| خصخصة جزئية | 31 | 18 |
| تصفية | 38 | 23 |
| أنواع أخرى | 10 | 6 |
| حقوق الامتياز | 2 | 1 |
| **المجموع** | 168 | 100 |

*ملاحظة*: بلغ إجمالي حصيلة الخصخصة 2346 مليون دينار تونسي
*المصدر*: مديرية الخصخصة، الحكومة التونسية

**الجدول ألف –2 ي** تونس: أنماط عمليات الخصخصة (من 1982 إلى 31 أغسطس/آب 2003)

| النمط | حصيلة الخصخصة بملايين الدنانير التونسية | نِسْبَة مئوية إلى المجموع |
|---|---|---|
| مبيعات الأسهم | 1,239 | 53 |
| مبيعات أصول رأسمالية (بيع وحدات عاملة) | 352 | 15 |
| حقوق الامتياز | 756 | 32 |
| **المجموع** | 2,346 | 100 |

*المصدر*: مديرية الخصخصة، الحكومة التونسية

| الجدول ألف –2 ك | التجارة والانفتاح: تونس وبلدان مقارنة | |
|---|---|---|
| البلد/المنطقة | 1985 | 2000 |
| الجزائر | 50 | 64 |
| جمهورية مصر العربية | 52 | 39 |
| الأردن | 113 | 110 |
| المغرب | 60 | 69 |
| تونس | 70 | 92 |
| **منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** | **45** | **59** |

*المصدر*: ب Adams and Page 2003: البنك الدولي، *مؤشرات التنمية العالمية*

| الجدول ألف –2 ل | متوسط أسعار التعريفات الجمركية في عدد مختار من البلدان (المتوسط المرجح، ٪) | |
|---|---|---|
| البلد | 1995–1992 | 2002–2001 |
| الجزائر | 16,1 | 7,6 |
| جمهورية مصر العربية | 17,1 | 9,7 |
| الأردن | غير متاح | 11,1 |
| المغرب | 47,0 | 27,9 |
| تونس | 30,0 | 27,4 |
| شيلي | 10,98 | 7 |
| جمهورية كوريا | 6,94 | 5,68 |
| موريشيوس | 22,64 | 15,76 |
| ماليزيا | 4,7 | 5,17 |
| تايلند | 13,18 | 9,33 |

*المصدر*: البنك الدولي، حلول التجارة المتكاملة العالمية (WIS) حتى أكتوبر/تشرين الأول 2003.

| الجدول ألف – 2 م | تونس: موجز إحصاءات التعريفات الجمركية 2000–2002 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | تعريفات الدولة الأولى بالرعاية | | | التعريفات التفضيلية للاتحاد الأوروبي | | |
| | 2000 | 2001 | 2002 | 2000 | 2001 | 2002 |
| المتوسط | 35,9 | 35,9 | 34,5 | 28,5 | 25,6 | 24,3 |
| المنتجات الزراعية | 77,1 | 77,1 | 71,6 | 77,2 | 76,7 | 76,6 |
| المنتجات غير الزراعية | 25 | 25 | 22,8 | 16 | 12,5 | 10,9 |
| الحد الأقصى | 220 | 220 | 215 | غير متاح | غير متاح | غير متاح |

*المصدر*: صندوق النقد الدولي، الجدول 2 ، ص. 20.

| الجدول ألف –2 ن | تونس: قوانين الاستثمار والمنافسة والبنوك |
|---|---|
| | مثّل قانون الاستثمار الموحد الجديد ـ الذي جرى إقراره في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٣ في إطار قرض مساندة إصلاح مؤسسات الأعمال والقطاع المالي EFRSL ـ تحسناً هاماً مقارنة بالنظام السابق. |
| | جرى رفع قانون البنوك المعدل وإطار تنظيمي جديد يتعلق بصناديق الاستثمار إلى مجلس النواب في إطار القرض الثاني للتكييف لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (ECAL II) ويتوقف هذا القانون ـ بصفة عامة ـ مع المعايير الدولية، ويمثّل تقدّماً جيداً في ضمان وضع إطار قانوني مناسب لهذا القطاع. |
| | تم إقرار قانون المرافعات المدنية والتجارية المعدل في عام ٢٠٠٣ بغرض تسهيل الإجراءات القضائية المتعلقة باسترداد القروض، وذلك في إطار القرض الثاني للتكييف لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (ECAL II). |
| | صدر قانون يحظر سياسات التسعير غير التنافسية في إطار قرض لمساندة إصلاح مؤسسات الأعمال والقطاع المالي EFRSL في أوائل عام 1990. |

| الجدول ألف –2 س | فئات الاستثمار في أخر خمسة مشروعات جرى انجازها في قطاع التعليم، وفي مشروع تحسين نوعية التعليم الجاري تنفيذه حالياً (EQIP) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | تكاليف تقديريه/تكاليف فعلية (بملايين الدولارات | | | | | (EQIP) |
| فئة | برنامج تحسين نوعية التعليم (EQIP 1) (2005–2000) | مشروع مساندة التعليم الثانوي (2002–1995) | مشروع إعادة هيكلة التعليم العالي (2002–1992) | مشروع صندوق العمالة والتدريب (1997–1990) | مشروع قرض قطاع التعليم والتدريب (1997–1989) | المشروع الخامس لقطاع التعليم (1990–1983) |
| البنية الأساسية للمدارس | 122 | 150 | 59 | 0 | 114 | 8,7 |
| التجهيزات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات | 49 | 0 | 0 | 0 | 54,7 | 18 |
| التدريب/المساعدة الفنية/الابتكار | 11 | 7,3 | 15 | 18,5 | 2,8 | 0,5 |
| الإدارة/التنظيم/تحسينات في النظام | 0,3 | 0 | 3 | 2,2 | 0 | 0 |
| المجموع | 182 | 157,3 | 77 | 20,7 | 172 | 27 |

*ملاحظة:* هذه التكاليف هي تكاليف تقديريه لمشروع تحسين نوعية التعليم (EQIP)، وتكاليف فعليه بالنِسْبَة للمشروعات الأخرى.
*المصدر:* البيانات الداخلية في البنك الدولي

# الملحق ألف–3: المساعدات الخارجية إلى تونس

**الجدول ألف–3 أ** تونس: صافي مقبوضات الموارد المالية الخارجية (بملايين الدولارات الأمريكية)

| | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| جميع الجهات المانحة | 619,9 | 333,5 | 696,5 | 717,9 | 694,5 | 1,510,9 | 650,7 | 522,6 | 499,3 | 622,1 | 655,5 | 729,6 |
| البنك الدولي | 103,2 | 172,8 | 35,4– | 108,6 | 14,6 | 68,4– | 3,1– | 48,9– | 39,3– | 41,0 | 16,9– | 144,7 |
| البنك الدولي للإنشاء والتعمير | 102,0 | 172,0 | 36,9– | 101,2 | 15,3 | 64,7– | 14,6 | 45,8– | 36,5– | 43,8 | 14,5– | 146,9 |
| المؤسسة الدولية للتنمية | 1,0– | 2,0– | 1,9– | 2,0– | 2,1– | 2,1– | 2,1– | 2,1– | 2,1– | 2,1– | 2,1– | 2,1– |
| مؤسسة التمويل الدولية | 2,2 | 2,8 | 3,4 | 9,4 | 1,4 | 1,6 | 15,6– | 0,9– | 0,6– | 0,6– | 0,3– | – |
| برنامج الغذاء العالمي | 13,6 | 3,4 | 2,6 | 3,7 | 3,7 | 3,9 | 2,5 | 4,0 | 0,1– | – | – | – |
| فرنسا | 11,0 | 101,8– | 142,6 | 105,9 | 105,3 | 118,8 | 103,9 | 65,3 | 192,1 | 257,2 | 35,7 | 139,5 |
| ألمانيا | 23,4 | 21,6 | 52,7 | 50,2 | 22,8 | 16,0– | 3,5 | 180,3 | 15,0– | 69,2– | 28,9 | 24,2 |
| اليابان | 14,8 | 263,1– | 70,8– | 10,2 | 380,2 | 530,9 | 284,4 | 14,8 | 15,1 | 45,8 | 119,5 | 117,8 |
| السويد | 28,4 | 32,9 | 12,6 | 20,7 | 9,7 | 0,2 | 7,3– | 6,4– | 0,7 | 0,9– | 4,4 | 1,5 |
| المملكة المتحدة | 15,0 | 13,8 | 103,4 | 1,2 | 8,4 | 1,4– | 4,3 | 4,1 | 43,9 | 3,3– | 50,8 | 26,8– |
| الولايات المتحدة | 24,0 | 8,0 | 1,0– | 14,0– | 13,0– | 766,0 | 2,0 | 51,0 | 5,4– | 48,0– | 4,0 | 30,0– |
| بلدان عربية | 105,0 | 3,0– | 4,4– | 4,5– | 15,1– | 22,6– | 38,3– | 20,5– | 32,0– | 18,4– | 11,5– | 1,5– |
| هيئات عربية | 32,0 | 28,5 | 46,8 | 34,1 | 3,0 | 0,8– | 0,7 | 0,1 | 0,5 | 0,4 | 0,4– | 1,1– |
| المفوضية الأوروبية/الإتحاد الأوروبي | 205,4 | 166,3 | 582,8 | 393,1 | 171,0 | 164,0 | 307,8 | 467,0 | 424,0 | 329,6 | 619,1 | 333,0 |
| آخرون | 44,4 | 254,1 | 135,4– | 8,8 | 4,1 | 36,4 | 9,7– | 188,2– | 85,2– | 88,0 | 168,1– | 28,4 |
| صافي المقبوضات | | | | | | | | | | | | |
| الجزائر | 641 | 1,968 | 1,062– | 15– | 661 | 548 | 1876 | 391– | 203 | 934– | 384– | 552 |
| جمهورية مصر العربية | 3,311 | 4,237 | 1,661 | 2,677 | 3,228 | 2,441 | 2,737 | 2,916 | 4,119 | 1,771 | 3,242 | 2,800 |
| الأردن | 1,087 | 747 | 404 | 118 | 465 | 944 | 864 | 503 | 611 | 511 | 573 | 490 |
| المغرب | 1,620 | 1,888 | 1,182 | 746 | 811 | 617 | 812 | 549 | 895 | 587 | 586 | 337 |

*المصدر*: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 2003

**الجدول ألف–3 ب** تونس: تدفقات من البنك الدولي، 1990–2003 (بملايين الدولارات الأمريكية)

| | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الارتباطات | 147 | 68 | 385 | 144 | 268 | 273 | 99 | 242 | 222 | 194 | 202 | 76 | 253 | 112 |
| صافي مدفوعات القروض والمنح | 140 | 109 | 58 | 27 | 14 | 10 | 57– | 28 | 48– | 33 | 16– | 28 | 77 | 19– |
| صافي التحويلات | 47 | 1– | 56– | 92– | 106– | 118– | 182– | 80– | 145– | 62– | 99– | 48– | 3– | 79– |
| *صافي المدفوعات بنِسْبَة الفرد (بالدولارات الأمريكية)* | *17,2* | *13,1* | *6,8* | *3,1* | *1,6* | *1,1* | *6,3–* | *3,0* | *5,2–* | *3,5* | *1,7–* | *2,9* | *7,9* | *1,9–* |

**الجدول ألف –3 ج** الجزائر: تدفقات من البنك الدولي، 1990–2003 (بملايين الدولارات الأمريكية)

| | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الارتباطات | 458 | 431 | 215 | 240 | 140 | 331 | 428 | 89 | 150 | 0 | 98 | 42 | 31 | 89 |
| صافي مدفوعات القروض والمنح | 171 | 95 | 236 | 36 | 9 | 203 | 256 | 131– | 4– | 147– | 119– | 105– | 104– | 114– |
| صافي التحويلات | 95 | 11 | 127 | 80– | 104– | 77 | 112 | 260– | 118– | 276– | 248– | 229– | 217– | 188– |
| *صافي المدفوعات بنِسْبَة الفرد (بالدولارات الأمريكية)* | *6,8* | *3,7* | *9,0* | *1,3* | *0,3* | *7,2* | *9,0* | *4,5–* | *0,1–* | *4,9–* | *3,9–* | *3,4–* | *3,3–* | *3,6–* |

**الجدول ألف–3 د** مصر: تدفقات من البنك الدولي، 1990–2003 (بملايين الدولارات الأمريكية)

| | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الارتباطات | 62 | 524 | 376 | 338 | 121 | 80 | 172 | 75 | 142 | 550 | 50 | 0 | 50 | 12 |
| صافي مدفوعات القروض والمنح | 70– | 98– | 60– | 33 | 16– | 84– | 67– | 55– | 29 | 51– | 38– | 57– | 48– | 26– |
| صافي التحويلات | 207– | 249– | 184– | 92– | 136– | 207– | 180– | 146– | 41– | 114– | 94– | 105– | 87– | 53– |
| *صافي المدفوعات بنِسْبَة الفرد (بالدولارات الأمريكية)* | *1,3–* | *1,8–* | *1,1–* | *0,6* | *0,3–* | *1,5–* | *1,1–* | *0,9–* | *0,5* | *0,8–* | *0,6–* | *0,9–* | *0,7–* | *0,4–* |

**الجدول ألف–3 هـ** المغرب: تدفقات من البنك الدولي، 1990–2003 (بملايين الدولارات الأمريكية)

| | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الارتباطات | 483 | 626 | 325 | 549 | 412 | 58 | 540 | 108 | 200 | 440 | 8 | 98 | 5 | 4 |
| صافي مدفوعات القروض والمنح | 189 | 135 | 263 | 58 | 19 | 102– | 141 | 24– | 31– | 113 | 227– | 130– | 218– | 197– |
| صافي التحويلات | 20– | 103– | 22 | 201– | 245– | 381– | 134– | 274– | 249– | 103– | 427– | 310– | 375– | 305– |
| *صافي المدفوعات بنِسْبَة الفرد (بالدولارات الأمريكية)* | *7,9* | *5,5* | *10,5* | *2,3* | *0,7* | *3,9–* | *5,3* | *0,9–* | *1,1–* | *4,0* | *7,9–* | *4,5–* | *7,3–* | *6,5–* |

**الجدول ألف–3 و** الأردن: تدفقات من البنك الدولي، 1990–2003 (بملايين الدولارات الأمريكية)

| | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الارتباطات | 175 | 25 | 0 | 55 | 100 | 147 | 120 | 140 | 67 | 210 | 35 | 120 | 5 | 120 |
| صافي مدفوعات القروض والمنح | 78 | 17– | 21 | 38 | 22 | 31 | 40 | 109 | 7– | 89 | 24– | 103 | 10– | 99 |
| صافي التحويلات | 43 | 61– | 20– | 4– | 22– | 17– | 9– | 63 | 56– | 41 | 75– | 50 | 53– | 70 |
| *صافي المدفوعات بنِسْبَة الفرد (بالدولارات الأمريكية)* | *24,7* | *4,7–* | *5,5* | *9,8* | *5,4* | *7,3* | *9,2* | *24,5* | *1,5–* | *18,7* | *4,9–* | *20,6* | *1,9–* | *18,5* |

ملاحظة: حتى 29 إبريل/نيسان 2003

أ. تم استنباط أرقام السكان لعامي 2002 و2003 باستخدام معدل نمو السكان لعام 2001.

*المصدر:* بيانات البنك الدولي حتى 29 إبريل/نيسان 2003.

**الجدول ألف–4** قائمة مُختارة من نواتج وتقارير العمل الاقتصادي والقطاعي واستراتيجيات المساعدة القُطرية الخاصة بتونس

| اسم التقرير | نوع التقرير * | التاريخ | رقم التقرير | السنة |
|---|---|---|---|---|
| 1. Tunisia – Country Assistance Strategy | CAS | 03/28/00 | 20161 | 2000 |
| **قطاع الزراعة [الفلاحة]** | | | | |
| 1. From Universal Food Subsidies to a Self-Targeted Program: A Case Study in Tunisian Reform | Pub | 12/31/96 | WDP351 | 1996 |
| **السياسة الاقتصادية** | | | | |
| 1. Morocco, Tunisia – Export Growth: Determinants and Prospects | SR | 10/31/94 | 12947 | 1994 |
| 2. Tunisia – Poverty Alleviation: Preserving Progress while Preparing for the Future (Vol. 1-2) | SR | 08/31/95 | 13993 | 1995 |
| 3. Tunisia – Towards the 21st Century (Vol. 1-2) | ER | 10/31/95 | 14375 | 1995 |
| 4. Logistical Constraints on International Trade in the Maghreb | PRWP | 05/31/96 | WPS1598 | 1996 |
| 5. From Universal Food Subsidies to a Self-Targeted Program | SR | 06/30/96 | 15878 | 1996 |
| 6. Tunisia's Global Integration and Sustainable Development: Strategic Choices for 21st Century | Pub | 08/31/96 | 15966 | 1996 |
| 7. Implementation of Uruguay Round Commitments: The Development Challenges | PRWP | 10/31/99 | WPS2215 | 1999 |
| 8. Trade Policy Developments in the Middle East and North Africa | Pub | 02/29/00 | 20322 | 2000 |
| 9. Exports and Information Spillovers | PRWP | 11/30/00 | WPS2474 | 2000 |
| **قطاع التعليم** | | | | |
| 1. Tunisia – Higher Education: Challenges and Opportunities | SR | 05/08/97 | 16522 | 1997 |
| 2. Education in the Middle East and North Africa: A Strategy towards Learning for Development | WP | 04/30/99 | 21589 | 1999 |
| 3. L'Enseignement Superieur Tunisien: Enjeux et Avenir | Pub | 03/31/98 | 17493 | 1998 |
| **قطاع الطاقة** | | | | |
| 1. Tunisia – Inter-fuel Substitution Study: A Joint Report | ESMAP | 05/31/90 | ESM114 | 1990 |
| 2. Tunisia – Power Efficiency Study | ESMAP | 02/29/92 | ESM136 | 1992 |
| 3. Tunisia – Energy Management Strategy in Residential and Tertiary Sectors | ESMAP | 04/30/92 | ESM146 | 1992 |
| 4. Increasing the Efficiency of Gas Distribution – Phase 1: Case Studies and Thematic Data Sheets | ESMAP | 07/31/99 | ESM218 | 1999 |
| **شؤون البيئة** | | | | |
| 1. The Greening of the Economic Policy Reform (Vol. 1-2) | EWP | 02/28/97 | 16339 | 1997 |
| **التمويل** | | | | |
| 1. External Finance in the Middle East – Trends and Prospects | DWP | 12/31/93 | 20956 | 1993 |
| 2. Making Micro Finance Work in the Middle East and North Africa | WP | 12/31/98 | 23076 | 1998 |
| **قطاع الرعاية الصحية** | | | | |
| 1. How Access to Contraception Affects Fertility and Contraceptive Use in Tunisia | PRWP | 01/31/92 | WPS841 | 1999 |
| 2. Towards a Virtuous Circle: Nutrition Review of MNA | DWP | 08/31/99 | 20960 | 1999 |
| 3. Risks and Macroeconomic Impact of HIV/AIDS in the Middle East and North Africa: Why Waiting to Intervene Can Be Costly | PRWP | 08/31/02 | WPS2874 | 2002 |

| اسم التقرير | نوع التقرير * | التاريخ | رقم التقرير | السنة |
|---|---|---|---|---|
| **قطاعات متعددة** | | | | |
| 1. The World Bank Research Observer | Pub | 02/28/98 | 17258 | 1998 |
| **قطاعات أخرى** | | | | |
| 1. Strengthening Tunisian Municipalities to Foster Local Urban Development | OEDRP | 01/01/01 | 24568 | 2001 |
| 2. The World Bank in Action: Stories of Development | WP | 01/01/02 | 24928 | 2002 |
| 3. Initiative in Legal and Judicial Reform | WP | 03/31/02 | 25082 | 2002 |
| **الحماية الاجتماعية وتحليل الفقر** | | | | |
| 1. Options for Pension Reforms in Tunisia | PRWP | 07/31/93 | WPS1154 | 1993 |
| 2. Tunisia's Insurance Sector | PRWP | 05/31/95 | WPS1451 | 1995 |
| 3. Tunisia – Social Structure Review 2000: Integrating into the World Economy and Sustaining Economic and Social Progress | WP | 06/30/00 | 20976 | 2000 |
| **تنمية القطاع الخاص** | | | | |
| 1. Privatization in Tunisia | DWP | 01/31/93 | 11645 | 1993 |
| 2. Tunisia – Private Sector Assessment | SR | 11/30/94 | 12945 | 1994 |
| 3. Tunisia – Private Sector Assessment Update - Meeting the Chal lenge of Globalization (Vol.1-3) | SR | 12/14/00 | 20173 | 2000 |
| 4. Is Inequality Bad for Business: A Non-Linear Microeconomic Model of Wealth Effects on Self-Employment | PRWP | 01/31/01 | WPS2527 | 2001 |
| **إدارة القطاع العام** | | | | |
| 1. Partners for Development: New Roles for Government and the Private Sector in the Middle East and North Africa | Pub | 09/30/99 | 19807 | 1999 |
| **قطاع النقل** | | | | |
| 1. Optimal User Charges and Cost Recovery for Roads in Developing Countries | PRWP | 10/31/91 | WPS780 | 1991 |
| **قطاع التنمية الحضرية** | | | | |
| 1. The Urban Age – Innovations in Urban Management 3 (4) | Newsletter | 01/31/96 | 17449 | 1996 |
| **قطاع إمدادات المياه والصرف الصحي** | | | | |
| 1. Water Pricing Experiences: An International Perspective | Pub | 10/31/97 | WTP386 | 1997 |

**المختصرات**:

CAS إستراتيجية المساعدة القُطرية
DWP ورقة عمل مشتركة بين الإدارات
ER تقرير اقتصادي
ESMAP ورقة عمل، برنامج المساعدة علي إدارة قطاع الطاقة
EWP ورقة عمل بشأن شؤون البيئة
OEDAR التقرير/الاستعراض السنوي لإدارة تقييم العمليات
PRWP ورقة عمل خاصة ببحوث السياسات
Pub مطبوعة
SR تقرير قطاعي

*المصدر*: Imagebank، البنك الدولي. يمكنكم الحصول على هذه الوثائق على موقع مصادر التنمية العالمية من على شبكة الإنترنت: www.wds.worldbank.org

# الملحق ألف.5: تصنيفات تقييمية

## الجدول ألف– 5 أ تصنيفات تقييمية لكل من تونس وبلدان مقارنة

| البلد | إجمال المشروعات المُقيمة | منها: مشروعات التكييف (بملايين الدولارات) | النتيجة (٪) | | الاستمرارية (٪)[أ] | | أثر المشروعات على التنمية المؤسسية (٪)[أ] | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | مُرضي | مُرضي - تكييف | مرجحة | مرجحة - تكييف | كبير | كبير - تكييف |
| **قبل عام 1990** | | | | | | | | |
| **تونس** | **2,180** | **533** | **91** | **100** | **73** | **72** | **20** | **29** |
| منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | 14,282 | 1,897 | 76 | 87 | 48 | 45 | 30 | 59 |
| الجزائر | 2,056 | 00 | 48 | 00 | 7 | 00 | 1 | 00 |
| جمهورية مصر العربية | 3,130 | 70 | 83 | 0 | 56 | 0 | 19 | 0 |
| الأردن | 753 | 00 | 77 | 0 | 51 | 00 | 31 | 00 |
| المغرب | 4,177 | 1,256 | 81 | 88 | 52 | 38 | 51 | 76 |
| على مستوى البنك الدولي | 186,355 | 29,568 | 7,1 | 68 | 53 | 55 | 33 | 34 |

أ. بدأ البنك في استخدام تصنيفات أثر المشروعات على تنمية القدرات المؤسسية واستمرارية النتائج منذ السنة المالية 1998 فقط. ولذا، فإن البيانات الخاصة بهذين التصنيفين التقييمين للفترة قبل السنة المالية 1991 تنطبق على مستويات أقل من إجمالي صافي الارتباطات عما هو موضح في العمودين 2 و 3 من هذا الجدول.

*المصدر*: قواعد البيانات الداخلية لإدارة تقييم العمليات حتى 1 مايو/أيار 2003.

## نتائج تقييم إدارة تقييم العمليات للمشروعات المُقيمة (خلال فترة السنوات 1990–2003)

| البلد | صافي الارتباطات (بملايين الدولارات) | منها: مشروعات التكييف (بملايين الدولارات) | نتائج مُرضية | | استمرارية مرجحة | | تنمية مؤسسية كبيرة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | صافي الارتباطات | منها: ارتباطات تكييف | صافي الارتباطات | منها: ارتباطات تكييف | صافي الارتباطات | منها: ارتباطات تكييف |
| **تونس** | **2,367** | **967** | **81,8** | **86,5** | **83,8** | **100** | **41** | **17** |
| منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | 15,974 | 5,276 | 71,1 | 72,1 | 52,1 | 56,5 | 35 | 41 |
| الجزائر | 3,253 | 1,099 | 45,8 | 41 | 7,2 | 0 | 21 | 27 |
| جمهورية مصر العربية | 2,025 | 150 | 83,2 | 100 | 39,5 | 0 | 34 | 100 |
| الأردن | 1,534 | 870 | 93,6 | 100 | 79,5 | 90,8 | 49 | 63 |
| المغرب | 4,736 | 1984 | 67,2 | 67,6 | 38 | 46 | 58,9 | 51,4 |
| على مستوى البنك الدولي | 251,234 | 87,978 | 75,9 | 76,9 | 65,5 | 71,9 | 43 | 44 |

*ملاحظة*: بدأ البنك في استخدام تصنيفات استمرارية النتائج وأثر المشروعات على تنمية القدرات المؤسسية منذ السنة المالية 1998 فقط.

*المصدر*: قواعد البيانات الداخلية لإدارة تقييم العمليات حتى 1 مايو/أيار 2003.

| الجدول ألف- 5 ب | تصنيفات تقييمية لحافظة المشروعات الجاري تنفيذها الخاصة لتونس وبلدان مقارنة | | | |
|---|---|---|---|---|
| البلد | عدد المشروعات | صافي الارتباطات (بملايين الدولارات الأمريكية) | المشروعات المعرضة للخطر (٪) | الارتباطات المعرضة للخطر (٪) |
| **تونس** | **18** | **1,168** | **11** | **6** |
| منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | 110 | 4,801 | 25 | 28 |
| الجزائر | 13 | 566 | 38 | 52 |
| جمهورية مصر العربية | 16 | 905 | 25 | 40 |
| الأردن | 6 | 192 | 17 | 18 |
| المغرب | 15 | 418 | 13 | 25 |
| على مستوى البنك الدولي | 1,376 | 95,489 | 18 | 18 |

*المصدر:* بيانات البنك الدولي حتى مايو/أيار 2003

| الارتباط (بملايين الدولارات) | النتيجة | التنمية المؤسسية | الاستمرارية | المؤشر الإجمالي لأداء المشروع | نوع التقييم | آخر هدف إنمائي | آخر تقيم في التنفيذ | آخر تقدير للمخاطر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٨ | غير مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| ٨ | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| ٢ | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| ١٢,٢ | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| ١٢ | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| ٤٢ | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| ٢٨,٥ | مُرضي | كبير | مرجح | | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| ٣٠ | مُرضي | طفيف | مرجح | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| ٢٥ | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| ٢٦,٥ | | | | | | مُرضي | مُرضي | طفيف |
| ١٠٣,٣ | | | | | | مُرضي | مُرضي | طفيف |
| ٢١,٣ | | | | | | مُرضي | مُرضي | كبير |
| ١٥٠ | مُرضي | طفيف | مرجح | ٧,٢٥ | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| ١٥٠ | مُرضي | كبير | مرجح | ٨,٢٥ | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| ٢٥٠ | مُرضي | طفيف | مرجح | ٧,٢٥ | تقرير مراجعة الأداء | مُرضي | مُرضي | كبير |
| ١٣ | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| ٨,٩ | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| ٢٦ | مُرضي | طفيف | مرجح | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| ٢٧ | غير مُرضي | سلبي | غير أكيد | ٤ | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| ٩٥ | مُرضي | طفيف | مرجح | ٧,٢٥ | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| ٦٨,٧ | مُرضي | كبير | مرجح | ٨,٢٥ | موجز تقييمي | مُرضي | مُرضي | طفيف |
| ٩١,٣ | مُرضي | كبير | مرجح | ٨,٢٥ | موجز تقييمي | مُرضي | مُرضي | سلبي |
| ٨٠,٠ | | | | | | مُرضي | مُرضي | طفيف |
| ٩٩,٠ | | | | | | مُرضي | مُرضي | كبير |
| ١٢ | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| ١٤,٥ | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| ٤١,٥ | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| ١٣,٤ | مُرضي | كبير | مرجح | ٨,٢٥ | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| ٣٨,٧ | مرضي إلى حد ما | سلبي | مرجح | ٦ | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| ٥٤ | غير مُرضي | طفيف | غير مرجح | ٤,٢٥ | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| ٤ | غير مُرضي | طفيف | مرجح | ٥ | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| ٢٨ | غير مُرضي | سلبي | غير مرجح | ٣,٧٥ | مذكرة تقييميه | | | |
| ٥,٥ | مُرضي | طفيف | غير أكيد | ٦,٧٥ | مذكرة تقييميه | | | |
| ٦٠ | مُرضي | طفيف | مرجح | ٧,٢٥ | موجز تقييمي | مُرضي | مُرضي | طفيف |

*(يستمر الجدول في الصفحة التالية)*

## الجدول ألف- 5 ج

## تونس: المشروعات التي تمت الموافقة عليها، والمشروعات التي تم تقييمها والمشروعات الجاري تنفيذها حتى 18 ديسمبر/كانون الأول 2002

| السنة المالية للموافقة على المشروع | السنة المالية لإنجاز المشروع | رقم تعريف المشروع | اسم المشروع | نوع أداة الإقراض |
|---|---|---|---|---|
| **الزراعة [الفلاحة]** | | | | |
| 1967 | 1974 | POO5595 | مشروع المزارع التعاونية | استثمار |
| 1972 | 1977 | POO5607 | مشروع الائتمان الزراعي | استثمار |
| 1972 | 1980 | POO5608 | مشروع مصايد الأسماك | استثمار |
| 1975 | 1983 | POO5616 | مشروع إعادة تأهيل شبكات الري | استثمار |
| 1977 | 1982 | POO5622 | المشروع الثاني للائتمان الزراعي | استثمار |
| 1977 | 1984 | POO5623 | مشروع سيدي سالم المتعدد الأغراض | استثمار |
| 1979 | 1987 | POO5629 | المشروع الثاني لمصايد الأسماك | استثمار |
| 1980 | 1987 | POO5633 | المشروع الثالث للائتمان الزراعي | استثمار |
| 1980 | 1987 | POO5633 | مشروع الري في الجنوب | استثمار |
| 1997 | 2004 | POO5736 | (TN)- مشروع إدارة شؤون الموارد الطبيعية | استثمار |
| 2000 | 2006 | PO35707 | (TN)- مشروع الاستثمار في قطاع المياه | استثمار |
| 2001 | 2007 | POO5750 | (TN)- الخدمات المساندة لقطاع الزراعة | استثمار |
| **السياسات الاقتصادية** | | | | |
| 1987 | 1990 | POO5688 | مشروع تكييف سياسات الصناعة والتجارة | تكييف |
| 1988 | 1991 | POO5718 | مشروع القرض الأول للتكييف الهيكلي | تكييف |
| 1992 | 1995 | POO5742 | مشروع الإصلاح الاقتصادي والمالي (SU) | تكييف |
| **التعليم** | | | | |
| 1967 | 1976 | POO5596 | المشروع الثاني لقطاع التعليم | استثمار |
| 1976 | 1983 | POO5620 | المشروع الثالث لقطاع التعليم | استثمار |
| 1981 | 1989 | POO5640 | المشروع الرابع لقطاع التعليم | استثمار |
| 1983 | 1990 | POO5650 | المشروع الخامس لقطاع التعليم | استثمار |
| 1989 | 1997 | POO5715 | مشروع قطاع التعليم والتدريب | استثمار |
| 1992 | 2002 | POO5726 | مشروع إعادة هيكلة التعليم العالي | استثمار |
| 1995 | 2002 | POO5743 | مشروع التعليم الثانوي | استثمار |
| 1998 | 2003/12/31 | POO5741 | (TN) - المشروع الأول لمساندة إصلاح التعليم العالي | استثمار |
| 2000 | 2005/6/31 | PO50945 | (TN) - مشروع تحسين نوعية التعليم (PAQSET) | استثمار |
| **الطاقة الكهربائية وأنواع الطاقة الأخرى** | | | | |
| 1972 | 1977 | POO5610 | مشروع الطاقة الكهربائية | استثمار |
| 1977 | 1981 | POO5625 | المشروع الثاني للطاقة الكهربائية | استثمار |
| 1981 | 1986 | POO5643 | المشروع الثالث للطاقة الكهربائية | استثمار |
| **الطاقة والتعدين** | | | | |
| 1984 | 1991 | POO5656 | مشروع المساعدة الفنية في قطاع التعدين | استثمار |
| 1984 | 1991 | POO5657 | المشروع الرابع للطاقة الكهربائية | استثمار |
| 1985 | 1993 | POO5662 | المشروع الثاني للصناعات الكهربائية والميكانيكية | استثمار |
| 1987 | 1994 | POO5701 | مشروع ارشادي عن الاقتصاد في استخدام الطاقة | استثمار |
| 1988 | 1995 | POO5667 | المشروع الثاني للصناعات الصغيرة والمتوسطة | استثمار |
| 1989 | 1996 | POO5729 | مشروع التنقيب عن النفط | استثمار |
| 1992 | 1997 | POO5735 | مشروع البنية الأساسية لقطاع الغاز | استثمار |

| الارتباط (بملايين الدولارات) | النتيجة | التنمية المؤسسية | الاستمرارية | المؤشر الإجمالي لأداء المشروع | نوع التقييم | أحدث هدف إنمائي | أحدث تقيم في التنفيذ | أخر تقدير للمخاطر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | مُرضي | كبير | مرجح | 8,25 | موجز تقييمي | مُرضي جداً | مُرضي جداً | سلبي |
| 26,4 | مرضي إلى حد ما | كبير | مرجح | 7,5 | موجز تقييمي | مُرضي | مُرضي | طفيف |
| 3,8 | | | | | | مُرضي | مُرضي | منخفض أو سلبي |
| 34 | | | | | | مُرضي | مُرضي | كبير |
| 10 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 10 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 10 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 14 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 20 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 30 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | مُرضي | مُرضي | كبير |
| 252,5 | | | | | | | | |
| 50 | مرضي إلى حد ما | طفيف | مرجح | 5,75 | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 118,8 | مُرضي | كبير | مرجح | 8,25 | موجز تقييمي | مُرضي | مُرضي | سلبي |
| 69,9 | مُرضي | غير مُقيّم | مرجح | | موجز تقييمي | مُرضي | مُرضي | طفيف |
| 134 | مُرضي | طفيف | مرجح | 7,25 | موجز تقييمي | مُرضي | مُرضي | سلبي |
| 26 | مُرضي جداً | كبير | غير مرجح | 10 | موجز تقييمي | مُرضي جداً | مُرضي جداً | سلبي |
| 29,7 | مُرضي | كبير | غير مرجح | 8,25 | موجز تقييمي | | | |
| 9,6 | غير مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 12,5 | مُرضي | كبير | غير مرجح | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 50,0 | | | | | | مُرضي | مُرضي | طفيف |
| 30 | مُرضي | طفيف | مرجح | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 18,6 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 38,7 | | | | | | مُرضي | مُرضي | طفيف |
| 23,3 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| 7,5 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 37 | مُرضي | طفيف | مرجح | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 7,4 | | | | | | مُرضي | مُرضي | طفيف |
| 130 | غير مرضي إلى حد ما | طفيف | مرجح | 5,75 | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 24 | غير مُرضي | كبير | غير مرجح | 5,25 | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 16,5 | مُرضي | كبير | مرجح | 8,25 | تقرير إنجاز المشروع | | | |

*(يستمر الجدول في الصفحة التالية)*

## الجدول ألف- 5 ج

## تونس: المشروعات التي تمت الموافقة عليها، والمشروعات التي تم تقييمها والمشروعات الجاري تنفيذها حتى 18 ديسمبر/كانون الأول 2002

| السنة المالية للموافقة على المشروع | السنة المالية لإنجاز المشروع | رقم تعريف المشروع | اسم المشروع | نوع أداة الإقراض |
|---|---|---|---|---|
| **البيئة** | | | | |
| ١٩٩٤ | ٢٠٠٠ | P005588 | مراقبة التلوث في المناطق المطلة على البحر الأبيض المتوسط | استثمار |
| ١٩٩٤ | ٢٠٠١ | POO5733 | تنمية المناطق الجبلية | استثمار |
| ١٩٩٤ | ٢٠٠٣ | POO5591 | المواد المستنفدة للأوزون | استثمار |
| ٢٠٠٣ | ٢٠٠٣ | PO72317 | TN - تنمية مناطق الشمال الغربي الجبلية والغابات | استثمار |
| **المالية** | | | | |
| ١٩٦٨ | ١٩٧٢ | POO5597 | المشروع الثاني لمؤسسة الاستثمار الوطنية | استثمار |
| ١٩٧٠ | ١٩٧٥ | POO5602 | المشروع الثالث لمؤسسة الاستثمار الوطنية | استثمار |
| ١٩٧٢ | ١٩٧٨ | POO5609 | المشروع الرابع لمؤسسة الاستثمار الوطنية | استثمار |
| ١٩٧٣ | ١٩٧٨ | POO5612 | المشروع الخامس لمؤسسة الاستثمار الوطنية | استثمار |
| ١٩٧٦ | ١٩٨١ | POO5619 | المشروع السادس لمؤسسة الاستثمار الوطنية | استثمار |
| ١٩٧٨ | ١٩٨٣ | POO5627 | مشروع التمويل الصناعي - أحد مكونات بنك التنمية الاقتصادية التونسي | استثمار |
| ٢٠٠٢ | ٢٠٠٤/٦/٣٠ | PO55815 | TN - مشروع قرض التكييف الثالث لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة | تكييف |
| **القطاع المالي** | | | | |
| ١٩٨٥ | ١٩٩٢ | POO5663 | صناعات تصديرية | استثمار |
| ١٩٩٤ | ٢٠٠١ | POO5748 | اعتماد تشجيع استثمارات القطاع الخاص | استثمار |
| ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | PO42287 | مشروع قرض التكييف الأول لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة | تكييف |
| ١٩٩٩ | ٢٠٠١ | PO53255 | TN – مشروع قرض التكييف الثاني لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة | تكييف |
| **الصحة والتغذية والسكان** | | | | |
| ١٩٩١ | ١٩٩٨ | POO5717 | السكان والأسرة | استثمار |
| ١٩٩١ | ٢٠٠٠ | POO5738 | إدارة وتمويل المستشفيات | استثمار |
| ١٩٧١ | ١٩٧٩ | POO5604 | مشروع السكان | استثمار |
| ١٩٨١ | ١٩٨٩ | POO5642 | الصحة والسكان | استثمار |
| ١٩٩٨ | ٢٠٠٣/١٢/٣١ | POO5746 | TN - قرض القطاع الصحي | استثمار |
| **الصناعة** | | | | |
| ١٩٨١ | ١٩٨٩ | POO5639 | تنمية الصناعات الصغيرة | استثمار |
| ١٩٨١ | ١٩٨٤ | POO5641 | مشروع إعادة تأهيل الشركة القابضة لصناعة النسيج SOGITEX | استثمار |
| ١٩٩٦ | ٢٠٠٣/١٢/٣١ | PO40208 | TN - مشروع تحديث المؤسسات الداعمة للصناعة | استثمار |
| **التعدين** | | | | |
| ١٩٧٥ | ١٩٧٩ | POO5617 | مشروع الفوسفات | استثمار |
| **النفط والغاز** | | | | |
| ١٩٧١ | ١٩٧٤ | POO5606 | مشروع خط أنابيب غاز البورما - قابس | استثمار |
| ١٩٨٠ | ١٩٧٤ | POO5635 | المشروع الثاني لخط أنابيب الغاز الطبيعي | استثمار |
| ١٩٩٥ | ٢٠٠٤/٦/٣٠ | POO5589 | تدفئة المياه بالطاقة الشمسية | استثمار |
| **نظام إدارة القطاع العام** | | | | |
| ١٩٩٠ | ١٩٩٣ | POO5710 | المشروع الأول لمؤسسات الأعمال العامة | تكييف |
| **القطاع الريفي** | | | | |
| ١٩٨١ | ١٩٩٠ | POO5638 | مشروع تنظيم منطقة الشمال الغربي | استثمار |
| ١٩٨٣ | ١٩٩١ | POO5649 | مشروع ري المنطقة الوسطى من تونس | استثمار |

| الارتباط (بملايين الدولارات) | النتيجة | التنمية المؤسسية | الاستمرارية | المؤشر الإجمالي لأداء المشروع | نوع التقييم | آخر هدف إنمائي | آخر تقيم في التنفيذ | أخر تقدير للمخاطر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 15 | غير مُرضي | سلبي | غير مرجح | 3,75 | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| 22 | مُرضي إلى حد ما | طفيف | مرجح | 5,75 | مذكرة تقييميه | | | |
| 27,7 | مُرضي | كبير | مرجح | 8,25 | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| 20 | مُرضي | طفيف | غير مؤكد | 6,75 | مذكرة تقييميه | | | |
| 30 | مُرضي | كبير | غير مؤكد | 7,75 | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 84 | مُرضي | طفيف | مرجح | 7,75 | مذكرة تقييميه | | | |
| 17 | مُرضي إلى حد ما | طفيف | غير مؤكد | 6 | موجز تقييمي | | | |
| 61,7 | مُرضي | عالي | مرجح | 8,25 | موجز تقييمي | | | |
| 118,5 | مُرضي | كبير | مرجح جداً | 8,25 | موجز تقييمي | | | |
| 65 | غير مُرضي | طفيف | غير مرجح | 4,25 | موجز تقييمي | | | |
| 35,5 | مُرضي | طفيف | مرجح | 7,25 | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 33 | مُرضي | طفيف | مرجح | 7,25 | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| 63 | مُرضي | طفيف | مرجح | 7,25 | مذكرة تقييميه | | | |
| 8,5 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 17 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 24 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 18 | غير مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| 28 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| 32 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 36,5 | مُرضي | كبير | مرجح | | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| 42,5 | مُرضي | طفيف | مرجح | | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| 50,0 | | | | | | مُرضي | مُرضي | طفيف |
| 37,6 | | | | | | مُرضي | مُرضي | طفيف |
| 24 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| 5,6 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| 19 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 25 | مُرضي | طفيف | غير مؤكد | 6,75 | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 30,2 | غير مُرضي | سلبي | غير مؤكد | 4 | مذكرة تقييميه | | | |
| 58 | مُرضي إلى حد ما | طفيف | مرجح | 5,75 | مذكرة تقييميه | | | |
| 75 | مُرضي | كبير | مرجح | 8,25 | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 80 | | | | | | مُرضي | مُرضي | طفيف |
| 17 | | | | | | مُرضي | مُرضي | طفيف |
| 78,4 | | | | | | مُرضي | مُرضي | كبير |
| 15 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 10,5 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |

*(يستمر الجدول في الصفحة التالية)*

## الجدول ألف– 5 ج

### تونس: المشروعات التي تمت الموافقة عليها، والمشروعات التي تم تقييمها والمشروعات الجاري تنفيذها حتى 18 ديسمبر/كانون الأول 2002

| السنة المالية للموافقة على المشروع | السنة المالية لإنجاز المشروع | رقم تعريف المشروع | اسم المشروع | نوع أداة الإقراض |
|---|---|---|---|---|
| **القطاع الريفي (تابع)** | | | | |
| 1985 | 1995 | P005660 | مشروع الإنتاج الزراعي في منطقة الشمال الغربي | استثمار |
| 1985 | 1995 | P005661 | المشروع الوطني لإدارة شبكات الري | استثمار |
| 1986 | 1994 | P005665 | مشروع قابس للري | استثمار |
| 1988 | 1996 | P005683 | مشروع تنمية الغابات | استثمار |
| 1988 | 1992 | P005703 | المشروع الرابع للائتمان الزراعي | استثمار |
| 1989 | 1995 | P005692 | مشروع القرض الثاني لتكييف قطاع الزراعة ASAL II | تكييف |
| 1990 | 1997 | P005727 | مشروع البحث الزراعي والإرشاد الفلاحي | استثمار |
| 1993 | 2001 | P005725 | المشروع الثاني لتنمية الغابات | استثمار |
| 1994 | 2001 | P005721 | المشروع الثاني للاستثمار في قطاع الزراعة | استثمار |
| 1995 | 2001 | P005720 | مشروع تمويل الأنشطة الريفية | استثمار |
| **قطاع النقل** | | | | |
| 1982 | 1992 | P005647 | المشروع الخامس للطرق السريعة | استثمار |
| 1984 | 1993 | P005658 | المشروع الثاني للنقل في المناطق الحضرية | استثمار |
| 1988 | 1995 | P005672 | مشروع صيانة وإعادة تأهيل الطرق السريعة | استثمار |
| 1969 | 1975 | P005599 | المشروع الثاني للموانئ | استثمار |
| 1969 | 1976 | P005600 | مشروع خط السكك الحديدية | استثمار |
| 1971 | 1977 | P005605 | مشروع الطرق السريعة | استثمار |
| 1974 | 1980 | P005614 | مشروع التخطيط الحضري والنقل العام في منطقة تونس العاصمة | استثمار |
| 1976 | 1983 | P005621 | المشروع الثاني للطرق السريعة | استثمار |
| 1978 | 1986 | P005628 | مشروع الطرق الريفية | استثمار |
| 1980 | 1988 | P005636 | مشروع الرابع للطرق السريعة | استثمار |
| 1980 | 1989 | P005637 | المشروع الثالث للموانئ | استثمار |
| 1998 | 2004/12/31 | P043700 | TN – الاستثمار في قطاع النقل | استثمار |
| 2001 | 2006/6/30 | P064082 | TN– الاستثمار في قطاع النقل | استثمار |
| **قطاع التنمية الحضرية** | | | | |
| 1972 | 1981 | P005611 | مشروع البنية الأساسية لقطاع السياحة | استثمار |
| 1974 | 1981 | P005613 | مشروع التدريب المعني بشؤون الفنادق | استثمار |
| 1979 | 1986 | P005630 | المشروع الثاني للتنمية الحضرية | استثمار |
| 1983 | 1993 | P005652 | المشروع الثالث للتنمية الحضرية | استثمار |
| 1987 | 1995 | P005668 | المشروع الرابع للتنمية الحضرية | استثمار |
| 1989 | 1997 | P005691 | المشروع الخامس للتنمية الحضرية | استثمار |
| 1993 | 1999 | P005687 | المشروع الثاني للاستثمار في البلديات | استثمار |
| 1997 | 2003/6/30 | P046825 | TN – المشروع الثاني للتنمية الحضرية | استثمار |
| 2001 | 2007/6/30 | P048825 | TN – المشروع الثاني الحفاظ على التراث الثقافي | استثمار |
| 2003 | 2003/2/28 | P04398 | TN – المشروع الثالث لتنمية البلديات | استثمار |
| **إمدادات المياه والصرف الصحي** | | | | |
| 1969 | 1977 | P005601 | المشروع الوطني لإمدادات المياه | استثمار |
| 1970 | 1977 | P005603 | المشروع الثاني لإمدادات المياه | استثمار |

| الارتباط (بملايين الدولارات) | النتيجة | التنمية المؤسسية | الاستمرارية | المؤشر الإجمالي لأداء المشروع | نوع التقييم | آخر هدف إنمائي | آخر تقيم في التنفيذ | آخر تقدير للمخاطر |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 23 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 28 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| 21 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| 26,5 | مُرضي | غير مُقيّم | مرجح | | تقرير مراجعة الأداء | | | |
| 25 | مُرضي | غير مُقيّم | غير مُقيّم | | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| 34 | مُرضي | كبير | مرجح | 8,25 | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| 50 | مُرضي | كبير | مرجح | 8,25 | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| 58,0 | | | | | | مُرضي | مُرضي | طفيف |
| 60,0 | | | | | | غير مُرضي | غير مُرضي | كبير |
| 12 | مُرضي | كبير | غير مؤكد | 7,75 | تقرير إنجاز المشروع | | | |
| 60,0 | | | | | | | | |
| 5,6 | | | | | | | | |

**الجدول ألف- 5 ج** تونس: المشروعات التي تمت الموافقة عليها، والمشروعات التي تم تقييمها والمشروعات الجاري تنفيذها حتى 18 ديسمبر/كانون الأول 2002

| السنة المالية للموافقة على المشروع | السنة المالية لإنجاز المشروع | رقم تعريف المشروع | اسم المشروع | نوع أداة الإقراض |
|---|---|---|---|---|
| **إمدادات المياه والصرف الصحي (تابع)** | | | | |
| 1974 | 1980 | P005615 | المشروع الثالث لإمدادات المياه | استثمار |
| 1975 | 1983 | P005618 | مشروع الصرف الصحي في المناطق الحضرية | استثمار |
| 1977 | 1984 | P005626 | المشروع الرابع لإمدادات المياه | استثمار |
| 1979 | 1988 | P005631 | المشروع الثاني للصرف الصحي في المناطق الحضرية | استثمار |
| 1979 | 1984 | P005632 | المشروع الخامس لإمدادات المياه | استثمار |
| 1983 | 1993 | P005653 | المشروع الثالث للصرف الصحي في المناطق الحضرية | استثمار |
| 1984 | 1993 | P005659 | مشروع إمدادات المياه في المناطق الريفية | استثمار |
| 1995 | 2003/6/30 | P005680 | TN – مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي | استثمار |
| 1997 | 2004/12/31 | P005731 | TN – مشروع الصرف الصحي في مدينة تونس الكبرى | استثمار |
| **الحماية الاجتماعية** | | | | |
| 1991 | 1995 | P005734 | مشروع العمالة والتدريب | استثمار |
| 1996 | 2003/6/30 | P005745 | TN – المشروع الثاني للعمالة والتدريب | استثمار |
| 2002 | 2008/8/31 | P048315 | TN – مشروع إدارة المناطق المحمية | استثمار |
| **قطاعات متعددة** | | | | |
| 1999 | | P055814 | TN– مشروع تنمية الصادرات | استثمار |

*المصدر:* قاعدة البيانات الداخلية لإدارة تقييم العمليات

## الملحق ألف – 6 تكلفة برامج البنك الخاصة بتونس وبلدان مقارنة

| الجدول ألف – 6 أ | التكاليف | | | |
|---|---|---|---|---|
| مناطق/بلدان | تكاليف إتمام الإقراض، بملايين الدولارات | تكاليف الإشراف، بملايين الدولارات | تكاليف إتمام العمل الاقتصادي والقطاعي، بملايين الدولارات | إجمالي التكلفة، بملايين الدولارات |
| على مستوى البنك الدولي | 757,7 | 897,9 | 415 | 2,292 |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | 58,2 | 64,6 | 38 | 178 |
| تونس | 9,8 | 9,3 | 4 | 24 |
| الجزائر | 5,8 | 8,1 | 3 | 21 |
| جمهورية مصر العربية | 9,3 | 10,1 | 5 | 29 |
| الأردن | 7,8 | 6,2 | 3 | 19 |
| المغرب | 13,5 | 13,3 | 8 | 39 |
| | | نسب مئوية | | |
| على مستوى البنك الدولي | ٪33 | ٪39 | ٪18 | ٪90 |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | ٪33 | ٪36 | ٪21 | ٪91 |
| تونس | ٪40 | ٪38 | ٪16 | ٪95 |
| الجزائر | ٪28 | ٪40 | ٪17 | ٪84 |
| جمهورية مصر العربية | ٪33 | ٪35 | ٪16 | ٪100 |
| الأردن | ٪42 | ٪34 | ٪15 | ٪91 |
| المغرب | ٪35 | ٪34 | ٪20 | ٪89 |

## الجدول ألف – 6 ب

الكفاءة

| مناطق/بلدان | التكاليف الكلية (بملايين الدولارات) | عدد المشروعات | صافي الارتباطات (بملايين الدولارات) | صافي الارتباطات الخاصة بالمشروعات التي حازت على تقديرات مُرضية وغير معرضة للخطر (بملايين الدولارات) | متوسط حجم المشروع الواحد (بملايين الدولارات) | متوسط تكلفة المشروع الواحد (بملايين الدولارات) | متوسط التكاليف (لكل 1000 دولار أمريكي من صافي الارتباطات) | متوسط التكاليف (لكل 1000 دولار أمريكي من صافي الارتباطات الخاصة بالمشروعات التي حازت على تقديرات مُرضية وغير معرضة للخطر (بملايين الدولارات) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| على مستوى البنك الدولي | 2,292 | 2,229 | 197,103 | 144,120 | 88 | 1,028 | 12 | 16 |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | 178 | 169 | 11,773 | 8,490 | 70 | 1,050 | 15 | 21 |
| تونس | 24 | 27 | 1,888 | 1,810 | 70 | 900 | 13 | 13 |
| الجزائر | 21 | 19 | 1,967 | 1,218 | 104 | 1,079 | 10 | 17 |
| جمهورية مصر العربية | 29 | 26 | 1,945 | 1,483 | 75 | 1,100 | 15 | 19 |
| الأردن | 19 | 19 | 864 | 724 | 45 | 974 | 21 | 26 |
| المغرب | 39 | 34 | 2,699 | 1,570 | 79 | 1,138 | 14 | 25 |

*ملاحظة:* يشمل إجمالي مبالغ التكاليف كلاً من: تكاليف إتمام الإقراض، والإشراف، ونواتج العمل الاقتصاد والقطاعي المبرمج وغير المبرمج، وتكاليف المشروعات التي تم إسقاطها. وتشمل مبالغ التكاليف المرتبطة بإتمام الإقراض كلاً من: التكاليف المرتبطة بإتمام الإقراض والتكاليف المرتبطة بإسقاط المشروع. وتشمل مبالغ التكاليف المرتبطة بإعداد نواتج العمل الاقتصادي والقطاعي التكاليف المرتبطة بإعداد نواتج العمل الاقتصادي والقطاعي المبرمج وغير المبرمج.

*المصدر:* قاعدة بيانات البنك الدولي.

| مؤشرات الأداء المقترحة لفترة السنوات 1996–2002 | التقدّم الفعلي |
|---|---|
| • إبقاء معدلات التضخم تحت السيطرة عند نسبة 3 في المائة خلال فترة السنوات 1996–2002 مقارنة بنسبة 6 في المائة في عام 1995 | • بلوغ متوسط المعدل السنوي للتضخم حوالي 3 في المائة خلال فترة السنوات 1996–2002 |
| • الحفاظ على عجز المالية العامة عند حوالي 2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة السنوات 1996–2002 مقارنة بنسبة 4 في المائة في عام 1995 | • عجز الموازنة يدور حول 3 في المائة تقريباً من إجمالي الناتج المحلي خلال فترة السنوات 1996–2002 |
| • زيادة الاحتياطيات إلى ثلاثة أشهر من الواردات مقابل شهرين من الواردات في عام 1995 | • ارتفاع إجمالي الاحتياطيات من النقد الأجنبي إلى حوالي 3 أشهر من الواردات خلال فترة السنوات 1996–2002 |
| • تعزيز متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عند حوالي 5–6 في المائة خلال فترة السنوات 1996–2002 مقارنة بنسبة 4 في المائة في خلال فترة السنوات 1991–1995 | • تسارع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي إلى 5,6 في المائة على مدار فترة السنوات 1996–2002 |
| • زيادة استثمارات القطاع الخاص إلى 15,4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2002 مقابل 12 في المائة خلال فترة السنوات 1990–1996 | • بلوغ متوسط استثمارات القطاع الخاص/إجمالي الناتج المحلي حوالي 13,5 في المائة على مدار فترة السنوات 1997–2002[أ] |
| • زيادة استثمارات القطاع الخاص إلى 56 في المائة من إجمالي الاستثمارات بحلول عام 2002 مقابل 46 في المائة خلال فترة السنوات 1995 | • نسبة استثمارات القطاع الخاص شكّلت 56 في المائة من إجمالي الاستثمارات في عام 2002 |
| • زيادة حصيلة عمليات الخصخصة (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) إلى 6 في المائة بحلول عام 1999 ، مقارنة بنسبة 1–2 في المائة في عام 1995 | • تراكم نسبة حصيلة عمليات الخصخصة لتصل إلى 9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي |
| • ارتفاع النسبة المئوية لأصول وموجودات بنوك القطاع الخاص من إجمالي أصول وموجودات البنوك لأكثر من 50 في المائة في عام 1999 ، ومن ثم 60 في المائة في عام 2002 ، وذلك مقابل 30 في المائة في عام 1995 | • أصول بنوك القطاع الخاص لم تشكّل إلا 55 في المائة من إجمالي أصول البنوك في عام 2002 |
| • زيادة نسبة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تكافؤ القوة الشرائية لأكثر من 26 في المائة بحلول عام 2002 | • نسبة التجارة بلغت 25,7 في المائة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تكافؤ القوة الشرائية) |
| • زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تكافؤ القوة الشرائية لأكثر من 0,7 في المائة بحلول عام 2002 | • الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 1,3 في المائة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تكافؤ القوة الشرائية)[ب] |

# الملحق ألف –7 أهداف الإستراتيجيات القطرية والمؤشرات الأساسية

**الجدول ألف – 7 أ**

**أهداف الإستراتيجيات القطرية الصادرة في 1996 و 2000، والمؤشرات الأساسية الخاصة بأوضاع الاقتصاد الكلي وأداء عملية الإصلاح الهيكلي**

| الأهداف | الأدوات | |
|---|---|---|
| | الأنشطة التحليلية والاستشارية (AAA) | الإقراض |
| • إبقاء معدلات التضخم تحت السيطرة<br>• الحفاظ على سلامة الموازين المالية<br>• زيادة الاحتياطيات الدولية<br>• تعزيز نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي<br>• تدعيم استثمارات القطاع الخاص<br>• تحسين القطاع المالي<br>• تشجيع التجارة والانفتاح | تحديث تقييم القطاع الخاص (السنة المالية 2001)؛ والاستعراض الاجتماعي والهيكلي (السنة المالية 2000)؛ وإستراتيجية إدارة الدين العام (السنة المالية 2002)؛ وتنمية الصادرات: المحددات والآفاق المستقبلية (السنة المالية 1995)؛ وتقييم القطاع الخاص (السنة المالية 1995)؛ ونحو القرن الحادي والعشرين (السنة المالية 1996) | قروض التكييف الأول والثاني والثالث لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة (486 مليون دولار)؛ وتنمية الصادرات (35 مليون دولار)؛ والقرض الأول والثاني للاستثمار في قطاع النقل (87,6 مليون دولار و50 مليون دولار)؛ ومشروع اعتماد استثمارات القطاع الخاص (120 مليون دولار)؛ ومشروع تحديث مؤسسات دعم الصناعة (38,7 مليون دولار)؛ (60 مليون دولار) ومشروع قرض مساندة الإصلاحات الاقتصادية والمالية (130 مليون دولار)؛ ومشروع قرض إصلاح مؤسسات الأعمال العامة (130 مليون دولار) |

ملاحظة: لم تكن الإستراتيجية القُطرية التي جرى اعتمادها في أوائل تسعينيات القرن العشرين وثيقة مستقلة بذاتها، إذ إنها كانت مُجسدة في وثيقة قرض؛ ولم تضع هذه الإستراتيجية مؤشرات أداء كمية لرصد النتائج.

أ. بلغت النِسْبَة الخاصة بالجزائر 21 في المائة، ومصر 17 في المائة، والمغرب 23 في المائة.

ب. مؤشرات التنمية العالمية (3 نوفمبر/تشرين الثاني 2003): بلغت النسبة الخاصة بالجزائر 0,3 في المائة، ومصر 0,5 في المائة، والمغرب 0,2 في المائة.

*المصدر:* بيانات داخلية من البنك الدولي

| مؤشرات الأداء المقترحة | التقدّم الفعلي |
|---|---|
| • تحقيق صافي معدلات التحاق بالمدارس الابتدائية يبلغ 100 في المائة<br>• زيادة معدلات استكمال الدراسة حتى الصف الدراسي التاسع من 42 في المائة إلى 73 في المائة بحلول عام 2004<br>• تحقيق معدلات توظيف لخريجي التعليم المهني في عام 1999 بلغت 60 في المائة<br>• تخفيض معدلات البطالة إلى 15 في المائة بحلول عام 2002<br>• تخفيض معدلات وفيات الأمهات<br>• تخفيض معدل وفيات الرضّع إلى 20 حالة لكل ألف ولادة حية بحلول عام 2002<br>• تخفيض نسبة خدمات الرعاية الصحية المدعومة مالياً المتاحة لحوالي 25 في المائة من السكان في عام 1999<br>• تحسين نوعية خدمات الرعاية الصحية من خلال تحسين إدارة الحالات وتدريب جهاز الموظفين<br>• التدابير المتعلقة بسياسات مراقبة التكاليف | • 98,2 في المائة في عام 2000<br>• بلوغ معدلات استكمال الدراسة للصفين الدراسيين السادس والسابع 87 في المائة و63,5 في المائة على التوالي في 2001/ 2002[أ]<br>• إقامة وتشغيل نظام لرصد توظيف الخرجين في سوق العمل في عام 1998<br>• انخفاض معدلات البطالة إلى 14,9 في المائة في عام 2002<br>• انخفاض معدلات وفيات الرضّع إلى 26 حالة لكل ألف ولادة حية في عام 2002<br>• 8 في المائة فقط من السكان حصلوا على خدمات صحية مدعومة بشكل كامل، بينما ساهم 22 في المائة بحوالي 20 في المائة فقط من تكلفة الرعاية الصحية<br>• انخفاض معدلات وفيات الأمهات إلى 69 حالة لكل 100,000 في عام 2002<br>• تخفيض معدل التنويم بالمستشفيات من 8 أيام إلى 7 أيام<br>• على مستوى الرعاية الصحية في هذه المنطقة، تحسنت معدلات المصروفات المستردة من برنامج التأمين الاجتماعي لتصل إلى 62,5 في المائة في عام 2003 ، وذلك مقابل 2,2٪ في المائة في عام 1998؛ وانخفضت الدعومات المالية التي تتيحها الحكومة المركزية إلى موازنة المصروفات المتكررة في المستشفيات المتخصصة [الاستشارية] إلى 35 في المائة (1998) مقابل 69 في المائة في (1991)[ب] |

## الجدول ألف –7 ب

## أهداف الإستراتيجيات القطرية الصادرة في 1996 و 2000, والمؤشرات الأساسية الخاصة بأداء تنمية الموارد البشرية

| الأهداف | الأذوات | |
|---|---|---|
| | الأنشطة التحليلية والاستشارية (AAA) | الإقراض |
| • تحقيق شمولية التعليم الابتدائي تقريباً<br>• تحسين معدلات استكمال الدراسة في التعليم<br>• زيادة معدلات دخول خريجي التعليم المهني إلى قوة العمل<br>• تحسين تدريب ومؤهلات المعلمين<br>• تخفيض معدلات البطالة<br>• تعزيز الاستمرارية المالية في التعليم العالي<br>• تخفيض معدلات وفيات الرضّع<br>• تخفيض معدلات الخصوبة<br>• تخفيض نسبة تقديم خدمات الرعاية الصحية المدعومة مالياً<br>• تعزيز نوعية خدمات الرعاية الصحية<br>• تحسين كفاءة خدمات الرعاية الصحية<br>• ضمان استمرارية نظام الرعاية الصحية | الاستعراض الاجتماعي والهيكلي (السنة المالية 2000)؛ التعليم العالي: التحديات والفرص (السنة المالية 1997) | المشروع الثاني للتدريب والعمالة (60 مليون دولار)؛ ومشروع مساندة التعليم الثانوي (98,3 مليون دولار)؛ والمشروع الأول لإعادة هيكلة التعليم العالي (75 مليون دولار)؛ والمشروع الثاني لإعادة هيكلة التعليم العالي (50 مليون دولار)؛ ومشروع صندوق العمالة والتدريب (12 مليون دولار)؛ ومشروع برنامج تحسين نوعية التعليم (99 مليون دولار)؛ وقرض قطاع الرعاية الصحية (50 مليون دولار)؛ ومشروع مساندة إعادة هيكلة المستشفيات (30 مليون دولار)؛ وقرض قطاع التعليم والتدريب (95 مليون دولار)؛ ومشروع السكان وصحة الأسرة (12 مليون دولار) |

أ. بيانات حكومية «إحصاءات التعليم المدرسي والتدريب المهني 2002–2003.»
ب. بيانات داخلية من البنك الدولي

## الملحق ألف – 8

### تونس: معدل تغيّر مديري فرق العمل في المشروعات التي وافق عليها البنك خلال فترة السنوات 1990–2003

| اسم المشروع | عدد مرات التغيّر (السنوات المالية: 1990–2003) | السنة المالية 1998 | السنة المالية 1999 | السنة المالية 2000 | السنة المالية 2001 | السنة المالية 2002 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الاقتصاد والتمويل** | | | | | | |
| مشروع تنمية الصادرات | 0 | أ | أ | أ | أ | أ |
| مشروع تحديث مؤسسات دعم الصناعة | 3 | أ | أ | أ | ب | ب |
| اعتماد تشجيع استثمارات القطاع الخاص | 4 | أ | أ | ب | ب | ب |
| **قطاع التعليم** | | | | | | |
| برنامج تحسين نوعية التعليم | 2 | أ | أ | أ | ب | ب |
| المشروع الثاني لمساندة إصلاح التعليم العالي | 1 | أ | أ | أ | ب | ب |
| المشروع الثاني للتدريب والعمالة | 1 | أ | أ | أ | أ | ب |
| المشروع الثاني لمساندة التعليم | 1 | أ | أ | ب | ب | ب |
| مشروع إعادة هيكلة التعليم العالي | 2 | أ | أ | أ | ب | ب |
| **قطاعات البيئة والطاقة والتعدين** | | | | | | |
| مشروع تنمية البنية الأساسية لقطاع الغاز | 0 | أ | أ | أ | أ | أ |
| قطاعات الصحة، والتغذية، والسكان | | | | | | |
| مشروع قرض إلى قطاع الصحة | 1 | أ | أ | أ | ب | ب |
| مشروع مساندة إعادة هيكلة المستشفيات | 5 | أ | أ | ب | ب | ب |
| مشروع السكان وصحة الأسرة | 1 | أ | أ | أ | أ | أ |
| **القطاع الريفي** | | | | | | |
| مشروع تنمية مناطق الشمال الغربي الجبلية والغابات | 1 | أ | أ | أ | أ | أ |
| مشروع خدمات المساندة الزراعية | 1 | أ | أ | أ | أ | ب |
| مشروع قرض الاستثمار في قطاع المياه | 2 | أ | أ | أ | ب، ج | ج |
| مشروع القرض الثاني للاستثمار في قطاع الزراعة | 1 | أ | أ | ب | ب | ب |
| مشروع إدارة شؤون الموارد الطبيعية | 2 | أ | أ | ب | ب | ج |
| مشروع تمويل الأنشطة الريفية على المستوى الوطني | 2 | أ | أ | ب، ج | ج | ج |
| مشروع قرض الاستثمار في قطاع الزراعة | 1 | أ | ب | ب | ب | ب |
| مشروع تنمية مناطق الشمال الغربي الجبلية | 2 | أ | ب | ب | ب | ب |
| القرض الثاني لمشروع تنمية الغابات | 2 | أ | أ | ب | ب | ب |
| **قطاع النقل** | | | | | | |
| المشروع الأول للاستثمار في قطاع النقل | 0 | أ | أ | أ | أ | أ |
| مشروع الطرق الريفية | 2 | ب | ج | ج | ج | ج |
| **التنمية الحضرية وإمدادات المياه والصرف الصحي** | | | | | | |
| المشروع الثالث لتنمية المناطق البلدية | 1 | أ | أ | أ | أ | أ |
| مشروع المحافظة على التراث الثقافي | 0 | أ | أ | أ | أ | أ |
| المشروع الثاني لتنمية المناطق البلدية | 3 | أ | ب،ج | ج | د | د |
| مشروع الاستثمار في قطاع المناطق البلدية | 4 | أ | ب،ج،د | د | د | د |
| مشروع الصرف الصحي في مدينة تونس الكبرى | 3 | أ | أ | ب | ب | ج،د |
| مشروع إمدادات المياه والصرف الصحي | 3 | أ | أ | ب | ب | ج،د |
| **التكييف** | | | | | | |
| مشروع قرض التكييف الأول لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة | 0 | أ | أ | أ | أ | أ |
| مشروع قرض التكييف الثاني لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة | 1 | أ | أ | أ | أ | ب |
| مشروع قرض التكييف الثالث لأغراض زيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة | 2 | أ | أ | أ | أ | أ |
| مشروع قرض مساندة الإصلاح الاقتصادي والمالي | 1 | أ | أ | أ | أ | أ |

ملاحظة: أ = لا يوجد أي تغيّر منذ السنة المالية 1998؛ ب= يوجد تغيّر واحد منذ السنة المالية 1998؛ ج= يوجد تغيّران منذ السنة المالية 1998؛ د= توجد ثلاثة تغيرات منذ السنة المالية 1998.

*المصدر:* بيانات مشروعات البنك الدولي

| الملحق ألف – 9 | تونس: جهاز الإدارة العليا في البنك الدولي، 1991–2003 | | |
|---|---|---|---|
| السنة | نائب الرئيس | المدير القُطري | الممثل المقيم |
| 1991 | Willi A. Wapenhans | Kemal Dervis | _ |
| 1992 | Caio Koch-Weser | Pieter P. Bottelier | _ |
| 1993 | Caio Koch-Weser | Harinder S. Kohli | _ |
| 1994 | Caio Koch-Weser | Daniel Ritchie | _ |
| 1995 | Caio Koch-Weser | Daniel Ritchie | _ |
| 1996 | Kemal Dervis | Daniel Ritchie | _ |
| 1997 | Kemal Dervis | Christian Delvoie | _ |
| 1998 | Kemal Dervis | Christian Delvoie | _ |
| 1999 | Kemal Dervis | Christian Delvoie | _ |
| 2000 | Jean-Louis Sarbib | Christian Delvoie | _ |
| 2001 | Jean-Louis Sarbib | Christian Delvoie | _ |
| 2002 | Jean-Louis Sarbib | Theodore O. Ahlers | _ |
| 2003 | Christiaan J. Poortman | Theodore O. Ahlers | _ |

*المصدر*: دليل مجموعة البنك الدولي

## الملحق باء: قائمة بالأشخاص الذين تم الالتقاء بهم في تونس أثناء البعثة (والذين تمت مقابلتهم من موظفي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)

**مسؤولون حكوميون، والجهات المانحة، وممثلون عن القطاع الخاص:**

وزارة التنمية والتعاون الدولي
Kamel Ben Rejeb، مدير عام
Monir Boumessouer ، مدير عام، البنية الأساسية
Fouad El Shrafi ، مدير
Lutfi Frad، مدير
Mohamed Naceur Braham ، مُسْتَشَار الخدمات العامة، مدير قطاع الفلاحة والصناعات الزراعية
Foued Charfi ، مدير عام، القطاعات الإنتاجية
Borgi Kacem، مدير عام التنمية الجهوية
Abel Hamid Triki، مدير
Moncef Youzbachi

**وزارة المالية**
Belhadji Jameleddine، مدير عام

**وزارة التعليم العالي**
Abdallah Riahi، مدير إدارة الدراسات والتخطيط
Mohamed El Hedi Zaiem، استشاري

**وزارة التربية والتكوين ومعهد التدريب**
معالي Mohamed El-Monsif Ben Saad ،
أمين عام الحكومة (نائب الوزير)
Abdelkader Lgoulli ، مدير عام ـ الخدمات
Abdelmalik Elsallami، مستشار الوزير
Ahmed Midamia، مدير عام، المركز القومي للتدريب المهني (NVC)
Mohamed Nazar El-Aish، مدير عام
Farahat El-Nasiri، مدير
Mohamed El-Nasir، مدير
Ibrahim Eltoumi، مدير
Lutfi Blzabis، مدير
Hofia El-Bahri، مدير

**وزارة الصحة**
دكتور Khaled Kheireddine، مدير التخطيط
Slaheddine Kalat، مدير التجهيزات
Nacer Kamel، مدير قسم الدراسات

**المعهد الوطني للإحصاء**
Khalifa Ben Faqih ، مدير عام
Abdel Majd El-Wislati

**البنك المركزي التونسي**
Habib El Montacer، المدير العام
Badreddine Barkia، مدير عام، الإشراف
Samir Brahimi، مدير عام، الخدمات والمراجعة

**وزارة النقل**
Salem Miladi، مدير عام

وزارة الصناعة والطاقة
Hamdi Guezguez ، كبير المهندسين
Ridha Ben Mosbah ، مدير عام برنامج إعادة هيكلة وتحديث مؤسسات الأعمال التجارية (Mise à niveau Program)
Mohamed El Kamel، مدير مشروع ISIUP

**القطاع الخاص**
Noureddine Ferchiou، محام، Ferchio Assoices
Ahmed Benghazi، مدير مساعد، Axis
البروفيسور Marouanne El Abassi
Faycal Lakhoua، مستشار، IACE

Jurgen Blanken، خبير اقتصادي في شئون قطاع المياه، استشاري القطاع الخاص

**البنك القومي للفلاحة [للزراعة]**
Berraies Mohamed، مدير

**هيئة تشجيع الصادرات** (FAMEX)
Slim Chaker، مدير التنسيق

**نقابة العمال**
Mohamed Trabelsi، السكرتير العام

**البنك الأفريقي للتنمية**
O. Ojo ، كبير موظفي التقييم
K. Diallo، خبير اقتصادي رئيسي

**الاتحاد الأوروبي**
Bernard Brunet، سكرتير أول
Manfredo Fanti ، سكرتير أول
Paul Mathieu ، خبير اقتصادي
Philippe Massin ، خبير في قطاع التنمية الريفية
Amparo Gonzalez Diez، رئيس قسم التنمية الريفية والبيئية
Jose-Maria Bellostas ، خبير في قطاع التنمية الريفية

**شركة تونس للإيجار التمويلي**
Fethi Mestri، مدير عام،

**وزارة الفلاحة، والبيئة والموارد المائية**
Ahmed El Achek، الرئيس والمدير العام، مكتب تنمية المراعي–الغابات في منطقة الشمال الغربي
Badr Ben Ammar، خبير اقتصادي عام بشئون الريف، مدير عام إدارة الدراسات والتنمية الفلاحية
Abderraman Chaffai، مدير، إدارة الدراسات والتنمية الفلاحية
Ahmed Ridha Fekih Salem، المهندس العام، ومدير عام إدارة الغابات
Mohamed Gharbi، مدير عام وكالة الأراضي الفلاحية
Abdellatif Ghedira، رئيس البعثة، مجلس الوزراء، مدير مكتب التخطيط والهيدروليكا
Lamine Ben Hamadi، نائب مدير التخطيط والموازنة، مؤسسة البحث والتعليم العالي
Mohamed Ben Hamouda، معلم–باحث، ومنسق قطب البحث لمنطقة الشمال الغربي، مؤسسة البحث والتعليم العالي
Mohamed Mounir Hedri، مدير البحث، مؤسسة البحث والتعليم العالي
Said Helal، كبير المهندسين، إدارة المياه والغابات، مدير التنمية الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق الغابية
Abdelkadar Hamdane، مدير عام الأشغال الريفية والهيدروليكا
Abdallah Mallek، مدير عام التمويل، والاستثمار، والمنظمات المهنية
Bellakhal Moktar، مدير الإرشاد الفلاحي
Kachouri Mondher، نائب مدير رصد وتقييم برامج البحث، مؤسسة البحث والتعليم العالي
Sahla Mezghani، خبيرة في الاقتصاد الزراعي، رئيسة قسم، التمويل، والاستثمار، والمنظمات المهنية
Ben Mohamed Mongi، رئيس المعمل [المخبر العام]، ومدير مشروع تونس ـ اليابان
Abdelaziz Mougou، رئيس مؤسسة البحث والتعليم العالي
Hamda Zeramdini، وكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي، ومنسق مشروع خدمات مساندة الفلاحة

**المعنيون من موظفي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية**
Theodore O. Ahlers، (المدير القُطري)
Christian Delvoie، (مدير قطري سابق)
Dimmitri Vittas، (مستشار أول، إدارة سياسة العمليات)
Daniel Ritchie، (رئيس سابق لشعبة العمليات القُطرية)
John Page، (رئيس مجموعة تخفيض أعداد الفقراء)
Aristomene Varoudakis، (خبيرة اقتصادية قطرية)
Cecile Fruman، (مسئول قطري)
Pedro Alba، (مدير قطاع، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)
Mustapha Nabli، كبير الخبراء الاقتصاديين المختصين، ورئيس مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي)

Setareh Razmara، (خبيرة اقتصادية أولى، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)
Sara Johansson، (خبيرة اقتصادية، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)
Hamid Alavi، (كبير أخصائيي تنمية القطاع الخاص، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)
Jeffery Waite، (كبير أخصائي التعليم، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)
Meskerem Mulatu، (كبير أخصائي التعليم، التنمية البشرية لوسط وغرب أفريقيا AFTH2)
Anwar Bach-Baouab، (كبير المسئولين عن عمليات البنك ـ التنمية البشرية لوسط وغرب أفريقيا AFTH3)
Gillian Perkins، (استشاري تقييمات القطاعات ومحاور التركيز العامة OEDST)
Domenico Fanizza، (نائب رئيس شعبة، صندوق النقد الدولي)
Bader Elddine Nouioua، مستشار، مكتب تقييم العمليات، البنك الإسلامي للتنمية
Djelloula Saci، رئيس مكتب تقييم العمليات، البنك الإسلامي للتنمية
Abdel Ouahab Ghazala، مكتب تقييم العمليات، البنك الإسلامي للتنمية

## الملحق جيم: دليل منهج تقييم المساعدات القُطرية الذي تعتمد إدارة تقييم العمليات

تصف هذه المذكرة العناصر الرئيسية لمنهج تقييم المساعدات القطرية (CAE) الذي تعتمده إدارة تقييم العمليات OED.[1]

***تقييمات المساعدات القطرية تقوم بتصنيف نتائج برامج مساعدات البنك الدولي، وليس التقدّم الكلي المحرز في عملية التنمية في البلدان الأعضاء المعنية.***

من الضروري تقييم أي برنامج للمساعدات للوقوف على مدى تحقيقه للأهداف التي وُضع من أجلها، والتي عادة ما تكون جزءاً فرعياً من مجموعة أهداف عملية التنمية في البلد العضو المعني. فإذا كان برنامج المساعدات كبير الحجم بالنظر إلى الجهود الكلية لعملية التنمية في هذا البلد، فإن نتيجة هذا البرنامج ستكون مشابهة للتقدّم الكلي المحرز في عملية التنمية. ولكن معظم برامج مساعدات البنك الدولي لا تتيح إلا جزءاً من مجموع الموارد التي خصصتها الجهات المانحة، وأصحاب المصلحة المباشرة، والحكومة نفسها لعملية التنمية في هذا البلد المعني. وفي تقييمات المساعدات القطرية، تقصر إدارة تقييم العمليات مهمتها على تصنيف نتائج برنامج البنك الدولي فحسب، ولا يشمل ذلك النتيجة الكلية لعملية التنمية في البلد المعني، رغم أن الأخيرة تُعتبر وثيقة الصلة بعملية الحكم على نتيجة البرنامج.

وتؤكد الخبرة المكتسبة في تقييمات المساعدات القطرية أن نتائج البرنامج أحياناً ما تحيد، بشكل كبير، عن التقدّم الكلي المحرز في عملية التنمية في البلد العضو المعني. وقد حددت تقييمات المساعدات القطرية برامج المساعدات التي يكون لها:

- نتائج مرضية يقابلها تنمية جيدة في البلد العضو المعني
- نتائج غير مرضية مع البلدان الأعضاء المعنية التي حققت نتائج كلية جيدة في مجال التنمية، بغض النظر عن ضعف برنامج البنك الدولي
- نتائج مرضية مع البلدان الأعضاء التي لم تحقق نتائج كلية مرضية خلال فترة تنفيذ البرنامج

***تقييم نتائج برنامج المساعدات وتقييم أداء البنك الدولي ليسا سواء.***

من نفس المنطلق، فإن أية نتيجة غير مرضية لبرنامج مساعدات لا تعني دائماً بالضرورة أن أداء البنك الدولي كان غير مرضياً أيضاً، والعكس صحيح. ويكون هذا أكثر وضوحاً عندما ندرك أن مساهمة البنك الدولي في نتائج برنامج المساعدات الخاصة به ليست إلا جزءاً من هذه المسألة. وتتحدّد نتائج برنامج المساعدات عن طريق الأثر المشترك لأربعة عوامل هي: (أ) البلد العضو المعني، (ب) البنك الدولي، (ج) الشركاء وأصحاب المصلحة المباشرة الآخرين، و(د) القوى الخارجية (مثل كوارث الطبيعة، الصدمات الاقتصادية الدولية، الخ). ففي ظل الظروف الطبيعية، يمكن أن يؤدي أي إسهام سلبي لأحد هذه العوامل إلى إضعاف الإسهامات الإيجابية للعوامل الثلاثة الأخرى، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى نتائج غير مرضية.

وتقيس إدارة تقييم العمليات أداء البنك الدولي في المقام الأول بناءً على المساهمات التي أدارها البنك الدولي مباشرة. وعادة ما تراعي الأحكام ـ التي تتعلق بأداء البنك الدولي ـ ملاءمة الإستراتيجية وأسلوب تنفيذها؛ وتصميم الإجراءات التدخلية الإقراضية للبنك الدولي والإشراف عليها؛ ونطاق، ونوعية، ومتابعة العمل التشخيصي والأنشطة التحليلية والاستشارية الأخرى؛ واتساق عمليات الإقراض من البنك الدولي مع العمل غير الإقراضي وكذلك سياسات الإجراءات الوقائية؛ وأنشطة الشراكة الخاصة بالبنك الدولي.

***التقييم بأبعاده الثلاثة***

تختبر إدارة تقييم العمليات عدداً من العناصر التي تسهم في نتائج برنامج المساعدات، كطريقة لاكتشاف التحيز الموجود في التصنيفات. ويمكن اختبار اتساق التقديرات على نطاق أوسع عن طريق فحص برنامج المساعدات القطرية من خلال ثلاثة أبعاد هي:

(أ) *البَعْد الخاص بالمنتجات والخدمات*، ويشمل تحليلاً تصاعدياً «من أسفل لأعلى» لمدخلات البرنامج

الرئيسي - القروض، والأنشطة التحليلية والاستشارية، وتنسيق المعونات.

(ب) *البَعْد الخاص بالأثر الإنمائي*، ويشمل تحليلاً هرمياً «من أعلى لأسفل» لأهداف البرنامج الرئيسية من أجل التأكد من الملاءمة، والكفاءة، والنتائج، والقابلية للاستمرار، والأثر المؤسسي.

(ج) *البَعْد الخاص بالإسناد*، حيث يرجع المقيم مسؤولية نتيجة البرنامج إلى الفئات الأربع الخاصة بالعناصر الفاعلة.

### تصنيف نتائج برنامج المساعدات

عند تصنيف نتيجة (الأثر الإنمائي المتوقع) أي برنامج مساعدات، تقوم إدارة تقييم العمليات بقياس إلى أي مدى تم تحقيق الأهداف الاستراتيجية الرئيسية وإلى أي مدى كانت ملاءمة، من دون حدوث أية أوجه قصور. وعادة ما تعبر البرامج عن مقاصدها في إطار الأهداف ذات الأولوية الكبرى كتخفيض أعداد الفقراء على سبيل المثال. كما يمكن كذلك أن تضع استراتيجية المساعدات القطرية أهدافاً متوسطة، مثل تحسين التركيز على الخدمات الاجتماعية، أو تشجيع التنمية المتكاملة في المناطق الريفية، وتحدد كيف يمكن لتلك الأهداف المتوسطة الإسهام في تحقيق الأهداف الأعلى مرتبة ذات الأولوية. ومن ثم، فإن مهمة إدارة تقييم العمليات هي التحقق من أن الأهداف المتوسطة قد حققت صافي مكاسب مرضية ومدى صلاحية سلسلة النتائج المحددة في استراتيجية المساعدات القطرية. وفي حالة عدم تحديد الروابط السببية بصورة كاملة في استراتيجية المساعدات القطرية، فإن مسؤولية المُقيّم تنصب على إعادة بناء تلك السلسلة السببية من خلال الشواهد المتاحة، وتقييم مدى ملاءمتها، وفاعليتها، ونتائجها فيما يتعلق بالأهداف الأعلى مرتبة والمتوسطة.

كما يقدر المقيمون أيضاً درجة التزام البلد العضو المعني بأولويات التنمية الدولية، مثل الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وأولويات المساندة المؤسسية بالبنك، كالإجراءات الوقائية. ومن الوجهة المثالية، من شأن استراتيجية المساعدات القطرية تحديد أية اختلافات حول التعامل مع تلك المسائل والتغلب عليها مما يُمكن المقيّم من التركيز على ما إذا كانت عمليات المقايضة المعتمدة مناسبة. إلا أنه في حالات أخرى، قد يتضح أن الاستراتيجية قد تجاهلت بعض الصراعات أو تجنبت تناول القيود الرئيسية المفروضة على عملية التنمية بالنسبة للبلد العضو. وفي كلتا الحالتين، قد تشمل العواقب الانتقاص من مدى ملاءمة البرنامج، أو فقدان التزام البلد العضو المعني، و/أو أية آثار أخرى غير مرغوبة، كالإخلال بالإجراءات الوقائية، ويجب وضع ذلك كله في الاعتبار عند الحكم على نتائج البرنامج.

### مقياس التصنيف

تستخدم إدارة تقييم العمليات ست فئات لتصنيف **النتائج**، تتدرج من مُرضي جدًا إلى غير مُرضي تمامًا:

*مُرضي جدًا*: حقق برنامج المساعدات على الأقل تقدّما مقبولا تجاه جميع الأهداف الرئيسية ذات الصلة، كما كان له أثر إنمائي كأفضل أساليب العمل على واحد أو أكثر من تلك الأهداف. ولم يتم تحديد أية أوجه قصور رئيسية.

*مُرضي*: حقق برنامج المساعدات تقدّما مقبولا تجاه جميع الأهداف الرئيسية ذات الصلة. ولم يتم تحديد أية منجزات تتعلق بأفضل أساليب العمل أو أية أوجه قصور رئيسية.

*مُرضي إلى حد ما*: حقق برنامج المساعدات تقدّما مقبولا تجاه أغلب الأهداف الرئيسية ذات الصلة. ولم يتم تحديد أية أوجه قصور رئيسية.

*غير مُرضي إلى حد ما*: إما أن برنامج المساعدات لم يحقق تقدّماً مقبولاً تجاه أغلب الأهداف الرئيسية ذات الصلة، أو حقق تقدّماً مقبولاً تجاه جميع الأهداف ولكن: (أ) لم يضع في الحسبان القيود المفروضة على التنمية على نحو كافٍ أو (ب): أسفر عن أحد أوجه القصور الرئيسية كالإخلال بالإجراءات الوقائية.

*غير مُرضي*: لم يحقق برنامج المساعدات تقدّماً مقبولاً تجاه أغلب الأهداف الرئيسية ذات الصلة، وإما أنه: (أ) لم يضع في الحسبان أحد القيود الأساسية المفروضة على التنمية على نحو كافٍ أو (ب): أسفر عن أحد أوجه القصور الرئيسية كالإخلال بالإجراءات الوقائية.

*غير مُرضي تمامًا*: لم يحقق برنامج المساعدات تقدّماً مقبولاً تجاه أي من الأهداف الرئيسية ذات الصلة، ولم يضع في الحسبان أحد القيود الأساسية المفروضة على التنمية بشكل كافٍ، وأسفر في الوقت نفسه عن وجه واحد على الأقل من أوجه القصور الرئيسية، كالإخلال بالإجراءات الوقائية.

يمكن تصنيف **أثر المشروعات على التنمية المؤسسية** (IDI) على أنه: مرتفع، أو كبير، أو طفيف، أو لا يذكر. ويقوم أثر المشروعات على التنمية المؤسسية بقياس إلى أي مدى قام البرنامج بدعم قدرة البلد العضو المعني على استخدام موارده البشرية والمالية والطبيعية بصورة أكثر كفاءة وانصافاً وقدرة على الاستمرار. ومن أمثلة المجالات التي يشملها الحكم على أثر المشروعات على التنمية المؤسسية للبرنامج ما يلي:

- سلامة ادارة الاقتصاد.
- هيكل القطاع العام وبصفة خاصة قطاع الخدمة المدنية
- السلامة المؤسسية للقطاع المالي
- سلامة الأنظمة القانونية، والتنظيمية، والقضائية
- حدود أنظمة الرصد والتقييم
- فعالية تنسيق المعونات
- درجة المساءلة المالية
- مدى بناء قدرة المنظمات غير الحكومية
- مستوى رأس المال الاجتماعي والبيئي

يمكن تصنيف **القابلية للاستمرار** على أنها مرجحة بدرجة كبيرة، أو مرجحة، أو غير مرجحة، أو غير مرجحة بدرجة كبيرة، أو غير مقُيمة - في حالة عدم كفاية البيانات المتوفرة. تقيس قابلية الاستمرار مدى المرونة في مواجهة مخاطر المنافع الإنمائية لبرنامج المساعدات القطرية بمرور الوقت، مع وضع ثمانية عوامل في الاعتبار:

- المرونة الفنية
- المرونة المالية (بما في ذلك سياسات استرداد التكاليف)
- مرونة الاقتصاد
- المساندة الاجتماعية (بما في ذلك الشروط الخاضعة لسياسات الإجراءات الوقائية)
- المرونة البيئية
- التزام الحكومة واصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيين الآخرين
- المساندة المؤسسية (بما في ذلك إطار عمل قانوني/ تنظيمي مساند، والفعالية التنظيمية والإدارية)
- المرونة تجاه المؤثرات الخارجية، كما في حالة الصدمات الاقتصادية العالمية أو حدوث تغييرات في المناخ السياسي والأمني.

## الملحق دال: سجل إجراءات الإدارة

| التوصيات الرئيسية القابلة للرصد لإدارة تقييم العمليات التي تتطلب الرد | رد جهاز الإدارة |
|---|---|
| • *متابعة برامج المساندة بغرض تحسين البيئة المؤاتية لنمو القطاع الخاص وتعزيز القدرة على المنافسة*، حيث إن تونس تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي. وبصفة خاصة، ينبغي على البنك الدولي مساعدتها في (1) السعي لتحقيق الانفتاح التجاري مع الاتحاد الأوروبي وباقي بلدان العالم؛ (2) تحسين البيئة المؤاتية من خلال الإصلاحات التنظيمية والقضائية بغرض اجتذاب الاستثمارات الأجنبية واستثمارات القطاع الخاص؛ و(3) إحراز تقدّم في خصخصة المؤسسات المالية وشركات القطاع العام. | تتناول استراتيجية المساعدات القطرية المقترحة للسنوات المالية 2005–2008 هذه القضايا بإنصاف. وتسلط الركيزة الأولى لاستراتيجية المساعدات القطرية الضوء على تحسين بيئة أنشطة الأعمال وتعزيز القدرة على المنافسة، بينما تعمل الركيزة الثانية على تحسين نوعية وكفاءة نظام التعليم لتلبية احتياجات سوق العمل. وتساند استراتيجية المساعدات القطرية زيادة التنافس في مجالات البنية الأساسية من خلال برنامج مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية (PPI). |
| • *مواصلة تقديم المساندة للقطاعات الاجتماعية*. مع مساندته للأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، يحتاج برنامج البنك الدولي إلى مواصلة هذا التأكيد والتركيز على تحسين قدرة تونس على تحديد وترتيب أولويات الإنفاق الاجتماعي، وتناول توسيع نطاق الالتحاق بالمدارس في مرحلة ما بعد التعليم الأساسي، مع الأخذ في الاعتبار التحوّل الديموغرافي الجاري في الوقت الراهن. وينبغي على البنك الدولي أيضاً إجراء استعراضٍ الإنفاق العام بالاشتراك مع الحكومة. وهذا الإجراء كفيل بالمساعدة في بناء القدرة على تحديد وترتيب أولويات الإنفاق الاجتماعي، وإتاحة أساس للتدابير اللازمة للتعامل بكفاءة مع تزايد الطلب على مرحلتي التعليم الثانوي والعالي. | تم تناول هذه القضية أيضاً في استراتيجية المساعدات القطرية الجديدة بالرغم من الركيزتين الثانية (التعليم)، والثالثة، التي تساند زيادة كفاءة البرامج الاجتماعية (المعاشات التقاعدية، والرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية). وقد تم اقتراح خطة تُعنَى بإستعراض الإنفاق العام، ووافق الفريق القطري على ضرورة التركيز على استعراض أوجه الإنفاق في القطاعات الاجتماعية. |
| • *التركيز على تنمية القدرات المؤسسية وشبكات الأمان في المناطق الريفية*. ينبغي على برامج البنك الدولي المستقبلية أن تركز على تنمية القدرات المؤسسية بالمناطق الريفية، وذلك لمساندة وجود أسواق لمستلزمات الانتاج والمنتجات تتسم بالكفاءة، بما في ذلك: حيازات الأراضي وتمويل الأنشطة الريفية، والبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي، مع المحافظة على التماسك الاجتماعي من خلال شبكات أمان موجهة بشكل أفضل. وينبغي على البنك الدولي - بعد 21 عاماً لم يقم فيها بإجراء استعراض شامل لأداء القطاع الزراعي - أن يجري استعراضاً لهذا القطاع بغية إثراء معلومات برامجه المستقبلية. | أخذ الفريق القطري بتوصيات تقييم المساعدات القطرية، وقدم اقتراحاً لإجراء استعراضٍ شاملٍ للقطاع الزراعي. وهذا من شأنه أن يثري معلومات حوار البنك الدولي بشأن السياسات وقروض البنك لهذا القطاع في المستقبل. |
| • *تعزيز منهج للرصد والتقييم يستند إلى النتائج*. إن تعزيز منهج يستند إلى النتائج، مع وجود مؤشرات متفق عليها ويمكن رصدها بشأن المخرجات والنتائج، في إطار عمل محسن للتقييم والرصد، سيساعد على استقرار برنامج مساعدات البنك الدولي في المستقبل. | استراتيجية المساعدات القطرية المقترحة للسنوات المالية 2005–2008 هي استراتيجية تستند إلى النتائج، وستؤدي إلى انتظام رصد نواتج ونتائج استراتيجية المساعدات القطرية (التقارير السنوية وتقرير سير العمل الخاص باستراتيجية المساعدات القطرية في عام 2006). وبالإضافة إلى ذلك، فقد بدأ الفريق القطري بالفعل في تدعيم قدرة الموظفين القائمين على تنفيذ المشروعات في تونس، وذلك فيما يتعلق بمشروعات الرصد والتقييم المنتظم. كما سيتم تدعيم بناء قدرات فرق البنك الدولي. |

## المرفق رقم 1: البنك الإسلامي للتنمية ـ تقييم المساعدات القُطرية المُقدمة إلى تونس

### ملخص تنفيذي

شرع مكتب تقييم العمليات (OEO) بالبنك الإسلامي للتنمية (IDB) مؤخراً في اعتماد مجالات جديدة لتقييم العمليات، مثل تقييم المساعدات القطرية، والدراسات القطاعية والنوعية، وتقييم الأثر. وقد أجرى مكتب تقييم العمليات تقييم المساعدات القطرية الخاص بتونس في سبتمبر/أيلول من عام 2003 بالتعاون مع إدارة تقييم العمليات بالبنك الدولي - وهو الثاني من نوعه بعد التقييم الأول الذي أجراه في الأردن في أكتوبر/تشرين الأول من عام 2002. ويهدف هذا التقييم أساساً إلى الوقوف على مدى ملاءمة وفعالية تدخلات البنك الإسلامي للتنمية في تونس منذ بداية عملياته هناك في عام 1976. ويقتصر نطاق تقرير تقييم المساعدات القطرية الحالي على أنشطة البنك في تمويل المشروعات.

أدت الإصلاحات الهيكلية التي شهدها الاقتصاد التونسي بصفة عامة إلى تحسين الأداء الاقتصادي والاجتماعي تحسناً ملموساً. وإزداد النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي من 2,8 في المائة خلال الفترة بين 1982–1986 إلى 4,8 في المائة خلال الفترة بين 1991–2001. بينما انخفض كل من التضخم وعجز الحساب الجاري انخفاضاً كبيراً. وتشير التقارير إلى أن نمو إجمالي الناتج المحلي في عام 2002 قد تباطأ بشكل حاد بسبب التأثير المزدوج الناتج عن كل من أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 وموجة الجفاف الشديدة التي استمرت على مدار أربع سنوات. وتبدو آفاق النمو لعام 2003 معرضة للخطر بشكل كبير بسبب عدة متغيرات خطيرة. ومن المقدر أن يبلغ معدل النمو 4 في المائة، نظراً لبطء انتعاش أسواق الصادرات التقليدية للاتحاد الأوروبي والانتعاش الطفيف بعد فترة الجفاف. ومع ذلك فإن العامل الأساسي للتحدي الذي يواجه الاقتصاد التونسي في المستقبل القريب، وخاصة بالنسبة لقطاع الصناعة، هو بالتأكيد ما إذا كانت تونس تستطيع مواجهة المنافسة المتوقعة حينما يبدأ العمل باتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي في عام 2008.

وخلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، كانت استراتيجية البنك الإسلامي للتنمية المعنية بالمساعدات الإنمائية المقدمة لتونس موجهة أساساً إلى تنمية قطاع الصناعة (وذلك بصورة رئيسية عن طريق المساهمات في أسهم رؤوس أموال الشركات)، وقطاع المرافق العامة (شبكات إمدادات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي)، بالإضافة إلى التنمية في قطاع الزراعة (بما في ذلك: التنمية الريفية المتكاملة)، تمشياً مع أولويات الحكومة. وفي التسعينيات، استرشدت برامج مساعدات البنك الإسلامي للتنمية بشكل أساسي بدراسة استراتيجية المساعدات القطرية التي أعدت عام 1996 بشأن الفترة 1997–1999 والصيغة النهائية لبرنامج العمل المتجدد الممتد على مدى ثلاثة أعوام للفترة 1420–1422 هجريا. وكانت عمليات البنك قد تقلصت بصورة حادة على مدى السنوات الثلاث السابقة لإعداد دراسة استراتيجية المساعدات القطرية لتونس. ويعزى السبب في هذا بشكل أساسي إلى توفر مصادر بديلة للتمويل تتسم بقدرة أكبر على المنافسة، وخصوصاً من الاتحاد الأوروبي والعديد من الجهات المانحة الثنائية الأطراف. وكان ذلك بالفعل تهديداً لزيادة أعمال مشاركة البنك الإسلامي للتنمية في تونس، وبخاصة نظراً لتصنيفها كبلد يتمتع بدخل متوسط إلى مرتفع، وبالتالي لم تعد مؤهلة للاستفادة من مزيج القروض الميسَّرة وغير الميسَّرة من أنواع التمويل.

وعموماً، فقد كانت مساعدات البنك الإسلامي للتنمية المقدمة لتونس متنوعة. كما ركزت مساعدات البنك على المرافق العامة؛ والتنمية الزراعية والريفية، والصناعة؛ والقطاع المالي؛ كما ركزت في الفترة القريبة الماضية على القطاعات الاجتماعية (التعليم والرعاية الصحية). وحتى يونيو/حزيران من عام 2003، بلغ إجمالي الموارد التمويلية التي وافق البنك الإسلامي للتنمية على تقديمها إلى تونس حوالي 1,18 بليون دولار أمريكي، تم تقديم 70 في المائة منها لعمليات تجارية. ومن بين عمليات تمويل المشروعات العادية البالغ عددها 44 عملية، يجري تنفيذ 20 عملية في الوقت الحالي، بينما تم بالفعل

انجاز 24 عملية منها. ووصل إجمالي المبلغ الذي دفعه البنك بالفعل لصالح المشروعات وعمليات المساعدة الفنية حتي منتصف عام 2003 إلى 94,48 مليون دينار إسلامي، أو حوالي ثلث صافي المبلغ المعتمد. وهذا الرقم المنخفض يعني جزئياً أنه كان هناك قصور في استخدام الموارد التمويلية الممنوحة، حيث كانت هناك وفورات عديدة في التكلفة نبعت من كل من: تخفيض قيمة الدينار التونسي والميل لزيادة تقديرات تكاليف المشروعات في وقت التقييم المسبق.

وفيما يتعلق بأداء المشروعات الأحد عشر التي تم تقييمها بعد التنفيذ، فقد اعتبرت 10 مشروعات منها ناجحة أو ناجحة جزئياً، بينما كان هناك مشروع واحد غير ناجح. ويجري حاليا تنفيذ برنامج عمل مدته 3 سنوات للأعوام 1423–1425 هجريا كما هو مخطط.

وعلى مدار عقدين (الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين) اتسمت ارتباطات تونس في التجارة بالثبات تقريباً، وكانت متسقة مع الاعتمادات المخصصة لها، وذلك بفضل العمليات السنوية التي اشتركت فيها مع العملاء التقليديين.

ومع ذلك، فهناك شعور بأن تونس لم تنخرط مع البنك الإسلامي للتنمية في عمليات تمويل التجارة على مستوى يتماشى مع الجدارة الائتمانية العالية التي تتمتع بها. والسبب الأساسي في عدم استفادة تونس من عمليات التمويل التجاري للبنك الإسلامي للتنمية، بوتيرة مماثلة لبلدان أخرى أعضاء لها نمو اقتصادي مماثل، هو أن أسعار فائدة البنك الإسلامي للتنمية ينظر إليها - خصوصا من جانب القطاع الخاص – باعتبارها غير منافسة بقدر كافٍ بالمقارنة مع أسعار الفائدة المتاحة.

وكانت شبكات إمدادات المياه والصرف الصحي هي القطاع المستفيد الأول من تمويل مشروعات البنك الإسلامي للتنمية (45 في المائة)، مع تركيز خاص على إنشاءات البنية الأساسية للصرف لصالح هيئة الصرف (ONAS)، التي حصلت - بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية - على تكنولوجيا حديثة لفصل المياه من الحمأة ومعالجتها بطريقة ميكانيكية. وفيما يتعلق بشبكات المياه، يجري في الوقت الحاضر تنفيذ مشروعين من قبل الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه (SONEDE) . وفي ظل الانخفاض النسبي في معدل الحصول على المياه الصالحة للشرب في المناطق الشمالية، فقد يدرس البنك الإسلامي للتنمية مستقبلاً تمويل مشروعات في تلك المناطق. ومن المقترح أيضاً أن يساهم البنك الإسلامي للتنمية في برنامج الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه (SONEDE) لتجديد خطوط النقل في المناطق الحضرية.

قدّم البنك الإسلامي للتنمية مساعدات - بصورة أساسية - إلى قطاع الصناعة في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين من خلال المساهمة في اسهم رؤوس الأموال في ثلاث شركات. وتوصي بعثة تقييم المساعدات القطرية بالقيام باستعراض لأداء حافظة أسهم الأوراق المالية في تونس، في ضوء الصعوبات التي واجهتها تلك الشركات.

وشملت الإجراءات التدخلية للبنك في قطاع التنمية الريفية المتكاملة خمسة مشروعات أنشطة موزعة على كافة أنحاء تونس، وشمل نطاقها مكونات عديدة ذات طبيعة زراعية وغير زراعية. وقد تم إجراء تقييم لاحق لجميع المشروعات الخمسة للتنمية الريفية المتكاملة، ووجد أداؤها مُرضياً إذ تم تحقيق الأهداف المبتغاة فيما يتعلق تنمية المناطق المختلفة وتحسين ظروف المعيشة لأكثر السكان تهميشاً.

وكانت مشاركة البنك الإسلامي للتنمية في القطاعات الاجتماعية متواضعة ومتأخرة. ومع أن تنمية الموارد البشرية كانت لها أولوية قصوى بالنسبة لتونس، فإن البنك الإسلامي للتنمية لم يشارك في مشروعات التعليم الابتدائي أو الثانوي أو في التدريب المهني. وتُعتبر مشاركة البنك الإسلامي للتنمية في التعليم العالي وقطاع الصحة حديثة العهد نسبياً، ومن السابق لأوانه تقييم هذه المشاركة.

وفيما يتعلق بالتعليم، فإن كثيراً من أصحاب المصلحة المباشرة التي أجرت البعثة مقابلات معهم عبر عن قلق شديد بشأن بطء وتيرة التحسينات في نوعية التعليم على جميع المستويات. وبالنسبة للتعليم العالي على الأخص، أبلغ المسؤولون التونسيون البعثة بأن بلدهم يولي اهتماماً أكبر للتعليم المهني والفني، وخصوصا مجالات الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، وذلك بغرض مكافحة البطالة بين الشباب، التي تصل في الوقت الحالي إلى ما يقرب من 16 في المائة. وفي هذا الخصوص، فإن الوزارة المسؤولة عن التعليم العالي تعد مشروعاً لإنشاء مراكز [أقطاب] تكنولوجية، وقد يدرس البنك الإسلامي للتنمية مساهمته في هذا المشروع.

ومن ناحية أخرى، قدم البنك الإسلامي للتنمية حدوداً ائتمانية تمويلية عديدة لتونس، ولكن معظمها ظلت غير مستغلة. ويعزى السبب الأساسي لعدم استغلال هذه الحدود الائتمانية للتمويل إلى مخاطر تقلب سعر الصرف الأجنبي مما لا يرغب المستثمرون ورجال الأعمال المحليون في تحملها. وفي هذا الخصوص، فقد تمت الموافقة على حدود ائتمانية شاملة جديدة في عام 2003، ويهدف ذلك إلى التغلب على جميع نواحي القصور المتعلقة بالحدود الائتمانية التمويلية السابقة الممنوحة للبنوك المحلية في تونس، وخصوصا من خلال إدخال

آلية لتغطية مخاطر تقلبات سعر الصرف الأجنبي، تشمل البنوك وشركات التأمين المحلية.

وفي الختام، أكدت السلطات التونسية أهمية الالتزام بالتوقيتات المحددة للتقييم الحالي لأنشطة البنك الإسلامي للتنمية في تونس. ولقد لقيت مساعدات البنك الإسلامي للتنمية المقدمة لتونس تقديراً واعترافاً منها. وكان هناك اتفاق عام على أن هذه المساعدات كانت وثيقة الصلة. وفي الواقع فإن خبرة البنك الإسلامي للتنمية في التعامل مع الجهات المنفذة المختلفة تعتبر ناجحة جداً، نظراً لتمتع تونس بجهازٍ من الموظفين الفنيين والإداريين، يتميز بالكفاءة والخبرة العالية. ومع ذلك فقد كان هناك عدد من الانتقادات لمساعدات البنك. وتتعلق الشكاوى أساساً بالنواحي التنفيذية كطول المدة الزمنية التي تستغرقها إجراءات المدفوعات، وتكلفة تمويلات البنك الإسلامي للتنمية التي ينظر إليها باعتبارها مرتفعة إلى حد ما.

## المرفق رقم 2: تقرير من اللجنة المعنية بالفعالية الإنمائية (CODE)

ـاجتمعت اللجنة الفرعية غير الرسمية المنبثقة عن اللجنة المعنية بالفعالية الإنمائية (CODE) في 21 أبريل/نيسان من عام 2004 لمناقشة تقييم المساندة القطرية لتونس، والذي أعدته إدارة تقييم العمليات بالاشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية.

### خلفية عامة

أشاد التقييم الصادر عن إدارة تقييم العمليات بالتقدم المرموق الذي تشهده تونس على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي وعلى صعيد تخفيض أعداد الفقراء، كما أكد على أهمية التزام تونس بعملية التنمية، ووجود اتفاق سياسي واسع النطاق في الرأي، فضلاً عن وجود قاعدة موارد البشرية مؤهلة تأهيلاً جيداً، واستقرار بيئة الاقتصاد الكلي. كما أشار التقرير إلى نجاح برنامج البنك الدولي في تونس في تشجيع الإصلاحات في القطاعين المالي والريفي، فضلاً عن القطاع الخاص، وذلك من خلال تقديم المساعدات من حيث إتاحة المشورة فيما يتعلق بالسياسات، والقروض، وتعبئة الموارد. كما أشار التقرير أيضاً إلى بعض النواقص التي قد تهدد استمرارية الأداء المرتفع في بيئات تشهد ازدياداً في المنافسة التي من المرجح أن تواجهها تونس في المستقبل القريب، ومن هذه النواقص: انخفاض معدلات استثمارات القطاع الخاص، والدور الكبير الذي تلعبه الحكومة في الأنشطة الاقتصادية، ووجود عدد كبير من القروض المتعثرة في البنوك العامة، وارتفاع التعريفات الجمركية. وخلص هذا التقييم إلى أنه ينبغي على البنك الدولي تركيز جهوده على مساعدة السلطات بغرض تحسين بيئة أنشطة الأعمال من خلال إصلاح اللوائح التنظيمية، وذلك للاستمرار في مساندة القطاع الريفي والمؤسسات الاجتماعية، فضلاً عن إجراء دراسات تحليلية عالية الجودة.

وقد وافق جهاز الإدارة بصفة عامة على استنتاجات تقييم المساعدات القطرية، كما أشار إلى أن تلك الاستنتاجات سوف تتجسد على نطاق واسع في الإستراتيجية الجديدة الخاصة بتونس. وعلى وجه الخصوص، سوف تركز الإستراتيجية القطرية الجديدة على ثلاثة أهداف إستراتيجية، وهي (1) تدعيم بيئة استثمارات القطاع الخاص؛ (2) تحسين نوعية مخرجات نظام التعليم وتحسين صلته بسوق العمل، (3) تحسين الخدمات العامة من خلال التركيز على كفاءة واستمرارية الإنفاق العام.

وتقدم رئيس مكتب تونس بالشكر لإدارة تقييم العمليات على إعداد هذا التقرير المتوازن والمتسم بالحكمة الشديدة، كما أكد من جديد على اتفاق السلطات التونسية بصفة عامة مع استنتاجات وتوصيات التقييم الرئيسية. وأعرب عن اتفاقه في الرأي مع التقييم الصادر عن إدارة تقييم العمليات بشأن مساعدات البنك الدولي بوصفه تقييماً مُرضياً، كما سلط الضوء على الدور الهام لقروض البنك الدولي، والمشورة المتعلقة بالسياسات، والدراسات التحليلية المتعلقة بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تونس. وأكد في الوقت ذاته أن السلطات التونسية تعتمد نهجاً متحوطاً في التعامل مع الإصلاحات الهيكلية، وذلك لضمان تحقيق اتفاق واسع النطاق في الرأي. كما أعرب رئيس مكتب تونس عن شواغله بشأن الضغوط المتزايدة لتكلفة القيام بأنشطة الأعمال مع البنك الدولي، منوهاً إلى أن التقرير كان من الممكن أن يستفيد من عقد مقارنات مع أي من بنوك التنمية المتعددة الأطراف الأخرى، أو من المقترحات المتعلقة بتحسين مرونة برنامج الإستراتيجية القطرية ومشاركة مؤسسة التمويل الدولية في تونس.

### الاستنتاجات الرئيسية والخطوات التالية

رحبت اللجنة الفرعية بتقييم المساعدات القطرية، كما اتفقت مع تصنيف إدارة تقييم العمليات لمساعدات البنك الدولي على أنها مرضية. وصادق الأعضاء على الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية للتقرير. كما أشادوا بجهاز الإدارة على إدراجه لتوصيات تقييم المساعدات القطرية في الإستراتيجية الجديدة لتونس، مؤكدين على أهمية استخلاص الدروس من أداء تونس المرموق. وكان من بين المسائل الرئيسية التي نوقشت في الاجتماع مسألة وتيرة تقدم الإصلاحات المستقبلية، وتحديات الحفاظ على استمرار التقدم المحرز في عملية التنمية وما يتعلق بها من

مواطن ضعف في الاقتصاد التونسي، فضلاً عن تكلفة القيام بأنشطة الأعمال في تونس في سياق قروض البنك الدولي للبلدان ذات الدخل المتوسط، والدروس المستخلصة من التقييمات المشتركة مع شركاء التنمية الآخرين.

كما أُثيرت النقاط التالية:

**الدروس المستفادة**

أبدى الكثير من الأعضاء إعجابهم بالدروس الإيجابية المستخلصة من التجربة التونسية، متسائلين عما إذا كان يمكن محاكاتها في بلدان أخرى. وأشار جهاز الإدارة إلى أن التجربة التونسية تعتبر وثيقة الصلة، وخاصة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) ومنطقة أفريقيا، ويجري استخدامها حالياً من خلال سلسلة من الحلقات الدراسية وحلقات العمل في هاتين المنطقتين. كما طالب بعض الأعضاء بتفصيلات إضافية حول أثر برنامج *إعادة هيكلة وتحديث مؤسسات الأعمال التجارية (mise à niveau)* وتباين الآراء حوله. وأشار جهاز الإدارة – من وجهة نظره– إلى أنه ينبغي أن يكون مناخ الاستثمار هو العامل الأساسي في مساندة إعادة هيكلة مؤسسات الأعمال التجارية ـ وهو ما يُعتبر من صميم برنامج إعادة هيكلة وتحديث مؤسسات الأعمال التجارية، وذلك بدلاً من توفير قدرٍ ضئيلٍ من الدعومات المالية.

**استشراف المستقبل**

اتفق الأعضاء في الرأي مع خلاصة التقرير التي تفيد بأنه على البنك الدولي مواصلة مساندته لتحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز القدرة على المنافسة. كما أكدوا على أهمية تطوير منهج يستند إلى النتائج في مجالات الانفتاح التجاري، وبيئة أنشطة الأعمال، وخصخصة مؤسسات الأعمال التجارية والقطاع المالي، فضلاً عن حيازات الأراضي وتمويل الأنشطة الريفية. وأعرب الأعضاء عن مخاوفهم بشأن حجم حافظة بنوك القطاع العام، والأعباء الباهظة المحتملة التي ينوء بها الاقتصاد بسبب القروض المتعثرة. كما اتفق بعض الأعضاء في الرأي مع ملاحظة إدارة تقييم العمليات بشأن الحاجة إلى مزيد من الإصلاحات الهيكلية في ضوء ازدياد المنافسة التي تشهدها البيئات التجارية على الصعيدين الاقليمي والعالمي، بيد أنهم أكدوا على تعزيز الإلتزام الكامل ـ في نفس الوقت ـ بعملية الإصلاح وتحقيق اتفاق سياسي واسع النطاق في الرأي. وأشار جهاز الإدارة إلى وجود اهتمام لدى السلطات التونسية في الاستفادة من مساعدات البنك الدولي المعنية بإدارة الديون، وفي إجراء تقييم عن مناخ الاستثمار. وقد استفسر بعض الأعضاء عن أسباب محدودية أنشطة مؤسسة التمويل الدولية في تونس. وقد أجاب جهاز الإدارة بأن المشاركة المحدودة لمؤسسة التمويل الدولية ترجع إلى توفر تمويل بديل وأرخص أمام الشركات التونسية. وفي الوقت ذاته، أكد جهاز الإدارة على اهتمام مؤسسة التمويل الدولية باستطلاع فرص جديدة في تونس. كما أشاد الأعضاء بنجاح تونس في جهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، ولكن كانت لديهم استفسارات عن أسباب استمرار ارتفاع معدلات البطالة. واتفق جهاز الإدارة على أنه بالرغم من تحقيق الهدف الموضوع لتخفيض حجم البطالة، فإن خلق فرص العمل وزيادة استثمارات القطاع الخاص لا يزالان من الشواغل الرئيسية للسلطات التونسية، وذلك في ضوء النمو السريع لقوة العمل. كما أشار جهاز الإدارة إلى أنه جرت مناقشة تلك القضايا بشكل مكثف في الاستراتيجية القطرية من خلال منظور زيادة المرونة في إدارة المالية العامة وتحسين مناخ الاستثمار. وقد طلب بعض الأعضاء من جهاز الإدارة إعطاء المزيد من التفاصيل حول عدم وجود مكتب قطري مكتمل للبنك الدولي في تونس. وقد أجاب جهاز الإدارة بأنه بالنظر إلى وجود إدارة عامة تتسم بالقوة والكفاءة، فإن السلطات التونسية لا ترى حتى الآن أن هناك حاجة لمثل هذا النوع من المساعدات التنفيذية، كما هو الحال في بلدان أخرى.

**تكلفة القيام بأنشطة الأعمال**

ردد بعض الأعضاء الشواغل التي أبداها رئيس الوفد التونسي بشأن تكلفة القيام بأنشطة الأعمال مع البنك الدولي مقارنة ببنوك أخرى من بنوك التنمية المتعددة الأطراف، مؤكدين على أهمية هذه القضية في السياق العام لإقراض البلدان المتوسطة الدخل. وأشارت إدارة تقييم العمليات إلى أنه سوف تتم مناقشة هذه القضايا في الدراسة الخاصة بإدارة تقييم العمليات المعنية بإقراض البلدان المتوسطة الدخل. كما أضاف جهاز الإدارة أن بإمكان تونس بسهولة أن تصبح حالة يستطيع البنك الدولي على أساسها التحرك بسرعة لتفعيل دور الأنظمة الوطنية في عملياته القطرية ذات الصلة، وذلك بغرض تخفيض تكلفة التعاملات، وأن يستهدف النشاط المستقبلي المرتبط بالعمل الاقتصادي والقطاعي الأساسي (مثلاً: تقييم المساءلة المالية القطرية «CFAA» واستعراض تقييم التوريدات القطرية «CPAR») التعامل مع القضايا الائتمانية للتحرك صوب تفعيل هذا الدور آنف الذكر.

**التنسيق بين الجهات المانحة**

رحب الأعضاء بتعاون إدارة تقييم العمليات مع البنك الإسلامي للتنمية، الأمر الذي يتسق مع أجندة البنك

الدولي الواسعة النطاق الرامية إلى تنسيق الجهود وتخفيض تكلفة المساعدات المقدمة إلى البلدان الأعضاء، كما حث الأعضاء إدارة تقييم العمليات على مواصلة ذلك التعاون في المستقبل. وقد أبدى بعض الأعضاء اهتمامهم بمعرفة ما إذا كان ذلك النشاط المشترك عاملاً مهماً في النجاح الكلي للتقييم، والوقوف على الدروس المستفادة منه. وكان رد إدارة تقييم العمليات أن ترتيبات الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية قد أدت إلى تنمية القدرات بشكل كبير، كما أرست الأسس للمزيد من التعاون. وكان هذا هو ثاني تقرير مشترك مع البنك الإسلامي للتنمية، وقد وجدت إدارة تقييم العمليات هذه التجارب مفيدة للغاية من حيث زيادة كفاءة وظيفة التقييم، وبناء القدرات، وتقاسم الأفكار. وأشار جهاز الإدارة إلى أن المستوى المرتفع لكفاءة السلطات التونسية يسهم في وجود مستوى ملائم للحوار مع الجهات المانحة، يمكن الاستمرار فيه على صعيد العلاقات الثنائية، إلا أن الإدارة حثت السلطات على القيام بذلك بصورة أكثر تنسيقاً في المستقبل.

*شاندر موهان فاسوديف، الرئيس*

# الحواشي الختامية

## الفصل الأول

1. جاءت الأردن في المرتبة الخامسة والسبعين على دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس (GDI)، وتلتها تونس في المرتبة السادسة والسبعين، بينما جاءت الجزائر في المرتبة الثامنة والثمانين، ومصر في المرتبة التاسعة والتسعين، والمغرب في المرتبة الثانية بعد المائة، وذلك من بين مائة وخمس وسبعين بلداً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP 2003).

2. من شأن زيادة التكامل مع أسواق الاتحاد الأوروبي أن يجعل تونس أكثر عرضة للتأثر بالتقلبات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي. فآثار ضعف النمو في الاتحاد الأوروبي سرعان ما أصبحت ملموسةً في تونس، كما كان الحال عند التباطؤ الحاد في إجمالي الناتج المحلي في عام 2002.

## الفصل الثاني

1. أغلب مشروعات البنك الدولي المنجزة في تونس ليس لديها آلية رصد وتقييم مطبقة.

2. تنوه إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى «ضرورة الإشارة إلى أن عدم إجراء استعراض الإنفاق العام (PER) لم يكن بناءً على اختيار البنك الدولي وإنما يُعزى إلى تردد الحكومة في السماح للبنك بإجرائه.»

3. من خلال المقارنة، يتضح أنه لم يقم أي برنامج أخر من برامج البنك في منطقة الشرق الأوسط بتعبئة موارد تزيد على ما تمت تعبئته في تونس إلا برنامج البنك في الضفة الغربية وغزة. وخلال السنوات المالية 1994–2001، حصل برنامج الضفة الغربية وغزة على 541 مليون دولار أمريكي كتمويل مشترك/تمويل متوازٍ، وذلك مقابل 326 مليون دولار في شكل ارتباطات من البنك الدولي– أي بنسبة 1,66 دولار لكل دولار. وقام برنامج البنك الدولي الخاص بالأردن بتعبئة نسبة تمويل مشترك مماثل لبرنامجه في تونس.

4. على سبيل المثال، تأجل مشروع تنمية البلديات وانخفض حجم مشروعات التراث الثقافي وخدمات المساندة الزراعية بمقدار 40 في المائة.

## الفصل الثالث

1. أشارت السلطات إلى أنه عند وضع شركات الإيجار التمويلي والبنوك التابعة للقطاع الخاص معاً، فإن نسبة أصول كافة المؤسسات الائتمانية بالقطاع الخاص من المجموع الكلي ستبلغ حوالي 62 في المائة.

2. تُستثنى من ذلك خمسة بنوك «إنمائية» تمثل مشروعات مشتركة مع بلدان عربية أخرى (تشكل حوالي 5 في المائة من الأصول البنكية) ولا تخضع لسلطة وإشراف البنك المركزي نظراً لخضوعها لبروتوكولات ثنائية. ويتم تحويلها حالياً إلى شركات تجارية، مع اعتزام وضعها تحت مظلة البنك المركزي. هناك ثلاثة بنوك أجنبية تعمل في تونس في الوقت الحاضر: بنك باريس الوطني (BNP)، ومجموعة سيتي بنك، ومجموعة سوسيتي جنرال، كما تم التصريح للمجموعة العربية للأعمال المصرفية بفتح فرع لها. إلا أن وجود البنوك الأجنبية في تونس ما زال أقل مما هو الحال في البلدان النامية الأخرى، خاصة في البلدان التي ستنضم للاتحاد الأوروبي والتي قامت بتحديث أنظمتها المصرفية بمشاركة كبيرة للبنوك الأجنبية.

3. يعزى انخفاض القروض المتعثرة (غير العاملة) بصفة كبيرة إلى سيطرة الحكومة أو ضمانها للديون المعدومة بدلاً من أن يكون ذلك شاهداً على تحسّن الإقراض.

4. في عام 2002 ، كان متوسط أسعار التعريفات الجمركية للدولة الأولى بالرعاية في تونس ( متوسط غير مرجح) 34,5 في المائة، أي أقل بقليل من المتوسط المسجل في عام 2000 والبالغ 35,9 في المائة، مقارنةً بما نسبته 24,3 في المائة للواردات التي منشأها الاتحاد الأوروبي.

5. ولا يشكل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أيضاً إلا نسبة ضئيلة من إجمالي تكوين رأس المال في المنطقة، تبلغ حوالي 5 في المائة عام 2000. وبالمقارنة، فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سنغافورة يشكل حوالي 26 في المائة (بيانات البنك الدولي، 2003).

6. معدل البطالة في تونس مماثل للمتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي بلغ 15 في المائة في عام 2000 (*مطبوعة التمويل والتنمية*، مارس/آذار 2003، صفحة 19). واستناداً إلى العمل الاقتصادي والقطاعي في تونس، اقترح البنك الدولي اعتماد تدابير لتخفيض معدلات البطالة.

7. أول مشروع تعليمي للبنك الدولي في تونس أقيم عام 1962.

8. بيانات حكومية - *بيانات التعليم المدرسي* - 2002–2003.

9. قامت *دراسة الاتجاهات الدولية في العلوم والرياضيات*

العالمية (TIMSS) بقياس أداء الطلاب بالنسبة لتحصيل مادتي العلوم والرياضيات، كما جمعت معلومات ذات صلة عن طرق التدريس، والمنهاج الدراسية، والمدارس، والسياسات التعليمية.

10. البرنامج المتطور لتحسين نوعية التعليم– المرحلة الأولي (EQI P 1) . انظر الجدول ألف–2 س.

11. مشروع مساندة إعادة هيكلة المستشفيات لعام 1991.

12. تشير إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى وجود تقدم كبير بشأن الإصلاحات المتعلقة بالهيئات الصحية في هذه المنطقة على الرغم من اتسام هذا التقدم بالبطء قبل العامين الماضيين تقريباً. وتنوه إدارة تقييم العمليات إلـــى أن إدارة هذه المنطقة ذكرت ـ في تقييمها لمشروع هيكلة قطاع الرعاية الصحية ـ أن المطالبة بوضع إطار قانوني لاستقلالية المستشفيات كشرط أساسي لفاعلية المشروع يعد أمراً ضرورياً لضمان الالتزام السياسي.

13. وفقا لتقديرات وزارة التربية والتكوين [وزارة التربية التعليم] التي غطت الفترة 2000–2020، ستزيد أعداد طلاب المرحلة الثانوية بنسبة 80 في المائة، وستقل أعداد طلاب التعليم الأساسي بنسبة 40 في المائة.

14. يزداد إنفاق تونس على كل طالب بصورة كبيرة مع تقدم المستوى التعليمي. فعلى سبيل المثال، يعتبر نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم العالي أكبر بواقع خمسة أضعاف من الإنفاق على التعليم الابتدائي وأكبر بواقع ثلاثة أضعاف من الإنفاق على التعليم الثانوي. وهذه النسب لا تميل لصالح تونس إذا ما قورنت مع بلدان مقارنة (بيانات البنك الدولي، 2003).

15. التحليلات الاقتصادية والمالية غير متعمقة في سياق هذا البرنامج.

16. تستمد بيانات هذا القسم بصورة كبيرة من بيانات البنك الدولي (2003) و Tsakok (2004).

17. تناولت هذه الأهداف جميع المسائل التي أشار إليها البنك الدولي في عمله التحليلي باستثناء ارتفاع مخاطر تعرض قطاع الزراعة لموجات جفاف وضعف التسويق. وقد تناول البنك الدولي أهداف الحكومة المتعلقة بتحقيق النمو، وقابلية هذا النمو للاستمرار، وتخفيض أعداد الفقراء، لكنه لم يُول اهتماماً كافياً في برنامجه للأهداف الكبرى الأخرى للحكومة، مثل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وزيادة فرص العمل في المناطق الريفية.

18. تستثني اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (EUAA) الموقعة في عام 1995 السلع الزراعية. إلا أن اتفاقية زراعية أخرى أُبرمت مع الاتحاد الأوروبي في يناير/كانون الثاني من عام 2001 قد أتاحت فرصاً جديدة للصادرات التونسية، من شأنها أن تعزز من وضع تونس في السوق الأوروبي، خاصةً بالنسبة لمنتجات مثل زيت الزيتون، ومعجون الطماطم المضاعف التركيز، وعنب المائدة.

19. تُعتبر منطقة وسط غرب تونس أشدّ المناطق فقراً في تونس وفقًا لبيانات البنك الدولي. وقد تحققت منجزات مادية كبيرة في مشروع إدارة الموارد الطبيعية (1997–2003) الذي نفذ في المنطقة الشمالية (جندوبة)، ومنطقة وسط غرب تونس (قصرين)، والمنطقة الجنوبية (مدينين). ولكن في ضوء عدم وجود آلية مطبقة للرصد والتقييم، فلا توجد شواهد منهجية بشأن أثر هذه المشروعات على زيادة الدخل، وهي زيادة يفترض أن تكون إيجابياً.

20. البنك الدولي: تقرير مشروع تنمية مناطق الشمال الغربي الجبلية في تونس.

21. تم تجاهل مذكرة مقترحة بشأن السياسة المتعلقة المسائل المتصلة بحيازات الأراضي (والتي ورد ذكرها في استراتيجية المساعدات القطرية لعام 2002).

22. نجحت تونس في تنويع صادراتها باتجاه منتجات مصنعة جديدة، بما في ذلك الماكينات الكهربائية، والتبغ، والأحذية، والمتفجرات والألعاب النارية (البنك الدولي: 2000ب)، ص14.

## الفصل الرابع

1. يعتبر قرض إعادة هيكلة مؤسسات الأعمال العامة في عام 1993 أحد الاستثناءات. وبدا أن المشروع كان طموحًا أكثر مما ينبغي وغير واقعي في تصميمه من البداية. فقد كانت أول عملية تسعى لمساعدة بلد أبدى تردداً في معالجة مجال إصلاح شركات القطاع العام الذي يتسم بالصعوبة، باستخدام أداة تجريبية متمثلة في عقود الأداء، واللجوء إلى مجموعة شروط غير دقيقة والتي بدأت ضعيفة ثم ازدادت ضعفاً أثناء التنفيذ. كما كان الإشراف هزيلاً باستثناء ا لمكون الخاص بالنقل.

# ثبت المراجع


Adams, Richard, and John Page. 2003. "Poverty, Inequality and Growth in Selected Middle East and North Africa Countries, 1980–2003." *World Development* 13 (12): 2027–48.

Ayadi, Mohamed, Mohamed Salah Matoussi, and Maria Victoria-Feser. 2001."Putting Robust Statistical Methods into Practice: Poverty Analysis in Tunisia." *Swiss Journal of Economics and Statistics* 137 (3) 463–82.

Dabour, Nabil. 2000. "The Role of Foreign Direct Investment in Development and Growth in OIC Member Countries." *Journal of Economic Cooperation* 21 (3).

IMF (International Monetary Fund). 2003. *Tunisia—Preliminary Conclusions of the Article IV Consultation Mission for 2003.* Washington, D.C.

Kanaan, A. 2004. "Evaluating Bank Assistance in the Areas of Macroeconomic Management, Private Sector Development and Financial Sector Development." OED Working Paper. Washington, D.C.

OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2003. "Geographical Distribution of Financial Flow Aid Recipients." Paris.

Tsakok, I. 2004. "Rural Development and Poverty Reduction 1990-2003." OED Working Paper. Washington, D.C.

Tunisia, Ministry of Economic Development (MED). 2002. *The Tenth Plan: 2002–06.* Tunis.

———. 1997. *Ninth Plan: 1997–01.* Tunis.

Tunisia, Ministry of Development and International Cooperation, National Institute of Statistics. 2000. *National Survey on Household Budget, Consumption, and Living Standards–2000.* Volume A. *Results of the Survey on Household Budgets. Enquete nationale sur le budget, la consommation et le niveau de vie des ménages–2000. Volume A. Resultats de l'Enquete sur le Budget des ménages,* p. 33.

UNDP (United Nations Development Programme). 2003. *Human Development Report: Millennium Development Goals—A Compact among Nations to End Human Poverty.* New York, NY: Oxford University Press.

World Bank. 2004. *Doing Business in 2004: Understanding Regulation*. Washington, D.C.: World Bank and Oxford University Press. Doing Business Database available at http://rru.worldbank.org/DoingBusiness.

———. 2003a. *Tunisia: Project Performance Assessment Report*, Agricultural Research and Extension Project (Loan No. 3217), Agricultural Sector Investment Project (Loan No. 3661), Northwest Mountainous Areas Development Project (Loan No. 3691), National Rural Finance Project (Loan No. 3892), Report No. 26260, June 26, 2003. Washington D.C.

———. 2003b. *Jobs, Growth, and Governance in the Middle East and North Africa: Unlocking the Potential for Prosperity.* Washington, D.C.: World Bank.

———. 2002. "Jordan—Development Policy Review: A Reforming State in a Volatile Region." Report No. 24425. Washington, D.C.

———. 2000a. *Republic of Tunisia: Private Sector Assessment Update—Meeting the Challenge of Globalization*. 3 vols. Report No. 20173-TUN. Washington, D.C.

———. 2000b. *Republic of Tunisia: Social and Structural Review 2000—Integrating into the World Economy and Sustaining Eco-*

*nomic and Social Progress.* Report No. 20976. Washington, D.C.

———. 2000c. "Tunisia—Country Assistance Strategy."

———. 1995a. *Republic of Tunisia: Towards the 21st Century*. Country Economic Memorandum Report No. 14375-TUN. Washington, D.C.

———. 1995b. *Tunisia: Poverty Alleviation*. Report No. 13993. Washington, D.C.

———. 1994a. *Kingdom of Morocco, Republic of Tunisia—Export Growth: Determinants and Prospects.* Report No. 12947. Washington, D.C.

———. 1994b. *Republic of Tunisia: Private Sector Assessment.* Report No. 12945-TUN. Washington, D.C.